8

دورية دراسات المرأة

المحور الأول:

دراسة حول "المنطقة ج": نتائج البحث الكمّي والكيفي

المحور الثاني:

أوراق مؤتمر معهد دراسات المرأة حول الحقل السياسي ما بين الاغتراب والمشاركة

المحور الثالث:

تقرير ورشة عمل

جامعة بيرزيت
BIRZEIT UNIVERSITY

معهد دراسات المرأة

دوريـــة دراســات الـمــرأة

المجلد 8 ✧ 2016

دورية سنوية لدراسات المرأة

والنوع الاجتماعي

(عدد خاص حول بعض إنتاجات معهد دراسات المرأة من دراسات ومؤتمرات وورشات عمل خلال العامين 2014-2015)

معهد دراسات المرأة

جامعة بيرزيت

هيئة التحرير:
ريما حمامي، أيلين كتاب، لينة ميعاري، أميرة سلمي، سوسن مروة

حقوق الطبع محفوظة **لمعهد دراسات المرأة**

ISSN 2412-818X
منشورات معهد دراسات المرأة، جامعة بيرزيت، عام 2016
صندوق بريد: 14، بيرزيت، فلسطين
هاتف: 9722982013+
فاكس: 9722982958+

للاتصال من العالم العربي، الرجاء استخدام الرقم الدولي 970

لمزيد من المعلومات: http://www.birzeit.edu/ar/institutes/iws

السعر:
4 دولارات (محليّاً)
8 دولارات (دولياً)

تصميم: Palitra Design
طباعة: Direct way

قائمة المحتويات

مقدمة 4

المحور الأول: نتائج الدراسة حول "منطقة ج": البحث الكمّي والكيفي 9

نتائج مسح النوع الاجتماعي في "المنطقة ج"..... 10

ريما حمامي

أثر العنف والسلب الاستعماري في "مناطق ج" على الأسر المعيشية والنوع الاجتماعي..... 31

لينة ميعاري، علاء العزة، لورا عدوان

المحور الثاني: أوراق مؤتمر معهد دراسات المرأة حول الحقل السياسي ما بين الاغتراب والمشاركة..... 44

تشكل المفاهيم النسوية في ظروف اغتراب وطني وسياسي ما بعد أوسلو: الحالة الفلسطينية..... 45

أيلين كتاب

المشاركة السياسية والاغتراب في الفعل النسوي الفلسطيني..... 52

عرين هواري

رؤى الحركات النسوية حول أشكال المشاركة/ الاغتراب ما بعد أوسلو 56

ختام سعافين

الحراك الشبابي الفلسطيني، سريعاً من الربيع إلى الخريف..... 58

فراس جابر، إياد الرياحي، أيلين كتاب

الحركة الطلابية والحزب السياسي- تجربة جريدة التقدم..... 65

وسام الرفيدي

الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت وإضراب مجلس الطلبة نموذجا..... 70

نائل حلبي، هيثم رضوان

المحور الثالث :تقارير ورشة عمل..... 75

الحد الادنى للأجور: فلسطين العدالة المفقودة..... 76

أيلين كتّاب، رلى أبو دحو، نداء أبو عواد

مقدمة

يضم هذا العدد من المجلة عددا من المقالات والتي هي في أغلبها أوراق قدمت ضمن المؤتمر السنوي الذي قام المعهد بتنظيمه في أذار 2014 بمناسبة الذكرى العشرين لتأسيسه، كما يضم العدد أوراقاً تعرض بعض نتائج البحث حول "المنطقة ج" والذي أجراه المعهد خلال العامين 2014 و2015، بالإضافة إلى مراجعة وتقييم بحث حول الحد الأدنى للأجور. تقع هذه الأوراق ضمن ثلاثة محاور رئيسية:

المحور الأول: يضم مقالتين لريما حمامي (وآخرين) ولينة ميعاري (وآخرين) وهما جزء من دراسة حول "المنطقة ج" شاركت بها كل من الباحثتين مع مجموعة أخرى من الباحثات والباحثين[1]، حيث تبين ورقة حمامي (وآخرين) بعض نتائج المسح الكمي للدراسة بينما تبين ورقة ميعاري (وآخرين) نتائج الدراسة الكيفية للبحث.

أصبحت معظم أراضي الضفة الغربية، ضمن اتفاقيات أوسلو، تقع ضمن ما يصنف بـ "مناطق ج". لأكثر من عقدين الآن، يعاني أهالي هذه المناطق من كونهم عرضة لأشكال مكثفة من عنف الاستعمار الاستيطاني الاسرائيلي. على جبهة هذا النظام الاستعماري الاستيطاني، يتم استهداف الفلسطينيين بالتطهير العرقي بشكل مستمر وملموس. وقد عمل العديد من منظمات حقوق الانسان، على مدى السنين الماضية، على توثيق سياسات العنف الإسرائيلي (بما فيها التخطيط والهدم، التهجير القصري، عنف الجيش والمستوطنين) الذي يتم استخدامه "لإزالة" تجمعات الفلسطينيين بحيث يمكن للمستعمرات الاستيطانية الإسرائيلية أن تتوسع.

ولكن لم يكن هناك بحث كاف حول شمولية عنف الاحتلال وآثار انعدام اليقين على الأسر المعيشية في "مناطق ج" وأفرادها من الإناث والذكور. كما لم تركز الدراسات على الكيفية التي تتمكن بها الأسر المعيشية من الاستمرار والبقاء، ومن التمسك بإرثها العائلي وتأمين مصدر للدخل وضمان المستقبل في وجه هذه الأشكال الجسيمة من الظلم والتحديات التي يفرضها.

خلال عام 2014، قام المعهد بتنفيذ سلسلة من الدراسات التي حاولت أن تتعامل مع هذه القضايا. في حزيران 2014 (بالتعاون مع باحثين من معهد الصحة المجتمعية والعامة في جامعة بيرزيت و مركز دراسات

[1] تشكل فريق البحث الكمي من ريما حمامي (معهد دراسات المرأة)، لورا عدوان، ريتا جقمان (معهد الصحة العامة والمجتمعية)، وأيمن عبد المجيد (مركز دراسات التنمية)، وتشكل فريق البحث الكيفي من لينة ميعاري (..)، علاء العزة (..)، لورا عدوان، عرفات البرغوثي، رند أحمد، وطارق مطر

التنمية)، قام المعهد بتنفيذ أول مسح كمي للأسر المعيشية في ""مناطق ج"، تبعته مجموعة من الدراسات الكيفية التي نفذت في مجتمعات مختارة تشمل المناطق الأربعة من أراضي الضفة المصنفة (ج).

في هذا العدد، نقدم بعضاً من النتائج التي حصلنا عليها من خلال هاتين الدراستين. تبين المقالات بعضاً من القضايا الأساسية التي ظهرت عندما قارنا ظروف الأسر المعيشية في هذه التجمعات بتلك الموجودة في مناطق أخرى في الضفة الغربية. الاستخلاص الرئيسي من هاتين الدراستين كان أن "الأسر المعيشية في هذه المناطق الأكثر ضعفا وعرضة لعنف الاحتلال الإسرائيلي عالقة في دوامة من عدم الأمان الانساني، الخوف من التهجير والإفقار، حيث تبدو حياة هذه الأسر المعيشية في هذه الأماكن كنقاط تجتمع عندها أشكال القهر والقمع المختلفة في أقصى صورها، حيث يتكاثف عدم الأمان الانساني، مع التهديد بالتهجير ، ومعها تعمل ظروف السكن السيئة وتدني مستويات المعيشة على زيادة القهر الذي تعيشه هذه الأسر. ."

المحور الثاني : يضم بعض المداخلات التي قدمت في مؤتمر معهد دراسات المرأة السنوي السادس بعنوان "الحقل السياسي ما بين الاغتراب والمشاركة"، ويشمل أوراق كل من أيلين كتاب، عرين هواري، وختام سعافين. حيث تتناول الأوراق في هذا المحور بعضاً من الأسئلة التي أفرزتها الحركات الاحتجاجية العربية منذ نهاية العام 2010، وتحديدا فيما يتعلق بالحقل السياسي والاجتماعي العربي عامة والفلسطيني بشكل خاص. هذه الأوراق قدمت في الجلستين الثانية والثالثة من المؤتمر واللتين تمحورتا حول المشاركة السياسية والاغتراب في الفعل النسوي الفلسطيني،وفي أشكال الفعل الشبابي والطلابي.

تناول المؤتمر السنوي السادس لمعهد دراسات المرأة قضية الحقل السياسي-الاجتماعي والفاعلين فيه ما بين الاغتراب والمشاركة السياسية. وقام المؤتمر بتناول سؤال الاغتراب\المشاركة السياسية من خلال إطار مفاهيمي ناقد لتذرير قضايا المجتمع من خلال فصل قضايا الشباب وقضايا المرأة والقضايا الأخرى. وقد حاول المؤتمر علاج هذه القضايا بتقاطعاتها مع البنى السياسية والاجتماعية المشكلة لها والمتشكلة على أثرها. وعمل المؤتمر على مساءلة أشكال التنظيم السياسي الجديدة، والتي بدت وكأنها رافضة لأشكال التنظيم السياسي القائمة على الحزب السياسي والأيديولوجيا السياسية، والتي شكلت فيما بعد نقطة جدل وتساؤل حول قدرة الأشكال الجديدة للتنظيم السياسي على حمل القضايا المطروحة وتشكيل رافعة ناجعة ومؤثرة في الحقل السياسي. كما ساءل المؤتمر الاستيراد الأعمى للثنائيات مثل الاغتراب بين الإنسان والطبيعة، المرأة والرجل، المعرفة وحامل المعرفة، وغيرها من الثنائيات الهدامة معرفيا وسياسيا.

إن المعايش للقضية الفلسطينية والمتابع لها يلحظ بروز حالة من الاغتراب السياسي انتابت قطاعات واسعة من المجتمع الفلسطيني في الفترة التي تلت الانتفاضة الاولى وتوقيع اتفاقيات أوسلو والتي شهدت توالد تشكلات سياسية واجتماعية وثقافية ومفاهيمية جديدة وأشكالاً جديدة من التفاعل. وقد سعى المؤتمر إلى مساءلة المفاهيم الجديدة التي طرأت على المجتمع الفلسطيني وطرق تفاعل قطاعات مجتمعية مختلفة معها، وأثر هذه التحولات المفاهيمية على القضية الفلسطينية في واقعها الاستعماري. من ضمن المحاور التي

شكلت جلسات المؤتمر محور يركز على الأسس المعرفية السائدة وكيف ولدت نظرية المعرفة المهيمنة وما هو منطقها؟ فالمنطلق الاساسي لتلك الأسس هو تعزيز القيم المتجانسة مع الهيمنة الغربية واستبعاد أي منافسة فكرية. بالتالي المساءلة الأولى هي كيف وُضعت القيم خلال الحقبة الاستعمارية وجعلت من مفهوم "المشاركة السياسية" لهجة مؤداها تشرُّب معرفةٍ لها دلالات "لتفوق الغربي". أما المحور الثاني في المؤتمر فركز على تفاعل الحركة النسوية والحركة الطلابية مع التطورات الجديدة وذلك ضمن رؤى نقدية واسعة وواعية للتقاطعات بين القطاعات المختلفة وأثر البنى السياسية والاجتماعية على مدى فاعلية هذه القطاعات.

قام معهد دراسات المرأة في محطات مختلفة من مسيرته الاكاديمية والنسوية بطرح قضايا المرأة والفعل السياسي لأهميتها أولا في إبراز دور الحركة في مواجهة الاحتلال الكولونيالي الاستيطاني والذي يتطلب جهود كل فئات المجتمع وثانيا في توضيح أهمية مواجهة الحركة للبنية الاستعمارية، والأبوية والاستغلال الطبقي والتي تشكل مجتمعةً معيقات بنيوية وفكرية لمساهمة المرأة في بناء الدولة الفلسطينية المستقلة في بعدها الديمقراطي، ومساهمتها في بناء مجتمع تسود فيه العدالة الاجتماعية والمساواة بين الجنسين.

فقضية المرأة الفلسطينية كانت دوما جزءا لا يتجزأ من أبحاث ودراسات المعهد، وخصوصا، دور الحركة النسائية الفلسطينية، مشاركتها السياسية والانجازات النوعية المختلفة التي قدمتها لقضية المرأة ما قبل اتفاق أوسلو، خصوصا في الانتفاضة الاولى عندما نجحت في تأطير وتنظيم فئات مختلفة من النساء في إطار برامج ونشاطات هادفة تسد حاجات مرحلة التحرر الوطني من جانب، ومن جانب آخر تقوم بتمكين النساء وتثبيت هويتهن الذاتية. فقد عكست الحركة النسائية فهمها المتعمق للقضية النسوية في أبعادها المختلفة، القومية منها والاجتماعية والطبقية، على المستوى التنظيمي من خلال بنيتها اللامركزية وبرامجها الملائمة والمتجاوبة مع متطلبات النساء، كل النساء. فكانت الحركة النسائية الفلسطينية من طلائع الحركات الاجتماعية في فكرها وتنظيمها.

لكن بعد توقيع اتفاقية أوسلو، حدثت تغيرات في الحركة النسائية ومشاركتها السياسية، بعضها قد يعتبر سلبيا وبعضها إيجابي. حيث حدث تحول نوعي في بنية وبرامج وقضايا الحركة بالتزامن مع تغير ظروف عملها، بحيث أصبح عملها يعاني من التشتت والشرذمة والتفكيك التي أصابت وحدتها وبنيتها بسبب الموقف السياسي تجاه الاتفاق. فأصبحت في حالة إرباك أثّر على هويتها الفكرية والنسوية بسبب عدم قدرتها على التأقلم وتفهّم المرحلة الجديدة التي حاولت أن تجمع بين متطلبات ومهمات التحرر الوطني وبناء الدولة. بكل الأحوال، السؤال الأساسي الذي يواجه الحركة النسائية حاليا هو كيفية إعادة التواصل مع القاعدة النسوية بعد أن تمّت مأسسة العمل النسوي في معظم الاطر النسوية، مما عمل على توسيع الفجوة ما بين النخبة والقاعدة النسوية. وكيف يمكن أن تكون الأجندات النسوية أكثر ملاءمة لاحتياجات النساء بينما برامجها النسوية مرتبطة عضويا مع أجندات المؤسسات التمويلية؟ جاء مؤتمر معهد دراسات المرأة السادس لنقاش هذه الاشكاليات والاجابة على هذه التساؤلات لفهم التحولات في طبيعة دور الحركة النسائية في المرحلة الحالية والتي ما زال فيها الاحتلال يوسع من استيطانه من خلال استلاب الأرض، وما

زال الشعب الفلسطيني يواجه ممارسات الاحتلال التعسفية في ظرف لم يحسم فيه الصراع للمصلحة الوطنية. كيف تتأقلم الحركة النسائية في ظل الاغتراب السياسي الحالي وكيف يمكن أن تعيد إنتاج نفسها كحركة تكون أكثر تأثيرا وفعالية وتستجيب لمتطلبات القاعدة النسائية التي كانت ولا تزال الفئة المستهدفة بقضاياها المختلفة والمتنوعة الوطنية والنسوية.

كما تناول المؤتمر التحولات السياسية والتنظيمية في نشاط الحركة الطلابية، في محاولة للمقارنة بين ماضي هذا الشكل من العمل وحاضره في ظل التحولات على الساحة الفلسطينية والتي طالت الحراكات- الشبابية والطلابية.

يشمل هذا المحور ورقة لأيلين كتاب وفراس جابر وإياد الرياحي وأخرى لوسام رفيدي، وتضم أيضا حواراً بين لينة ميعاري وأعضاء من مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت حول إضراب مجلس الطلبة في بداية العام الدراسي 2013-2014 كنموذج للعمل السياسي الطلابي

المحور الثالث: يضم هذا المحور ورقة أعدها مجموعة من الباحثين في المعهد تضم كلًّا من أيلين كتاب، ورلى أبو دحو ونداء أبو عواد كمراجعة لدراسة أجراها معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني- ماس حول الحد الأدنى للأجور وارتباطه بفقدان العدالة الاجتماعية في فلسطين. تبين الورقة الترابط بين حالة التبعية الاقتصادية النابعة من اقتصاد يقع تحت سيطرة الاحتلال ويعمل ضمن شروط السوق النيوليبرالي العالمي، وبين القدرة على بناء تنمية مستدامة تشمل فوائدها "الناس العاديين"، الرجال والنساء الموجودين خارج النخب السياسية والاقتصادية، والتي عادة ما تكون هي المنتفعة من سياسات تنموية تابعة ومستعمَرة. الحد الأدنى للأجور يمثل هنا مؤشرا يعكس فقدان العدالة الاجتماعية التي هي من أهم تبعات غياب اقتصاد مستقل في مجتمع يعاني من هيمنة استعمارية استيطانية تعمل على جعل حياة الفلسطيني على أرضه صراعا مستمرا من أجل البقاء.

المحور الأول

نتائج الدراسة حول "منطقة ج": البحث الكمّي والكيفي

نتائج مسح النوع الاجتماعي في "المنطقة ج"

1. أهمية مسح النوع الاجتماعي في المنطقة "ج" في إطار ما هو متوفر من الدراسات:

يعتبر هذا المسح الأول من نوعه (حتى الآن) من حيث شمول التمثيل الإحصائي للأسر وأفرادها في المنطقة "ج" من الضفة الغربية. تكمن أهمية هذا المسح في نقطتين: للمرة الاولى، يوفر بيانات تفصيلية للواقع الديمغرافي، والظروف الاجتماعية والاقتصادية والأمنية للأسر الفلسطينية في المنطقة "ج"، وفي ذات الوقت يشكل هذا المسح قاعدة أساس إحصائية ستعتمد المسوح المستقبلية عليها في قياس اتجاهات التغيير لواقع وظروف الأسر في المنطقة "ج" عبر الزمن.

إن البيانات المتوفرة، المبنية على الأدلة حول تجمعات المنطقة "ج"، ترتكز في غالبيتها على أساس حقوق الانسان وتركز على نسق الآليات الاسرائيلية المستخدمة لتهجير سكان المنطقة "ج" من أراضيهم وتجمعاتهم (مثل هدم البيوت، التخطيط واستعمال الاراضي والعنف الاستيطاني والعسكري ...الخ)[2]. رغم أهمية تسليط الضوء على نسق وطبيعة الانتهاكات التي يواجهها السكان والتجمعات في المنطقة "ج"، إلا أن البيانات المنتجة (من قبل منظمات حقوق الانسان بشكل أساسي) توثق فقط نسق وعدد هذه الانتهاكات، أو من خلال استعمال حالات الدراسة كمحاولة لتوفير صورة واضحة عن آثار الانتهاكات على المجتمعات[3].

انحصر إنتاج البيانات حول تجمعات المنطقة "ج" في المنظمات الإنسانية. فمنظمة الأمم المتحدة لتنسيق المساعدات الانسانية (UNOCHA) تقوم بتجميع البيانات المتوفرة لدى مختلف منظمات الأمم المتحدة بشكل دوري لتقوم بتنفيذ دراساتها وإصدار التقارير الخاصة بها. وعلى كل حال، فمجال ومنهجية هذه النزعة تتشابه مع تقارير حقوق الانسان (حيث يتم التركيز على توثيق انتهاكات إسرائيل لحقوق الإنسان وآلياتها، وتقوم فقط بتقييم الآثار على التجمعات من خلال اتخاذ بعض التجمعات كحالات دراسية).

---

[2] _ See B'tselem 2013. [http://www.btselem.org/publications/summaries/201306_acting_the_landlord]; Bimkon 2009 [http://bimkom.org/eng/the-prohibited-zone/]; OCHA 2011 [http//*www.**ocha**opt.org/.../**ocha**_opt_**area_c**_report_august_**2011**_english.pdf]* and 2013 [http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_area_c_factsheet_january_2013_english.pdf+&cd=1&hl=en&ct=clnk&gl=il

[3] op cit. OCHA 2011 and 2013; B'tselem 2013; Bimkon 2009; Save the Children 2009 [http://www.oxfam.org/sites/www.oxfam.org/files/bp160-jordan-valley-settlements-050712-en_1.pdf

بدأت UNOCHA (بالإضافة إلى فرق عمل مشتركة بين الوكالات الدولية) واحدة من أكثر محاولاتها الطموحة لتوثيق التجمعات في المنطقة "ج" من خلال مشروع بطاقة التجمعات المهمشة (VPP)، حيث تم إنشاء قاعدة بيانات بالمعلومات الأساسية لكافة تجمعات المنطقة "ج". ويعتمد مشروع VPP على مقابلات مع أشخاص ذوي خبرة من كل تجمع لتوفير بيانات أساسية تمثل الحد الأدنى من المؤشرات مثل المصدر الرئيسي للمعيشة، القُرب من المستوطنات وغيرها. وبهذا، لا يعتبر هذا المشروع بمثابة مسح إحصائي ممثِّلٍ للواقع الاقتصادي والاجتماعي، بل هو قاعدة بيانات على مستوى التجمع تغطي الحد الأدنى من القضايا[4].

إن كافة الدراسات التي تم استعراضها حتى الآن هي محدودة في تغطيتها للمواضيع (بشكل أساسي حول انتهاكات حقوق الانسان أو معلومات أساسية على مستوى التجمع)، من خلال تركيزها على التجمعات كوحدة للدراسة (على عكس التركيز على الأسر التي تشكل هذه التجمعات)، كما تختص هذه الدراسات بتجميع البيانات النوعية (مبدئياً من خلال المقابلات مع أشخاص ذوي معرفة أو في أحسن الأحوال من خلال بعض الحالات الدراسية للأفراد أو التجمعات وخبراتهم). من بين كل هذه البيانات النوعية فقط دراسة واحدة تم تنفيذها من قبل المؤسسة السويدية (Kvinna till Kvinna) التي تختص بشؤون المرأة، فقد وضعت تركيزها على علاقات النوع الاجتماعي في المنطقة "ج"[5]. اعتمدت هذه الدراسة على مقابلات مع أشخاص ذوي اطلاع في خمس قرى فقط بالإضافة للمنظمات غير الحكومية التي تعمل في المنطقة "ج"، تستطيع في أحسن الاحوال تقديم انطباعات عامة عن المشاكل التي تواجهها النساء في تلك المجتمعات.

من حيث البيانات الإحصائية، اثنتان فقط من هذه الدراسات كانتا حول تجمعات المنطقة "ج"؛ واحدة نُفذت من قبل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني والثانية من قبل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) بالشراكة مع وكالة الغوث الدولية (UNRWA) وبرنامج الغذاء العالمي (WFP). لم تركز دراسة الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني على المنطقة "ج"، بل كانت عبارة عن تقرير إحصائي خاص (تم نشره عام 2012) حيث تم اشتقاق ودمج بيانات عن أفراد المنطقة "ج" من خلال مسوح أجراها جهاز الاحصاء في الضفة الغربية وغزة

---

[4] استقى مشروع بحث دراسات المرأة بياناته من قاعدة بيانات مشروع بطاقة التجمعات المهمشة، ولكن لوحظ بعض التضارب أو الاختلاف بين ما توفر من البيانات وما تم ملاحظته في الميدان. حيث الاعتماد على عدد قليل من الأشخاص ذوي المعرفة من مجتمع معين (وربما كبار السن في المجتمع المحلي) يجب أن يُدقَّق في مصداقيته، خاصة إذا كان يتجاوز البيانات الجغرافية السياسية الأساسية

أنظر مشروع بطاقة التجمعات المهمشة (VPP) على:

[http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_fact_sheet_5_3_2014_en_.pdf]

[5] أنظر التقرير على:

[http://www.wclac.org/english/userfiles/Kvinna%20till%20Kvinna%20Found_Inequalities%20facing%20Women%20living%20in%20Area%20C%20of%20the%20occupied%20Palestinian%20territories%20West%20Bank.pdf.]

على نطاق كافة السكان وبشكل واسع لتغطية المؤشرات الاساسية في مجال الديمغرافيا والصحة والسكن والبنية التحتية والمؤشرات الاقتصادية[6].

تفيد البيانات بإعطاء نظرة شاملة لهذه التجمعات مقارنة مع عامة السكان في الضفة الغربية. مع ذلك، كمسح غير متخصص، فإنه لا يسلط الضوء على قضايا تفصيلية مرتبطة بالمنطقة "ج"، حيث أن حجم العينة من المنطقة "ج" يقتصر على 932 أسرة وهذه عينة صغيرة تجعل من غير الممكن تحليل الاختلافات فيما بين أسر المنطقة "ج" (مثل المنطقة أو نوع المجتمع).

وعليه، يعتبر المسح الإحصائي الوحيد المكرس لأسر المنطقة "ج" قبل مسح بحث معهد دراسات المرأة عام 2014 هو ما تم تنفيذه بالشراكة مع منظمة الامم المتحدة للطفولة وبرنامج الغذاء العالمي ووكالة الغوث الدولية الذي تم تنفيذه عام 2010[7]. لكن هذا المسح اقتصر على جمع البيانات حول أسر التجمعات التي تعتمد على الرعي في المنطقة "ج"، مستثنيا الأسر القروية/الريفية والحضرية من عينة المسح.

لذلك، لا يعتبر مسح اليونيسيف ممثلا في عينته لجميع أسر المنطقة "ج"، وإنما يمثل فقط جزئية محددة (المناطق الرعوية). علاوة على ذلك، فبينما يغطي هذا المسح عدداً من المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية-الاجتماعية الأساسية، إلا أن تركيزه الرئيسي كان على قضايا تفصيلية تتعلق بعمل بعض المنظمات الإنسانية المنخرطة (ضعف التغذية والغذاء، وصحة الطفل).

2. منهجية دراسة العام 2014:

- تتميز البيانات المتوفرة من مسح العام 2014 حول المنطقة "ج" بما يلي:
- إحصائياً، ذات منهجية ممثلة (بما فيها حجم العينة)، ما يعني تمثيل جميع أسر المنطقة "ج" وظروفهم المتباينة.
- إن حجم وتصميم عينة المسح يتيحان المجال للمقارنة بين أسر المنطقة "ج" في المناطق الرئيسية الأربعة من الضفة الغربية (الشمال، والوسط، والجنوب و الغور)، بالإضافة إلى إمكانية المقارنة بين الأسر الموجودة في أنواع مختلفة من التجمعات (قرى، ومخيمات، وحضر).
- باعتباره مسحاً متخصّصاً، فهو يركز على قضايا خاصة بالأسر المقيمة في تجمعات المنطقة "ج" (إلى جانب قياس المؤشرات الديمغرافية والاجتماعية والاقتصادية الجوهرية).
- باعتباره مسحاً توعويّاً للنوع الاجتماعي، فهو يدمج اهتمامات النوع الاجتماعي بشكل مستمر كبعد مركزي في الدراسة.

---

[6] انظر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012. الواقع الصحي والاجتماعي في التجمعات المصنفة في المنطقة "ج". رام الله

[7] انظر التقرير على: [http://www.unrwa.org/userfiles/2010042252922.pdf.]

أ- ماذا يمكن أن يقول المسح؟ تصميم العينة والتمثيل الإحصائي لأسر المنطقة "ج":

تم تصميم العينة لضمان الاعتبارين الآتيين:

1- الحصول على حجم عينة كبير يكفي لتمثيل جميع أسر المنطقة "ج" (لتمكينه من الحصول على بيانات صالحة علمياً حول ظروف أسر المنطقة "ج" بشكل عام).

2- توزيع هذه العينة جغرافياً بهدف تمثيل الفروقات الرئيسية بين أسر المنطقة "ج" المتواجدين في مناطق مختلفة من الضفة الغربية. (مع العلم أنه في جميع المسوح الاجتماعية التي أجريت في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال العقدين الماضيين، كانت "المنطقة" مصدراً أساسياً لتباين الأسر).

ب- تصميم المسح: حجم وتوزيع العينة

العينة الإجمالية:

عدد الأسر المستجوبة: 1,600 أسرة

عدد الأفراد ضمن الأسر المستجوبة: 8,813 فردا

عدد التجمعات المشمولة: 40 تجمعا

المنطقة:

توزيع التجمعات حسب المنطقة: 10 تجمعات * 4 مناطق:

شمال الضفة الغربية: 10 تجمعات/ 400 أسرة (40 أسرة من كل تجمع)

وسط الضفة الغربية: 10 تجمعات/ 400 أسرة (40 أسرة من كل تجمع)

جنوب الضفة الغربية: 10 تجمعات/ 400 أسرة (40 أسرة من كل تجمع)

وادي الأردن: 10 تجمعات/ 400 أسرة (40 أسرة من كل تجمع)

مخرجات الاختيار العشوائي: توزيع عينة الأسر حسب نوع التجمع:

ريف/ قرية: 61%

مضارب البدو/التجمعات الصغيرة: 31% (20.5% مضارب البدو/ 10.5% تجمعات صغيرة)

حضر: 8% (5.7% بلدة / 2.3% مخيمات لاجئين)

* تقدير عدد السكان حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني عام 2012 في المنطقة "ج" 117,000 فرد (19,000 أسرة)

تمثيل كافة تجمعات المنطقة "ج":

اعتمد فريق المسح في تقدير حجم العينة على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تعداد السكان للمنطقة "ج" والتي تعتبر الأكثر موثوقية[8]. حيث كان عدد السكان المقدَّر في عام 2012 في المنطقة "ج" 117,000 فرد (تقريبا حوالي 19,500 أسرة). حيث شكل حجم العينة البالغ 1,600 أسرة هامش خطأ قليل جدا في تمثيل كافة الأسر في المنطقة "ج" قيمته تقل عن 2%.

التمثيل حسب المنطقة:

تمكن المسح من تأكيد إمكانية تمثيل الظروف المختلفة للأسر حسب المواقع والمناطق التي توجد فيها، من خلال التوزيع المتساوي لعينة الأسر على كافة المناطق (حيث توفرت عينة كبيرة كافية لكل منطقة).

التمثيل حسب نوع التجمع:

لم يكن محدداً اختيار العينة حسب نوع التجمع، بل ظهر من الاختيار العشوائي للتجمعات ضمن كل منطقة. وبناء على التصميم الإجمالي للعينة؛ فقد نتج توزيع للأسر حسب نوع التجمع يمثل الانعكاس الفعلي للأسر ضمن المنطقة "ج" (هذا يعني أن أغلبية الأسر في المنطقة "ج" متواجدون في القرى، ثم تليها مضارب البدو والتجمعات الصغيرة، بينما يتواجد عدد أقل من أسر المنطقة "ج" في المناطق الحضرية). ما إن تم دمج بعض أنواع التجمعات (مضارب البدو مع التجمعات الصغيرة، والبلدات مع مخيمات اللجوء)، كان هناك عينة كبيرة كافية للمقارنة بين أنواع التجمعات.

محددات المسح:

في بعض الحالات سمح حجم العينة بعدد قليل من المقارنات التي تتم حسب نوع التجمع والمنطقة في آن واحد (على سبيل المثال حجم العينة القليل من الأسر المتواجدة في المناطق الحضرية ضمن المنطقة "ج").

ت- منهجية العمل الميداني والاختيار الثانوي للعينات:

[8] هناك تباين كبير في تقدير حجم السكان في تجمعات المنطقة "ج" حيث تراوحت بين 300,000 فرد حسب تقديرات (UNOCHA) عام 2013 و180,000 فرد حسب (Bimkon) عام 2011. تم الاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي اعتُبِر الاكثر ملاءمة لأنه بالأساس يعتمد التقديرات السكانية المبنية على التعداد السكاني الوطني لعام 2007 (أي يعتمد على أرقام حقيقية وفعلية للأسر في الميدان)، علاوة على ذلك فتعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتجمعات المنطقة "ج" هي الاقرب على ما تم استخدامه في هذا المسح.

تم اختيار عشر تجمعات عشوائياً لكل منطقة من قبل فريق البحث. وقام المشرفون بإدارة أربع مجموعات من العاملين الميدانيين. حيث يقوم المشرفون، فور وصولهم إلى التجمع الذي تم اختياره، بالتواصل مع مسؤولي التجمع (المجلس القروي أو البلدية حيثما وجدت، أما اذا كانت غير متوفرة، فيتم التواصل مع القادة المحلّيين)، وذلك ليتم تحديد أجزاء التجمع التي تقع ضمن المنطقة "ج" وذلك لضمان استجواب أسر المنطقة "ج" فقط.

بعد أن يتم التأكد من إقامة الأسر في حدود المنطقة "ج"، يتوجه العاملون الميدانيون للحصول على تقدير عدد الأسر التي سيتم الاختيار العشوائي منها. واعتماداً على تقدير عدد الأسر التي ينطبق عليها الاختيار والتي بالإمكان مقابلتها، يختار الباحثون معاملا عشوائياً (مثلاً يختارون 2-3 أسر إذا كان عدد الأسر المتواجدة قليل، أو 10-15 أسرة إذا تواجدوا في تجمع أكبر وهكذا). من ثم، واعتماداً على تصميم التجمعات، يختار العاملون الميدانيون 40 أسرة بناء على المعامل الذي تم اختياره من خلال السير في خط معين (شبكة، دائرة ومن اليمين إلى اليسار... اعتماداً على السياق)[9].

وعند الوصول للأسرة، يقوم العاملون الميدانيون باختيار أنثى من عمر 18 عام، أو أكبر، عشوائياً من كل أسرة ليتم مقابلتها[10]. هذا بعد أن يتم التأكد من عمر وجنس جميع أفراد الأسرة (حيث يتم حصر قائمة أفراد الأسرة من خلال أي فرد متواجد من الأسرة)، ومن خلال استخدام جدول كشف، يتم اختيار أنثى عشوائياً في الثامنة عشر من العمر أو اكبر لتتم مقابلتها.

تمثيل كافة تجمعات المنطقة "ج":

اعتمد فريق المسح في تقدير حجم العينة على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في تعداد السكان للمنطقة "ج" والتي تعتبر الأكثر موثوقية11. حيث كان عدد السكان المقدَّر في عام 2012 في المنطقة "ج" 117,000 فرد

[9]. في عدد من الحالات في مضارب البدو والتجمعات الصغيرة، كان عدد الأسر أقل من 40 أسرة حيث قام الباحثون الميدانيون باستكمال مقابلة الأسر من التجمع الذي يليه مباشرة.

[10]تم فقط اختيار الاناث (18 سنة فأكثر) لمقابلتها، وذلك للأسباب الآتية: الصعوبات المالية وتلك الناجمة عن الحاجة إلى وقت أطول في حالة تم اختيار عدة أفراد من الأسرة لمقابلتهم (عدم التمكن من إنهاء المقابلات في زيارة واحدة، وبالتالي حاجة العاملين الميدانيين لعدد من الزيارات لإمكانية مقابلة عدد من أفراد الأسرة). إضافة إلى حقيقة أن الذكور غالبا ما يكونون خارج المسكن خلال وقت الزيارة (وهذا أيضا يحتاج إلى عدة زيارات). وعليه، فإن تحديد المستجوَبات من الإناث (في العمر 18 سنة فأكثر) يتميز بإمكانية تواجدهن في المنزل بشكل عام، إضافة إلى امتلاكهن معلومات كافية عن الأسرة وتفاصيل أفرادها (بسبب الدور الطبيعي الذي تقوم به النساء). ورغم أهمية مقابلة الاناث في سن المراهقة أيضا، إلا أنه، وللأسباب التي أتينا على ذكرها من قبل، تم الاكتفاء بمقابلة امرأة في العمر 18 سنة فأكثر لفهمها الأفضل لواقع الأسرة وأفرادها. رغم أن هذه الاعتبارات العملية منها والمالية تنطبق على أي مسح أسري في الاراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنه أكثر صعوبة في حال المسوح الأُسرية بالمنطقة "ج".

[11]هناك تباين كبير في تقدير حجم السكان في تجمعات المنطقة "ج" حيث تراوحت بين 300,000 فرد حسب تقديرات (UNOCHA) عام 2013 و180,000 فرد حسب (Bimkon) عام 2011. تم الاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني الذي اعتُبِر الاكثر ملاءمة لأنه بالأساس يعتمد التقديرات السكانية المبنية على التعداد السكاني الوطني لعام 2007 (أي يعتمد على أرقام حقيقية وفعلية للأسر في الميدان)، علاوة على ذلك فتعريف الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لتجمعات المنطقة "ج" هي الاقرب على ما تم استخدامه في هذا المسح.

(تقريبا حوالي 19,500 أسرة). حيث شكل حجم العينة البالغ 1,600 أسرة هامش خطأ قليل جدا في تمثيل كافة الأسر في المنطقة "ج" قيمته تقل عن 2%.

التمثيل حسب المنطقة:

تمكن المسح من تأكيد إمكانية تمثيل الظروف المختلفة للأسر حسب المواقع والمناطق التي توجد فيها، من خلال التوزيع المتساوي لعينة الأسر على كافة المناطق (حيث توفرت عينة كبيرة كافية لكل منطقة).

التمثيل حسب نوع التجمع:

لم يكن محدداً اختيار العينة حسب نوع التجمع، بل ظهر من الاختيار العشوائي للتجمعات ضمن كل منطقة. وبناء على التصميم الإجمالي للعينة؛ فقد نتج توزيع للأسر حسب نوع التجمع يمثل الانعكاس الفعلي للأسر ضمن المنطقة "ج" (هذا يعني أن أغلبية الأسر في المنطقة "ج" متواجدون في القرى، ثم تليها مضارب البدو والتجمعات الصغيرة، بينما يتواجد عدد أقل من أسر المنطقة "ج" في المناطق الحضرية). ما إن تم دمج بعض أنواع التجمعات (مضارب البدو مع التجمعات الصغيرة، والبلدات مع مخيمات اللجوء)، كان هناك عينة كبيرة كافية للمقارنة بين أنواع التجمعات.

محددات المسح:

في بعض الحالات سمح حجم العينة بعدد قليل من المقارنات التي تتم حسب نوع التجمع والمنطقة في آن واحد (على سبيل المثال حجم العينة القليل من الأسر المتواجدة في المناطق الحضرية ضمن المنطقة "ج").

ث- منهجية العمل الميداني والاختيار الثانوي للعينات:

تم اختيار عشر تجمعات عشوائياً لكل منطقة من قبل فريق البحث. وقام المشرفون بإدارة أربع مجموعات من العاملين الميدانيين. حيث يقوم المشرفون، فور وصولهم إلى التجمع الذي تم اختياره، بالتواصل مع مسؤولي التجمع (المجلس القروي أو البلدية حيثما وجدت، أما اذا كانت غير متوفرة، فيتم التواصل مع القادة المحلّيين)، وذلك ليتم تحديد أجزاء التجمع التي تقع ضمن المنطقة "ج" وذلك لضمان استجواب أسر المنطقة "ج" فقط.

بعد أن يتم التأكد من إقامة الأسر في حدود المنطقة "ج"، يتوجه العاملون الميدانيون للحصول على تقدير عدد الأسر التي سيتم الاختيار العشوائي منها. واعتماداً على تقدير عدد الأسر التي ينطبق عليها الاختيار والتي بالإمكان مقابلتها، يختار الباحثون معاملا عشوائياً (مثلاً يختارون 2-3 أسر إذا كان عدد الأسر المتواجدة قليل، أو 10-15

أسرة إذا تواجدوا في تجمع أكبر وهكذا). من ثم، واعتماداً على تصميم التجمعات، يختار العاملون الميدانيون 40 أسرة بناء على المعامل الذي تم اختياره من خلال السير في خط معين (شبكة، دائرة ومن اليمين إلى اليسار... اعتماداً على السياق)[12].

وعند الوصول للأسرة، يقوم العاملون الميدانيون باختيار أنثى من عمر 18 عام، أو أكبر، عشوائياً من كل أسرة ليتم مقابلتها[13]. هذا بعد أن يتم التأكد من عمر وجنس جميع أفراد الأسرة (حيث يتم حصر قائمة أفراد الأسرة من خلال أي فرد متواجد من الأسرة)، ومن خلال استخدام جدول كشف، يتم اختيار أنثى عشوائياً في الثامنة عشر من العمر أو اكبر لتتم مقابلتها.

نتائج المسح الاساسية:

نتائج عامة:

إنه لمن الضروري تفصيل ظروف واحتياجات أسر المنطقة "ج" حسب المنطقة ونوع التجمع:

- تتباين ظروف الأسر المقيمة في المنطقة "ج" بشكل كبير ويعتمد هذا التباين على نوع التجمع الذي يقيمون فيه وما إذا كانوا جزءاً من مجتمع قروي، أو حضري أو في مضارب البدو. تعيش الأسر المقيمة في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة مستويات أسوأ من الحرمان والتهميش، مقارنة بمثيلاتها في الريف والحضر في المنطقة "ج"، وذلك على صعيد جميع المؤشرات الاجتماعية الاقتصادية والأمن الإنساني.

- تعتبر المنطقة أيضا عاملا حاسما للاختلاف، فالأسر المقيمة في الغور من المنطقة "ج"، تليها أسر جنوب الضفة الغربية من المنطقة "ج"، تعيش ظروفاً أسوأ مقارنةً مع الأسر في شمال أو وسط الضفة الغربية من المنطقة "ج" لكافة المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والأمن الانساني.

---

[12]. في عدد من الحالات في مضارب البدو والتجمعات الصغيرة، كان عدد الأسر أقل من 40 أسرة حيث قام الباحثون الميدانيون باستكمال مقابلة الأسر من التجمع الذي يليه مباشرة.

[13]تم فقط اختيار الاناث (18 سنة فأكثر) لمقابلتها، وذلك للأسباب الآتية: الصعوبات المالية وتلك الناجمة عن الحاجة إلى وقت أطول في حالة تم اختيار عدة أفراد من الأسرة لمقابلتهم (عدم التمكن من إنهاء المقابلات في زيارة واحدة، وبالتالي حاجة العاملين الميدانيين لعدد من الزيارات لإمكانية مقابلة عدد من أفراد الأسرة). إضافة إلى حقيقة أن الذكور غالبا ما يكونون خارج المسكن خلال وقت الزيارة (وهذا أيضا يحتاج إلى عدة زيارات). وعليه، فإن تحديد المستجوَبات من الإناث (في العمر 18 سنة فأكثر) يتميز بإمكانية تواجدهن في المنزل بشكل عام، إضافة إلى امتلاكهن معلومات كافية عن الأسرة وتفاصيل أفرادها (بسبب الدور الطبيعي الذي تقوم به النساء). ورغم أهمية مقابلة الاناث في سن المراهقة أيضا، إلا أنه، وللأسباب التي أتينا على ذكرها من قبل، تم الاكتفاء بمقابلة امرأة في العمر 18 سنة فأكثر لفهمها الأفضل لواقع الأسرة وأفرادها. رغم أن هذه الاعتبارات العملية منها والمالية تنطبق على أي مسح أسري في الاراضي الفلسطينية المحتلة، إلا أنه أكثر صعوبة في حال المسوح الأُسرية بالمنطقة "ج".

الديموغرافيا:

- تتميز أعمار وأنماط الزواج وبُنى الاسرة، خصوصاً في الغور وجنوب الضفة الغربية وكذلك في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة في المنطقة "ج"، بأنها تميل إلى تطبيق العادات الموجودة في الضفة الغربية قبل عقدين. يشير هذا إلى أن هذه الأسر الموجودة في هذا النوع من التجمعات في المنطقة "ج" قد عُزلت عن العديد من التحولات الاقتصادية الاجتماعية التي حصلت في الضفة الغربية عموما خلال تلك الفترة.

- على عكس جميع الافتراضات، كانت الغالبية العظمى من الأسر التي شملها المسح أسراً نووية أكثر منها أسراً ممتدة، وكان متوسط حجم الاسرة فيها مماثلاً لتلك الموجودة في الضفة الغربية بشكل عام. بينما تميزت الأسر في الغور ، وجنوب الضفة الغربية وكذلك في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة في المنطقة "ج" بحجم أكبر، وكذلك تميزت أسر هذه المناطق ونوع تجمعاتها بوجود نسبة أعلى من الأطفال بعمر 0-14 عام.

- كانت نسبة الأسر التي ترأسها نساء في المنطقة "ج" أقل من النسبة الموجودة بشكل عام في الضفة الغربية (8% بينما النسبة في باقي الضفة الغربية هي 11%). أما تعدد الزوجات فكان أعلى؛ حيث بلغ 4.8% في المنطقة "ج"، مقارنة بنسبة 3% التي كانت سائدة خلال العقد الماضي في الضفة الغربية.

- أما الزواج المبكر، فكان أعلى قليلا في أسر المنطقة "ج" حيث بلغ العمر الوسيط للفتيات عند الزواج 19.5 عام بينما في الضفة الغربية كان 20 عاماً، وحوالي ثلث النساء اللواتي شملهن المسح كن قد تزوجن قبل سن الثامنة عشر. وكانت نسبة الزواج المبكر هي الاعلى في الغور ومضارب البدو/التجمعات الصغيرة وكذلك تميزت أيضا بمستويات عالية من زواج الأقارب من الدرجة الأولى.

التعليم

- مستوى التحصيل العلمي في منطقة "ج" أقل منه في الضفة الغربية، حيث منطقة الغور ومضارب البدو/التجمعات الصغيرة من حيث نوع التجمع كانت الاكثر حرمانا من التعليم. حوالي 31% من أفراد الأسر المستجوبة كانوا قد تركوا المدرسة قبل استكمال الصف العاشر الاساسي (مقارنة بـ 25% في الضفة الغربية لعام 2006). وكانت هذه النسبة أعلى في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة بنسبة

38% وفي الغور بنسبة 34%. حيث تعاني أسر مضارب البدو/التجمعات الصغيرة من المستويات التعليمية الأدنى فقد بلغت نسبة أفراد الأسر في هذه التجمعات الذين لم ينهوا المرحلة الأساسية في مستواهم التعليمي ما نسبته 51% (مقارنة مع 21% في الضفة الغربية لعام 2006)، يليها أفراد الأسر في الغور بنسبة 43%، ومن ثم منطقة جنوب الضفة الغربية بنسبة 38% من أفراد أسر هذه المنطقة الذين مستواهم التعليمي أقل من المرحلة الاساسية.

- أما مستويات التحصيل العلمي لدى النساء، فهي حتى أقل من ذلك، حيث حوالي نصف النساء اللواتي تمت مقابلتهن في أسر منطقتي الغور وجنوب الضفة الغربية بمستوى تعليمي أقل من التعليم الأساسي (مقارنة بحوالي 25% من النساء في الضفة الغربية لعام 2006)، بينما ثلثا النساء اللواتي تمت مقابلتهن في أسر مضارب البدو/التجمعات الصغيرة بمستوى تعليمي أقل من التعليم الأساسي. في المقابل، كانت نسبة الحاصلات على التعليم العالي هي الأعلى بين أسر جنوب الضفة الغربية بواقع 19% مقارنة ب 18% من النساء في الضفة الغربية لعام 2006، وتبقى منطقة الغور هي الأدنى في هذه النسبة عند 8% فقط.

ظروف السكن والبنى التحتية:

أشارت النتائج إلى أن حوالي ربع الأسر المستجوبة تعيش في ظروف سكن غير ملائمة. حيث سجلت مضارب البدو/التجمعات الصغيرة النسبة الأعلى للأسر لظروف السكن غير الملائمة بنسبة 71%، ومن ثم منطقة الغور بنسبة 50% بنما كانت هذه النسبة بواقع الثلث في منطقة جنوب الضفة الغربية.

وحول نوع المسكن، فقد أشارت البيانات إلى أن حوالي 16% من الأسر المستجوبة تعيش في خيمة أو سقيفة أو كهف أو مزيج فيما بينها. وبلغت نسبة الأسر التي ترتبط مساكنها بحفرة للصرف الصحي حوالي 7% (غالبيتها من الحفر الامتصاصية)، وحوالي 25% من الأسر لا ترتبط مساكنها بمصدر ضخ للمياه (حيث تعتمد على شراء المياه أو الحصول عليه بواسطة الصهاريج)؛ أما بالنسبة للاتصال بشبكة الكهرباء، فهناك 9% من الأسر لا ترتبط مساكنها بشبكة كهرباء؛ و13% من الأسر لا ترتبط المطابخ في مساكنها بشبكة مياه، بينما 5% من الأسر لا يوجد في مساكنها مطبخ أساساً. وفي ذات المجال، هناك 14% من الأسر لا ترتبط مراحيض مساكنها بشبكة مياه، بينما 3% منها لا يوجد في مساكنها مرحاض أساساً؛ وبلغت نسبة الأسر التي تعتمد على الحطب في الطبخ 14% من الأسر التي تمت مقابلتها.

أظهرت النتائج أن ازدحام المساكن كان الاسوأ لدى الأسر في منطقتي الغور وجنوب الضفة الغربية، اضافة الى مساكن الأسر في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة، حيث كانت حوالي ثلث الأسر في هذه التجمعات تعاني من ازدحام سكاني بواقع 3-11 فرد لكل غرفة.

العمالة

بينما كانت معدلات البطالة بين العاملين من أفراد الاسرة ضمن سن العمل في منطقة "ج" منخفضة (بنسبة 4.8% مقارنة مع 18.6% للضفة الغربية) حيث أظهرت العمالة ميلاً لأن تتسم بانخفاض الجودة وانخفاض مستويات الاستقرار- وهي الحالة التي أعربت عنها أعداد مضاعفة من أفراد الاسرة العاملين (على سبيل المثال كسب عيش الاسرة لا يتأتى إلا من خلال تعدد العمالة في الاسرة).

- تبين أن العدد الأكبر من أعضاء الاسرة العاملين تركز في المناطق والتجمعات الهشة. حيث أظهرت النتائج أن نصف الأسر المبحوثة كان لديها فرد عامل فقط، وربع الاسرة المبحوثة كان لديها فردان يعملان، و15% من الأسر المبحوثة كان لديه أكثر من فردين عاملين. فقد ظهر أن لدى الأسر المقيمة في الغور والضفة الغربية ومضارب البدو/التجمعات الصغيرة العدد الأكبر من الأفراد الملتحقين بالعمالة.

- وقد وُجِد أن العدد الأكبر من النساء العاملات كان من الأسر المقيمة في المنطقة "ج" بنسبة (27%) مقارنة مع الإناث العاملات في عام 2013 والبالغة نسبتها في الضفة الغربية (17.3%). ومع ذلك فغالبية النساء العاملات تمثل عمالة أسرية غير مدفوعة الأجر. فقد أظهرت النتائج أن 6% فقط من النساء العاملات في المنطقة "ج" يحصلن على أجر. وقد وجِد أن أعلى معدلات النساء العاملات تركزت في أكثر المناطق حرماناً (بنسبة 47% من النساء في الغور ، و30% في جنوب الضفة الغربية، و44% في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة آنفة الذكر كن ملتحقات بالعمالة خارج البيت).

المعيشة

المصادر الرئيسة لدخل الأسر الأساسي في المنطقة "ج" غير مستقرة إلى حد كبير كما أنها لا تحقق الأمان. إضافة إلى ذلك، تعتمد الأسر في المنطقة "ج" على مصادر دخل الأسرة المتعددة لضمان توفير متطلبات معيشتهم الأساسية.

- في ما يتعلق بدخل الأسرة الأساسي، أفاد 38% من الأسر التي شملها المسح بأنهم يعتمدون على الأجور غير المنتظمة، وأفاد 24% من الأسر أنهم يعتمدون على نشاطي الزراعة وتربية المواشي (مُجتمعيْن)، بينما أفاد 25% فقط من الأسر بقدرتهم على الاعتماد على الأجور المنتظمة. مما سبق، يظهر أن اعتماد الأسر على الاجور غير المنتظمة كمصدر دخل أساسي كان هو السائد في جميع التجمعات السكانية على اختلاف أنواعها، لكن النسبة الأكبر كانت في جنوب الضفة الغربية، بينما كان الاعتماد على الزراعة وتربية المواشي الأعلى بين أسر الغور وأسر مضارب البدو/التجمعات الصغيرة– مرة أخرى في أكثر المناطق والتجمعات تهميشاً.

- أظهرت الدراسة أن جميع الأسر المبحوثة تعتمد على بعض مصادر الدخل الثانوية. فقد كانت الزراعة وتربية المواشي الأعلى ضمن مصادر الدخل الثانوية حيث أن 40% من الأسر تعتمد على هذين النشاطين ومن ثم تأتي المساعدات الاجتماعية. وقد تبين أن الاعتماد على المساعدات الاجتماعية كان الأعلى بين أسر مضارب البدو/التجمعات الصغيرة بنسبة 28% وفي الغور بنسبة 39%. حيث كان كل من وكالة الغوث الدولية ووزارة الشؤون الاجتماعية الأكثر ذكرا كمصادر للمساعدات الاجتماعية.

- أما في ما يتعلق بالمصادر الرئيسة للأجور غير المنتظمة، فقد كانت من العاملين داخل فلسطين بنسبة 51% متبوعة بنسبة 38% من العاملين الفلسطينيين في إسرائيل أو المستوطنات.

- أظهرت الدراسة أن 40% من الأسر المبحوثة اعتمدت على الاجور غير المنتظمة من العمل في إسرائيل أو المستوطنات كدخل لها أو بعض من دخلها. وهذا الاعتماد كان الأعلى بين الأسر في التجمعات الريفية وتلتها أسر مضارب البدو/التجمعات الصغيرة. أما على مستوى المنطقة، فقد أظهرت الدراسة أن ربع أسر الغور وثلث أسر جنوب الضفة الغربية تعتمد، إلى درجة معينة، على الأجور غير المنتظمة من العمل في إسرائيل أو المستوطنات. من الواضح، أن الأسر في المنطقة "ج" والتي تعتمد على الجمع بين الأجور غير المنتظمة من العمل في إسرائيل والزراعة وتربية المواشي (حسب القيود الاسرائيلية) ستكون الأقل استقراراً وهشاشة من حيث سبل العيش.

- وعلى مقياس مستوى المعيشة (STL)، تبين أن 23% من الأسر المبحوثة كان مستوى معيشتها منخفضاً، حيث ظهر ذلك بتنوع كبير. فبينما كان مستوى معيشة 41% من الأسر في الغور منخفضاً، أشارت البيانات إلى أن 28% من الأسر في جنوب الضفة كان مستوى معيشتها منخفضاً، وأن 50% من الأسر في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة كان مستوى معيشتها منخفضاً. إن انخفاض مستوى المعيشة للأسر في هذه المناطق والمواقع في المنطقة "ج" يرتبط ارتباطاً وثيقاً باستراتيجيات واحتمالات سبل العيش لتلك الأسر.

الزراعة وتربية المواشي

- أظهرت الدراسة أن 78% من الأسر المبحوثة تعتمد إلى درجة ما على نشاطي الزراعة وتربية المواشي في كسب معيشتها (كمصدر أساسي أو ثانوي أو في المرتبة الثالثة للدخل). حيث تبين أن الأسر في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة كانت الاعلى اعتماداً على هذين النشاطين كمصدر للدخل، والذين يمثلون نصف سكان المنطقة "ج" الذين يعتمدون على الزراعة، بينما ثلثا تلك الأسر يعتمد على تربية المواشي.

- وحسب المنطقة، تعتمد غالبية الأسر في منطقة الغور على الزراعة وتربية المواشي لتغطية جزء من معيشتهم -- حيث أفاد حوالي نصف الأسر تقريباً باعتبار هذين النشاطين، مجتمِعين، كمصدر دخل أساسي لهم. ومن المفارقات في الغور أن الزراعة وتربية المواشي تتم في أسوأ الظروف في حين أن أجور العمل الزراعي في أعلى مستوياتها، كما أن فيه أفقر أشكال حيازة الارض والمستويات الأدنى من ملكية الأسر للمزارع مقارنة مع الأسر المبحوثة في مناطق أخرى.

- الاعتماد على تربية المواشي كان الأعلى لدى الأسر في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة حيث أظهرت الدراسة أن ثلثي الأسر تعتمد عليها كدخل أساسي أو ثانوي. أما على مستوى المناطق، فقد تبين أن منطقة جنوب الضفة الغربية أكثر اعتماداً على تربية المواشي من الزراعة حيث أن 44% من الأسر هناك تعتمد على تربية المواشي كمصدر لدخل رئيسي أو ثانوي مقابل 30% منهم يعتمدون على الزراعة.

تعتبر الأسر التي تعتمد على تربية المواشي والزراعة في كسب عيشهم الفئة الاكثر عرضة للتأثر بالقيود والانتهاكات الاسرائيلية.

- ما يقرب من نصف الأسر التي شملها المسح، والتي تعتمد على الزراعة أو تربية المواشي لكسب عيشهم، واجهت مصاعب في الوصول إلى أراضيها بسبب القيود الاسرائيلية العسكرية المفروضة على مدى الأعوام الثلاثة التي سبقت المسح، حيث أفاد 44% من تلك الاسر بأنهم واجهوا تلك القيود بشكل مستمر. وبنسبة مشابهة، أفادت الأسر بأنها واجهت مصاعب بسبب العنف المباشر من قبل الجيش الاسرائيلي أو المستوطنين (حيث أفاد 42% منهم بأن ذلك كان مشكلة دائمة بالنسبة لهم). وقد واجه ربع الأسر التي تعتمد على الزراعة وتربية المواشي إلى الاخلاء القسري من أراضيهم، وتعرض 28% من الأسر إلى مصادرة الاراضي، كما وتعرض ثلث الأسر لتدمير المحاصيل الزراعية، وخُمس الأسر تعرضت إلى سرقة أو تدمير البنى التحتية الزراعية وتلك التي تتعلق بالثروة الحيوانية.

- إن الأسر في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة، والتي تعمل في الرعي أو الزراعة، كانت الأكثر عرضة للعنف والقيود الإسرائيلية المفروضة حيث أن ثلثي هذه الأسر واجه صعوبات في الوصول إلى أراضيهم بسبب القيود العسكرية الاسرائيلية المفروضة على مدى السنوات الثلاث الماضية وأن ما يعادل ثلثي الأسر قد واجه صعوبات بسبب عنف جيش الاحتلال الاسرائيلي أو المستوطنين.

- إن عنف جيش الاحتلال الاسرائيلي والقيود المفروضة قد أثرت بشكل كبير على حرية تنقل النساء من الأسر العاملة في الزراعة أو تربية المواشي. حيث أن نصف النسوة من الأسر العاملة في الزراعة والرعي اللواتي تمت مقابلتهن خلال المسح لم يشعرن بِحرية في الوصول إلى حقول العائلة ومناطق الرعي وأن ثُلثيهن أشرن إلى أن السبب هو شعورهن بالخوف من عنف الجيش الاسرائيلي أو المستوطنين، بينما الوضع كان أسوأ بكثير لدى الأسر في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة ، حيث أن ثلاثة أرباع النسوة في تلك الأسر أشرن بأنهن لم يشعرن بالحرية في الوصول إلى مناطق الحقول والمراعي، وأن 60% منهن أشرن إلى أن سبب ذلك يعود لعنف المستوطنين والجيش الاسرائيلي.

تقسيم العمل بين الرجل والمرأة

لدى المرأة في التجمعات المبحوثة أعباء عمل إنتاجية كبيرة إلى جانب الأعباء المنزلية وفي نفس الوقت يُشار إلى أن قلّةً منهن تحصل على أي مردود أو دخل مباشر أو حتى أي سيطرة على دخل الأسرة.

- أظهرت الدراسة أن 7% فقط من النسوة المبحوثات أجبن بأنهن يعملن بأجر، بينما 45% من النسوة كن يعملن في أنشطة انتاجية كحرف إنتاجية منزلية وتجهيز الأغذية. هذه الأنشطة كانت تحتل النسبة الأعلى بين النساء في المناطق الأكثر حرماناً في الغور وجنوب الضفة الغربية. إن الأسر التي تعمل في الزراعة أو تربية المواشي تعتمد بصورة كبيرة على مساهمات عمل المرأة (غير مدفوعة الأجر).

- 91% من النساء المبحوثات في الأسر العاملة في الزراعة أو تربية المواشي يعتمدن على أنشطة الزراعة أو تربية المواشي بصورة يومية (حيث أن ثلاثة أرباعهن يعملن في أسر زراعية، و 91% منهن في أسر تعتمد على تربية المواشي). كما ظهر أن النساء في أكثر المناطق نشاطاً في مجال الزراعة وتربية المواشي كن الأكثر نشاطاً في تلك الأنشطة (حيث أن أكثر من 80% من النساء في الأسر العاملة في نشاطي

الزراعة أو تربية المواشي في الغور وجنوب الضفة الغربية، و97% من النساء في الأسر التي تعيش في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة.

- إلى جانب الأنشطة الانتاجية، فإن النساء اللاتي شملهن المسح يقمن بمجموعة من الأعمال المنزلية حيث أبدت 96% منهن بأنهن يقمن بأعمال الطبخ والتنظيف بصورة يومية، و64% منهن يقمن برعاية الاطفال، و17% يقمن برعاية المسنّين، وأن 22% منهن يقضين وقتاً في جمع الحطب وجلب الماء بصورة يومية – وهي مهمة يومية يقوم بها نحو ثلث النساء اللاتي شملهن المسح في جنوب الضفة الغربية و الغور .

- ومن غير المستغرب أن تبدي أكثر من نصف النساء المبحوثات شعورهن بالضغط من وجود الكثير من المهام والواجبات اليومية. وهذا الشعور كان الأعلى بين النساء في الأسر التي تعتمد على تربية المواشي بنسبة 65% بينما بلغت النسبة 57% للنساء في الأسر التي تعتمد على الزراعة. ما يقارب نحو ثلث النساء ممن يقضين وقتاً في تربية المواشي والانشطة ذات العلاقة أشرن إلى تفضيلهن لقضاء وقت أقل في ممارسة هذه الأنشطة كما أن خُمس النساء اللاتي تعملن في الزراعة تفضلن قضاء وقت أقل في الأنشطة الزراعية.

إن النساء التي تنتمي للأسر الأكثر حرماناً وضعفاً والأقل حظاً (الأسر التي تعتمد على تربية المواشي أو الزراعة في الغور وجنوب الضفة الغربية وتلك التي تعيش في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة) كانت لديها أعباء عمل أكبر ويعبّرن عن الإحساس بالضغط والإجهاد المرتبطين بعبء العمل الانتاجي والمنزلي.

صنع القرار الأسري، وملكية الأصول الاقتصادية، المبني على النوع الاجتماعي

إلى جانب أعباء العمل الثقيلة والاجهاد والضغط المرتبط بهن، فإن النساء في الأسر التي تعيش في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة أشرن إلى أن لديهن أدنى درجة في قوة صناعة واتخاذ القرار الأسري وكذلك كن الأقل امتلاكا للأصول الشخصية.

- بينما أشارت 70% من النساء المشمولات بالمسح بأن لديهن القدرة على اتخاذ القرار حول الإنفاق على الاحتياجات الأسرية اليومية، فقد انخفضت هذه النسبة بين النساء في الأسر التي تعيش في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة إلى نحو 43% ، مقارنة مع نظيراتهن في المنطقة "ج"، كما أن نصف النساء في مضارب البدو والتجمعات الصغيرة أشرن إلى امتلاكهن القدرة على صنع واتخاذ القرار لزيارة صديقاتهن وأقاربهن ونصفهن أشار إلى أن لديهن القدرة على اتخاذ القرار بشأن الحصول على العلاج الطبي لأنفسهن. أما النساء في الأسر التي تعيش في الغور فأعربن عن أن لديهن قدرة أكبر على اتخاذ

قرارات الإنفاق اليومي بنسبة 68% في حين أشارت نحو 40% من هؤلاء النسوة إلى أنه لم يكن لديهن القدرة على اتخاذ القرارات لزيارة الصديقات أو الأقارب.

إن طبيعة العمل الإنتاجي الذي تقوم به غالبية النساء في الأسر المقيمة في المنطقة "ج" (غير معترف بها، وبدون أجر، وتكون نيابة عن الأسرة) لا يؤدي بصورة واضحة إلى تمكين النساء.

- أفاد أقل من ربع النساء المبحوثات اللواتي يشاركن في العمل المنتج أن لديهن القول الفصل والنهائي فيما إذا يردن العمل خارج المنزل إضافة الى إن النساء العاملات لديهن حرية أقل ليقررن فيما إذا يزرن صديقاتهن أو الاقارب بالمقارنة مع النساء غير العاملات، ومن حيث السيطرة الاقتصادية فإن ثلثي النساء العاملات لديهن القول الفصل والنهائي في الإنفاق على الاحتياجات اليومية مقارنة مع جميع النساء المبحوثات.

- وبالنظر إلى قاعدة الأصول الفقيرة لدى الأسر في مناطق "ج"، فإن النساء يملكن أصولاً شخصية قليلة (حتى بالمقارنة مع قاعدة الأصول القليلة للنساء في جميع أنحاء الضفة الغربية)، وتشمل الأصول الرئيسية التي وجدت بين النساء الفلسطينيات بصورة عامة – مجوهرات الذهب. ومرة أخرى، فإن النساء في الأسر التي تعيش في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة والغور وجنوب الضفة الغربية، عموما في جميع التجمعات والمناطق، كن الاكثر حرماناً من الاصول وفي الوقت نفسه تحمّلن أعلى أعباء العمل الانتاجي.

العنف الأسري:

عبّرت النساء في الأسر المبحوثة عن مستويات أقل من العنف الأسري النفسي والجسدي، مقارنة مع البينات الاحصائية عن النساء في الضفة الغربية، ولكن المستويات تختلف حسب موقع الأسرة في المنطقة "ج" وكذلك نوع الحالة الاجتماعية.

- أفاد حوالي عُشر النساء المبحوثات بأنهن عانين من اعتداء أو عنف جسدي خلال العام الماضي (بالمقارنة مع ما يقرب من 18% من النساء في جميع أنحاء الضفة الغربية في 2010). وكانت حالات الاعتداء والعنف الجسدي الأعلى في جنوب الضفة الغربية حيث بلغت النسبة (15%) وفي الأسر التي تعيش في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة بلغت النسبة (14%). وخلافاً للنمط العام لمؤشرات النوع الاجتماعي هناك - كانت النسبة الأدنى في الغور حيث بلغت (6%). ومع ذلك فإن النساء في الأسر

متعددة الزوجات وحسب افادتهن فقد سجلن أعلى نسبة من إساءة الاستخدام أو العنف الجسدي الكلي بنحو (18%).

- إن نسبة النساء اللواتي عانين من الاعتداء أو العنف الجسدي ومعدلات التكرار لحالات تهديد حياتهن كانت منخفضة في حين كانت معدلات التكرار لأعمال أقل تهديداً للحياة أعلى بكثير.

كما هو الحال في الضفة الغربية وعلى نطاق أوسع، فإن النساء في الأسر المقيمة في المنطقة "ج" كن الأكثر عرضة للمعاناة من أشكال الإيذاء النفسي عن الايذاء الجسدي في المنزل ومع ذلك فإن المعدلات في مناطق "ج" كانت أقل من تلك التي وُجدت في جميع أنحاء الضفة الغربية.

- أكثر من ثلث النساء اللاتي تمت مقابلتهن عانين من الايذاء النفسي في الأسرة خلال العام الماضي، وهو أقل مما كان يوجد بين النساء في الضفة الغربية بشكل عام.

- وكما هو الحال في العادة، يوجد مستويات أعلى من الاعتداء والعنف النفسي في الأسر المختلفة حيث توجد مستويات أعلى من العنف الجسدي. وقد تبين أن أعلى مستويات العنف النفسي تركزت بين النساء في الأسر متعددة الزوجات بنسبة (53%)، وفي جنوب الضفة الغربية كانت النسبة (51%)، أما في الأسر التي تعيش في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة فقد كانت النسبة (46%).

- هناك بعض الأدلة التي تشير إلى أن المستويات الأعلى من العنف الاسري، بغض النظر عن النوع، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالأسر الأكثر عرضة للعنف العسكري الاسرائيلي. بينما أفادت 37% من النساء المبحوثات بتعرضهن للعنف سواء الجسدي أو النفسي في المنزل. وارتفعت هذه النسبة إلى 47% بين النساء في الأسر التي تعرضت للعنف العسكري الاسرائيلي وأن 43% من بين النساء كانت أسرهن تقيم في المنطقة "ج".

إن نتائج المسح عن مستويات انتشار ونمطية العنف الأسري في أسر المنطقة "ج" تحتاج إلى مزيد من البحث والتحقق. حيث أن تفسيرات مستويات العنف الأقل انتشاراً التي أشارت إليها النساء (مقارنة مع الضفة الغربية بشكل عام) تحتاج إلى مزيد من البحث والتحقق النوعي لفهم ما إذا كان هذا يرجع إلى قلة ونقص الإبلاغ أو بسبب أي منهما. كما أن التحديات المتعاظمة والتي تواجهها الأسر هناك أو بنية المجتمعات أو الأسر هناك قد يخفف فعلاً من تعرض النساء للعنف المنزلي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن النتائج حول الروابط بين المستويات

العالية من العنف في الأسر الاكثر عرضة للعنف العسكري الاسرائيلي فإنها تحتاج أيضاً إلى مزيد من التفصيل (لأسباب العنف الجسدي مقابل الايذاء النفسي) وكذلك تنفيذ دراسة معمقة لفهم كيفية وعما إذا كان انعدام الأمن والخوف قد تؤدي إلى ذلك إما بتصاعد حدة التوتر بين أفراد الأسرة من مختلف الأعمار والجنس أو أن العنف يستهدف الإناث في الأسرة على وجه التحديد.

حرية المرأة في الحركة والتنقل:

حرية المرأة في الحركة والتنقل في المنطقة "ج" مشروطة بصورة كبيرة، اعتماداً على نوع التجمع الذي تعيش فيه، حيث أن النساء في الأسر التي تعيش في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة هن الأكثر في مواجهة تلك القيود على حرية التنقل وتليهن النساء في الغور .

على الرغم من أن أكثر الأسباب التي ذكرتها النساء، والتي تقيد حرية التنقل والحركة لديهن، تميل إلى المعايير والاعراف الاجتماعية والعائلية وجاء الخوف من عنف الجيش الاسرائيلي أو المستوطنين كسبب مهيمن وراء عدم شعور المرأة بحريتها في الوصول إلى الأراضي الزراعية أو مناطق الرعي (بين النساء في الأسر التي تعتمد على هذه الأمور في معيشتها).

تعرض الأسر في المنطقة "ج" لعنف الجيش الاسرائيلي والمستوطنين:

إن درجة العنف الذي يمارسه الجيش الاسرائيلي ضد الأسر في المنطقة "ج" يختلف اختلافاً كبيراً حسب موقع سكن الأسر. إن مواقع سكن الأسر في مناطق أُعلِنت من قبل جيش الاحتلال كمناطق عسكرية في منطقة الغور ومضارب البدو/التجمعات الصغيرة هي الأكثر عرضة ومعاناة من عنف الجيش الاسرائيلي.

- إن أكثر من ثلث (37%) النساء المبحوثات أفدن بتعرض منازلهن لحالة واحدة على الأقل من عنف الجيش الاسرائيلي على مدار السنوات الخمسة الماضية (وتشمل هدم البيوت، وأوامر الهدم أو الاجلاء). وقد قفزت هذه النسبة إلى نحو ثلثي النساء (64%) في الأسر التي تقطن في مناطق تدريب وإطلاق النار/المناطق العسكرية الاسرائيلية، في المقابل، أكثر من النصف في الأسر التي تعيش في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة (58%) وفي الغور (54%).

- إن تعرض النساء الشخصي لأشكال معتدلة من عنف الجيش الاسرائيلي/المستوطنين (مثل التعرض للرفض أو الاحتجاز لفترات طويلة عند نقاط التفتيش والتفتيش الجسدي والاستجواب والاعتداء الجسدي) هو أعلى بين النساء في الأسر التي تعيش في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة (37%) و الغور (31%).

إن الأسر التي تعاني من عنف الجيش الاسرائيلي في المنطقة "ج" تتحمل أيضاً القسط الأكبر من الحرمان الاقتصادي وانعدام البنية التحتية.

- أظهرت النتائج أن الأسر التي عانت من التعرض لمستويات أعلى من عنف الجيش الاسرائيلي كانت في نفس الوقت هي نفسها التي تعرضت وعانت من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي بما يعادل ثلثي هذه الأسر تعاني من ظروف السكن غير الملائمة، وأن أكثر من نصف هذه الأسر يعاني من ازدحام عال وأن 57% من تلك الأسر تعاني من تدنٍ في مستويات المعيشة.

- بينما عنف الجيش الاسرائيلي ضد منازل الأسر هو الأعلى في الغور ومضارب البدو/التجمعات الصغيرة في المنطقة "ج"، تبين أن عنف الجيش الاسرائيلي/المستوطنين ضد أفراد الأسرة (مثل الاعتقال، والقتل والإصابة) كان الأعلى في تجمعات الحضر/ومخيمات اللاجئين في المنطقة "ج".

الأمن الانساني والتهجير وعدم الاستقرار

أظهرت النتائج المتعلقة بوجود الأمن/انعدام الأمن أن هذه الإجراءات ترتبط بقوة مع تعرض الأسر لعنف الجيش الاسرائيلي.

- بلغ إجمالي النساء المبحوثات اللواتي أعربن عن ارتفاع مستويات انعدام الأمن في المنطقة "ج" حوالي 47% (في ما يتعلق بالأمن والسلامة الشخصية الخاصة بهن فضلاً عن أمن الحاضر والمستقبل لأسرهن). وقد قفزت هذه النسبة إلى 80% من النساء اللواتي تقيم أسرهن في مناطق الرماية العسكرية الاسرائيلية، و70% من النساء اللواتي تقيم أسرهن في المحميات الطبيعية الاسرائيلية، و67% من النساء اللواتي تتأثر أسرهن بالمناطق العسكرية الاسرائيلية، و70% من النساء في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة وفي الغور ، و68% من النساء اللواتي تعرضت منازلهن لحالة واحدة على الأقل من عنف الجيش الاسرائيلي خلال السنوات الثلاث الماضية وأبدين درجة عالية من انعدام الامن.

النساء في المجتمعات الأكثر عرضة لعنف الجيش الاسرائيلي أظهرن أعلى مستويات عدم اليقين بشأن قدرة أسرهن على مواصلة العيش في منازلهم.

- أعربت 43% من النساء اللواتي تمت مقابلتهن عن الشكوك حول استمرار قدرة الأسرة على مواصلة العيش في بيوتهن. وارتفعت النسبة إلى 78% من النساء اللواتي تقيم أسرهن في مناطق عسكرية/مناطق الرماية الاسرائيلية، و4% من الأسر المتضررة من جراء المناطق العسكرية الاسرائيلية وكذلك 74% من النساء اللواتي لم تتعرض أسرهن لأية حالة من عنف الجيش الاسرائيلي على مدى السنوات الثلاث السابقة. إن ثلثي النساء اللواتي يقمن في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة وفي الغور أعربن عن عدم اليقين بشأن قدرة أسرهن على الاستمرار ومواصلة العيش في منازلهم.

إن الأسر في المناطق الأكثر تعرضاً لعنف الجيش الاسرائيلي محاصرون في دوامة من انعدام الأمن والخوف من التهجير والفقر وبارتباط وثيق بين الأسر في هذه المواقع المعرّضة لأعلى مستويات انعدام الأمن والخوف الأكبر من التهجير والنزوح وأدنى مستويات المعيشة والمسكن.

- إن ما يقارب ثلثي النساء ضمن الأسر الأكثر عرضة لعنف الجيش الاسرائيلي عبرن عن ارتفاع مستويات انعدام الأمن وتظهر انخفاضاً في مستويات المعيشة وظروف السكن غير الملائمة، كما وأعربن عن عدم اليقين بشأن قدرة أسرهن على مواصلة العيش في منازلهم.

المساعدات الإنسانية

إن التنميط لأنواع المساعدات الإنسانية الموزعة عبر تجمعات المنطقة "ج" يميل نحو التوافق مع ما هو مسموح به من قبل السلطات الاسرائيلية بدلاً من أن تقوم بالضرورة على احتياجات محددة لهذه التجمعات.

- إن الشكل المهيمن والسائد لمساعدة النساء في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة وفق إفادتهن بأن مجتمعهن تلقى مساعدات غذائية خلال العام الماضي بنسبة 46%، بينما أفادت النساء في التجمعات الحضرية والريفية ومناطق "ج" بأن المساعدات التي تلقتها تجمعاتهن اقتصرت على الطرق والمياه ومشاريع البنية التحتية الأخرى والتي تعتبر الشكل السائد والمتكرر للمساعدات التي يتلقونها.

- في مضارب البدو/التجمعات الصغيرة (حيث القيود الاسرائيلية هي الأكثر والأشد قسوة، وبسببها تعاني التجمعات القدر الأكبر من الحرمان من خدمات البنى التحتية)، كانت المساعدات الانسانية متباينة بالحد الأدنى (في الغالب مساعدات غذائية). بالمقارنة مع النساء في الأسر التي تقطن المناطق الحضرية والريفية حيث كشفن عن تلقي مساعدات وإقامة مشاريع تنموية بصورة أوسع وأكبر في تجمعاتهن.

- أما في جنوب الضفة الغربية، فقد أعرب أكثر من نصف النساء بأن تجمعاتهن قد تلقت مساعدات غذائية، بينما في الغور كانت المساعدات الغذائية تمثل 27% وجاءت في المرتبة الثانية المشاريع الصحية بنحو 32% وفق ما عبرت عنه النساء.

وحيث أن المساعدات الغذائية تقدم للأسر، فقد كانت النساء في تلك التجمعات التي تتلقى مساعدات غذائية تقدم تقييماً أكثر إيجابية لآثار هذه المساعدات المباشرة على أسرهن مقارنة بالنساء اللواتي يعشن في تجمعات أقيمت فيها مشاريع بنية تحتية والتي تم تقييمها بصورة أقل إيجابية من حيث تأثيراتها على أسرهن (حيث أن مشاريع البنية التحتية تميل لمنفعة الأسر بصورة غير مباشرة).

إن لدى النساء مستويات عالية من المعرفة حول أنواع المساعدات الموزعة في تجمعاتهن ولكن القليل منهن تم استشارتهن حول هذه المساعدات.

- نحو عُشر النساء فقط عرفن عن المساعدات المقدمة لتجمعاتهن اللواتي تم استشارتهن حولها. وقد كانت هذه النسبة أكثر قليلاً في جنوب الضفة الغربية بواقع (14%)، وفي مضارب البدو/التجمعات الصغيرة كانت النسبة ذاتها (14%) أيضاً، حيث تسود المساعدات الغذائية في هاتين المنطقتين.

أثر العنف والسلب الاستعماري في "مناطق ج" على الأسر المعيشية وأدوار النوع الاجتماعي

قام معهد دراسات المرأة في الفترة الواقعة ما بين 1/3/2014 و28/2/2015 بإجراء بحث حول الأُسر المعيشية والنوع الاجتماعي في ما يسمى "المنطقة ج"، وقد شمل البحث كُلًّا من الجانب الكمي والجانب الكيفي[14] .

انطلق البحث من موقف نقدي تجاه مفهوم "المنطقة ج "، ولذلك يظهر المفهوم خلال هذا التقرير بين مزدوجين، ويرى فريق البحث مفهوم "المنطقة ج"، الذي نشأ كنتاج لاتفاقيات أوسلو، انعكاسا للجغرافيا الاستعمارية القائمة على التشظية المكانية والسكانية للجماعة الفلسطينية حيث أن التقسيم الاداري وتقاسم الصلاحيات بين السلطة الفلسطينية ودولة الاستعمار من خلال القبول بالتقسيم الجغرافي أ، ب، و ج ما هو إلا تواطؤ يساهم في استمرارية المشروع الاستعماري-الاستيطاني الصهيوني في فلسطين.

اتخذ البحث الأسرة كوحدة تحليل اجتماعية واقتصادية بالاستناد الى تشاركها في المسكن والمهمات من أجل توفير حاجات أفرادها، كما استند البحث إلى أن فهم الواقع المعيشي يتطلب فهم آليات التفاوض حول الادوار الاجتماعية لكل من الرجل والمرأة.

تمحورت أسئلة البحث الكيفي حول القضايا التالية:

أولا، أثر العنف والسلب الاستعماري على الأدوار والمسؤوليات وعلاقات النوع الاجتماعي ومستوى وطبيعة المعيشة في "المنطقة ج".

ثانيا، طرق تعامل كل من الرجال والنساء من فئات عمرية مختلفة مع إسقاطات واقع السلب في "المنطقة ج".

ثالثا ، أشكال التدخل الذي تقدمه المؤسسات التنموية والاجتماعية (الدولية، والوطنية، والمحلية) وكذلك المبادرات الاهلية وأثرها على النوع الاجتماعي والفئات العمرية المختلفة .

خارطة البحث

تم اختيار سبعة تجمعات سكنية مصنفة ضمن "المنطقة ج" كحالات دراسية لفحص أسئلة وافتراضات البحث وقد تمت مراعاة التوزيع الجغرافي "للمنطقة ج" في عملية اختيار حالات مجتمع الدراسة، انطلاقاً من رفض التعامل مع "المنطقة ج" باعتبارها حالة متجانسة وإنما باعتبارها تقسيماً إدارياً/استعماريّاً لكل تجمع سكني وموقع محلي له خصوصياته السوسيولوجية. لقد تم اختيار مناطق متعددة تختلف في الظروف السوسيولوجية وفي الموقع الجغرافي في الاراضي المحتلة بحيث نستطيع الوصول إلى أشمل رؤية من خلال

[14] تشكل فريق البحث الكيفي من لينة ميعاري، علاء العزة، لورا عدوان، عرفات البرغوثي، رند أحمد، وطارق مطر .وقد قام بإعداد هذا التقرير كل من لينة ميعاري، علاء العزة، ولورا عدوان .

مقارنة الوقائع البنيوية من سلب استعماري مع آليات التفاوض والمقاومة والتأقلم الاجتماعية للأسر المعيشية وانعكاسها على الادوار الاجتماعية في تلك الأسر في المجتمع المحلي.

كانت المواقع المحلية المختارة على النحو الآتي:

- جنوب الضفة الغربية: جبة الذيب (منطقة بيت لحم) وخشم الدرج (منطقة الخليل).
- شمال الضفة الغربية: يانون وطويل (منطقة نابلس).
- وسط الضفة: مخيم قلنديا (منطقة القدس)، وعين الديوك والزبيدات (منطقة غور الاردن).

تجدر الاشارة هنا إلى أن أغلبية المواقع المختارة هي عبارة عن تجمعات ريفية تشكل الزراعة والرعي أحد أهم المصادر الانتاجية لكسب العيش، خاصة في منطقتي غور الاردن ونابلس. وبينما ظهر أن الرعي كان المصدر الرئيسي للعيش في تجمعي خشم الدرج وجبة الذيب، إلا أن اعتماد سكانهما على الزراعة والرعي أصبح أقل حضوراً في السنوات الاخيرة. أما مخيم قلنديا، الواقع بين مدينتي رام الله والقدس، فيمثل الحالة الأكثر تعقيداً، حيث يعتبر من أوسع ضواحي محافظة القدس، في ظل وجود الحاجز العسكري على مدخل المخيم، علاوة على حالة اللجوء التي يحملها معظم سكانه.

منهجية البحث

شملت منهجية البحث الأساليب البحثية التالية:

أولا، الملاحظة بالمشاركة من خلال التواجد وقضاء الوقت في التجمعات المختارة.

ثانيا، مقابلات معمقة مع: مسؤولين في السلطات والمؤسسات المحلية داخل التجمعات، عاملين في المنظمات والمؤسسات التنموية الفاعلة في "المنطقة ج"، أفراد من الأسر التي تعيش في التجمعات المختارة.

ثالثا، مجموعات بؤرية مع أعضاء من المجتمع المحلي في كل من التجمعات المختارة.

رابعا، تحليل الخطابات التنموية والاعلامية حول "مناطق ج".

نتائج البحث الأولية

أفضت نشاطات البحث الكيفي إلى توفر معلومات غنية حول ظروف الحياة المعقدة، واستراتيجيات التأقلم، وآليات استجابة أفراد الأسر حسب العمر والنوع الاجتماعي للمحاولات الاستعمارية الاستيطانية المنهجة والمستمرة لطرد السكان وانتزاع موارد التجمعات الفلسطينية.

رغم أن التجمعات السكانية السبعة التي تم اختيارها في مجتمع الدراسة تعتبر ضمن تصنيف "المنطقة ج"، الا أن هناك تفاوتا في معاناة سكان وأرض هذه التجمعات الناجمة عن محاولات طرد السكان وانتزاع مواردهم، بدءاً من التحكم التام بحركة السكان، واستغلال الأرض والموارد في بعض التجمعات مثل جبة الذيب ويانون، وصولا إلى درجات متباينة من العزل والهجمات الشرسة من قبل جيش الاحتلال والمستوطنين، التي من شأنها أن تحد من مقومات الحياة، وتهدد استدامة المعيشة في تجمعات أخرى مثل طويل، وخشم الدرج، والزبيدات وعين الديوك.

يتضمن هذا التقرير بعض النتائج الأولية للبحث الكيفي، وقد تمت صياغة هذا التقرير بتوظيف البيانات الشاملة التي تم جمعها وتقديمها ضمن ثلاثة محاور تحليل.

1. كيف يتأثر دور الإناث الفلسطينيات بالعواقب المتراكمة والمتداخلة لسياسة العزل الاستعماري الاستيطاني الممنهجة والمستمرة ضد السكان في "المنطقة ج"، بما يشمل المسؤوليات والعلاقات وجودة الحياة والفرص المتاحة؟

أظهرت البيانات التي تم جمعها من التجمعات المختارة في إطار الدراسة، أن تجمعات "المنطقة ج" ليست بمثابة منطقة متجانسة. إن الظروف المعيشية والتجارب العملية للسكان الفلسطينيين المقيمين على امتداد أراضي ما يسمى بـ"المنطقة ج"، تتوقف على العوامل التفصيلية للسياق التاريخي، وتتمثل في نمط ممارسات العنف الاستيطانية المباشرة في كل تجمع سكاني، والتحولات في أسلوب الإنتاج في كل مجتمع، وما يصاحبها من تحولات في دور ومسؤوليات كل من الذكور والاناث وكذلك دور الفئات العمرية المختلفة. وترتبط الظروف المعيشية أيضا بماهية أشكال وأساليب العزل وانتزاع الملكية والآليات التي يتجاوب هؤلاء السكان معها. تثير هذه المعطيات الحاجة إلى أن يقوم الباحثون بإعادة النظر في تصنيف "المنطقة ج" وتعريفها. وهنا يمكن أن يتم اعتماد اقتراح مبني على الأخذ بالاعتبار أشكال العنف الاستيطاني المتداخلة والمتعددة (المباشر والبنيوي / التاريخي والحالي)، مع أسلوب الانتاج في المجتمعات، بالتوازي مع أدوار ومسؤوليات كل من الجنسين وفئات العمر المختلفة التي يتطلبها أسلوب الانتاج في إطار التأكيد على أخذ الخصوصيات المجتمعية لكل نوع من التجمعات بعين الاعتبار.

على سبيل المثال لا الحصر، البيانات التي تم جمعها من تجمُّعين محليّين مصنَّفين تحت نفس اللافتة المسماة بـ"المنطقة ج"، وهما مخيم قلنديا للاجئين وسط الضفة الغربية وقرية يانون في شمال الضفة، تكشف عن التأثيرات المعقدة والمتنوعة، وأحيانا المتناقضة، على أفراد الأسرة ودورهم ومسؤولياتهم وعلاقاتهم وفرصهم في الحياة وجودة حياتهم، ذكورا أو إناثا وحسب فئات العمر المختلفة الناجمة عن السياسة الاستيطانية الممنهجة والمستمرة لطرد السكان.
لقد تم إنشاء مخيم قلنديا للاجئين لإيواء الفلسطينيين الذين طردوا من قبل العصابات الصهيونية عام 1948، وفي عام 1967استضاف المخيم عددا من اللاجئين الاضافيين الذين هجرتهم دولة الاحتلال. وتبعا لاتفاقية أوسلو يعتبر المخيم ضمن تصنيف "المنطقة ج"، حيث في سنوات التسعينيات من القرن الماضي، ولأسباب تعود بالأساس إلى انخفاض تكاليف الاقامة في المخيم مقارنة مع الأحياء الاخرى في مدينتي رام الله والبيرة، استقبل المخيم أيضا عائلات من اللاجئين وغير اللاجئين الذين سكنوه قادمين في معظمهم من القرى جنوبي وشمالي الضفة الغربية بحثا عن فرص العمل في رام الله.

إداريا، يقع جزء من مساحة المخيم والمنطقة المحيطة تحت سيطرة البلدية الاحتلالية في القدس ويخضع لذات سياسات التضييق والقيود المفروضة على فلسطيني القدس. خلال عامي 2004/2005، شيدت دولة الاحتلال

جدار الضم والتوسع حول المخيم وأقامت الحاجز العسكري على مدخله كنقطة عبور أساسية إلى القدس فاصلة بذلك بين شمال الضفة وجنوبها من خلال إغلاق القدس (أقيم الحاجز العسكري بدايةً في بيت حنينا وبعد عام من اندلاع انتفاضة الاقصى عام 2000 تم نقله إلى موقعه الحالي على مدخل مخيم قلنديا). هذه التحولات تعكس الممارسات الاستيطانية المعقدة والمستمرة التي ساهمت في تحديد ملامح التجمعات والظروف المعيشية لسكانها من حيث فرص المعيشة ونمط العمل وإمكانيات الوصول والانتقال.

بعد احتلال اسرائيل للأجزاء المتبقية من فلسطين عام 1967، اعتمدت الغالبية الساحقة للأسر في مخيم قلنديا للاجئين على عمل الذكور في قطاع الانشاءات الإسرائيلي كمصدر دخل أساسي لتغطية نفقاتهم المعيشية، إضافة إلى اعتماد نسبة بسيطة من السكان على العمل في وكالة الغوث الدولية لإغاثة وتشغيل اللاجئين "أونروا"، وكذلك العمل في مشاريع خاصة للأسر تمثلت بشكل أساسي في المحلات التجارية وغيرها من المنشآت الصغيرة. هذا الواقع، قاد إلى تقسيم واضح وتلقائي في أدوار كل من المرأة والرجل في الأسرة، حيث عملت المرأة بشكل عام داخل المسكن والتفرغ لأعمال المنزل وفي بعض الاحيان العمل من المنزل، أما الرجل فكانت مهمته إعالة الاسرة والعمل لكسب لقمة العيش.

وبعد بناء جدار الضم والتوسع واستمرار سياسة الاغلاق والحصار، فرضت إسرائيل نظام الحد من تصاريح عمل الفلسطينيين والقيود المفروضة على إمكانيات العمل دون تصاريح إضافة إلى استقدام العمالة الاجنبية التي قللت من فرص العمل ذاتها. أصبح عمل الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية داخل إسرائيل شبه مستحيل، أما من يحاول العمل فقد أصبح عرضة للخطر الدائم من الاعتقال. لقد أشار عددٌ من النساء اللواتي تمت مقابلتهن إلى المتاعب والمعاناة التي واجهنها نتيجة لاعتقال أزواجهن بسبب دخول القدس دون حصولهن على تصاريح خاصة للعمل. وعلاوة على ذلك، ومنذ منتصف التسعينيات، حصل تحول جذري في سياسة إسرائيل الاقتصادية، حيث خفضت الاعتماد الكبير على العمالة، مستندة إلى مبادئ الاقتصاد الليبرالي الجديد من خلال نقل الصناعات خارج حدودها إلى مناطق أقل تكلفة من ناحية الموارد والعمالة والاستناد إلى القطاعات الانتاجية المعتمدة على التكنولوجيا الحديثة. كانت القيود المفروضة على العمال الفلسطينيين والتحولات الاقتصادية في بنية مجتمع الاستعمار الاستيطاني متزامنة مع تشكيل السلطة الفلسطينية وما رافقها من تبلور أكثر وضوحا للتمايزات الطبقية التي أفرزت رغبات تملُّك جديدة ومتطلبات وحاجات للأُسر لم تكن أساسية في السابق مما زاد في حاجة الأسر لعمل المرأة. إلى ذلك، كان نشوء فرص عمل أوسع، نتيجة تشكل سوق شبه مستقل (أو شكلياً مستقل) عن سوق دولة الاحتلال، زاد من إمكانيات وقبول المجتمع لعمل النساء. أي أن عمل الإناث مدفوع الأجر قد أصبح أمراً ضرورياً للمساهمة في المساعدة بإعالة أسرهن من ناحية ومن ناحية أخرى زادت فرص المشاركة في سوق العمل الرسمية بالتالي المساهمة في إعالة الأسرة. إضافة إلى ما سبق، كان لزيادة فرص التعليم دورٌ أساسيٌّ في زيادة الرغبة في العمل إلى جانب الحاجة.

علاوة على ذلك، وفي إطار ظروف مخيم قلنديا، تم عام 2004 نقل الحاجز العسكري كبوابة القدس الشمالية إلى بوابة المخيم، حيث أصبح الساحة الرئيسية للتظاهرات وأشكال المقاومة الاخرى التي ينفذها الشباب

الفلسطيني، مما جعل المخيم هدفا لحملات التفتيش التي يقوم بها الجيش بشكل مستمر وكذلك عمليات الاقتحام الدائم واعتقال شباب المخيم. هذا الواقع المبني على العنف المباشر، والذي أصبح بنيويا أيضا وليس عرضيّاً، خلق الاحساس بعدم أمان مجتمع المخيم على الصعيدين المالي والأمن الشخصي. كان هناك عددٌ من الامثلة على مثل هذا الاحساس، فتمحورت مخاوف نساء المخيم حول الخوف على أبنائهن، والخوف من انتهاكات جنود الجيش الاسرائيلي وعنفهم على الحاجز، والخوف من الاعتقال، حيث شهدت معظم النساء اللواتي تمت مقابلتهن اعتقال أحد أفراد أسرهن. كما أن ارتفاع نسبة السكان، الذين انتقلوا للإقامة في المخيم وفي الاحياء المحيطة، قد أسهمت في زيادة المخاوف (هي في أغلبها انطباعات وليست حقائق إلا أنها تدل على التحولات التي طرأت على المخيم وانتقاله من مجتمع محلي متجانس وشفاف حيث الكلُّ يعرف الكلَّ فيه إلى مجتمع متعدد ومتباعد). فقد أصبح المخيم ملاذا للأسر الريفية الفقيرة التي لجأت إليه لانخفاض تكاليف أجرة المساكن، خاصة أولئك المقدسيين الذين يسعون للحفاظ على بطاقات هويتهم المقدسية وما يطلق عليه إسرائيلياً بحقوق المواطنة من خلال الاقامة في تجمع كفر عقب المحاذي للمخيم والآخذ بالتمدد على حساب المناطق المحيطة به، ورغم تصنيف هذا التجمع ضمن "المنطقة ج"، إلا أنه يعتبر ضمن حدود بلدية القدس الاسرائيلية. وفي هذا السياق، وبرغم دحض وتفنيد اللجنة الشعبية للمخيم للعديد من القصص (قضايا المخدرات والخطف والدعارة) التي أُثيرت خلال المقابلات، إلا أن آراء النساء أظهرت شعوراً بالخوف وعدم الشعور بالأمان من الأسباب آنفة الذكر.

رغم التشابه في مخاوف ومشاعر عدم الأمان لدى كل من سكان مخيم قلنديا وقرية يانون، إلا أن ظروف الحياة ونوعية المصاعب التي يواجهها السكان تختلف إلى حد كبير؛ تقع قرية يانون على بعد 15كم جنوب شرقي مدينة نابلس، وتمتد أراضيها على مساحة 16,000دونم تقريبا. ومنذ نكسة 1967، كانت يانون هدفا للممارسات الاستيطانية الاسرائيلية حيث تم مصادرة معظم أراضيها لبناء مستوطنة "ايتمار" عام 1983، وفي عام 1997صادرت سلطات الاحتلال آلاف الدنمات من أراضي يانون لبناء مستوطنة "غيدونيم"، ولم تتوقف سياسة مصادرة الاراضي عند هذا الحد؛ ففي العام 2000، احتل المستوطنون الجزء الغربي من أراضي يانون، ليتبقى لأهالي يانون حوالي 2000 دونم فقط والتي تشكل نسبة المراعي 60% من أراضيها المتبقية، وحتى هذه الاراضي المتبقية وسكان قرية يانون لا يسلمون من استهداف المستوطنين الذين يسعون إلى تفريغ القرية تماما من الفلسطينيين والسيطرة على أراضيها بالكامل، حيث يواجه سكان القرية ممارسات عنيفة يوميا من المستوطنين مدعومين من قبل جيش الاحتلال؛ وتشمل هذه الممارسات حرق الأراضي ومنازل السكان، وإطلاق النار على المنازل، ومن الحالات التي تم توثيقها كان استشهاد المواطن هاني أحمد مرار في مزرعته في يانون على يد المستوطنين في العام 2004[15]، ودخول المستوطنين إلى منزل أحد المواطنين وتوجيه السلاح إلى الأم أمام أطفالها الامر الذي حدا بالأسرة الى الهجرة من القرية نتيجة الرعب والخوف الذي واجهته. ونتاجا لذلك، وبشكل تدريجي، بدأ المواطنون بمغادرة القرية تدريجيا حفاظا على سلامتهم، خاصة بعد أن لم تلقَ شكاويهم للعديد من المنظمات الانسانية ومنظمات حقوق الانسان أي آذان صاغية.

[15] الشكر للباحث حمزة أسامة العقرباوي على المعلومات والمواد التي قدمها لفريق البحث

هذا الواقع جعل الاعتماد على الفلاحة شبه مستحيل في ظل عمليات السيطرة على السكان في حياتهم اليومية إضافة إلى السيطرة على مواردهم في قرية يانون. فقد منع السكان عمليا من فلاحة ما تبقى لهم من الأراضي الزراعية من خلال إجراءات تحت تبرير أمني، إذ قامت سلطات الاحتلال بمنح المزارعين تصاريح لمدة ثلاثة أيام في السنة لحراثة الأراض وثلاثة أيام أخرى لقطف شجر الزيتون. ومحصلة الهجمات المكثفة من قبل المستوطنين والفظائع اليومية تجلت في تهجير أهالي يانون من القرية والانتقال للعيش في قرية عقربا المجاورة عام 2002 والتي شهدت فيما بعد دمجا إداريا بين القريتين لمراعاة مصالح السكان من القرية، علما أن بعض العائلات تمكنت (ستة أسر مكونة من 37 فرداً) من العودة إلى قريتهم بمساعدة احدى مجموعات التضامن الدولية التي دخلت إلى القرية وسكن أفرادها فيها. وهذا لا ينهي دوامة العنف التي تتعرض لها قرية يانون من قبل المستوطنين والجيش الاحتلال الاسرائيلي. علاوة على ذلك، تفتقر القرية إلى نظام مواصلات عامة يمكّن سكّانها من الوصول للقرى الأخرى المحيطة، ولا تتوفر فيها الخدمات الصحية ما يجعل الصعوبات الكبيرة ماثلة أمام حياة مواطني يانون.

خلّفت سياسة الاحتلال معاناة إضافية للسكان الذين يعتمدون على الرعي، حيث صودرت مساحات كبيرة من أراضيهم التي كانت تشكل مصدرا لرعي ماشيتهم وثروتهم الحيوانية، وعوضا عن ذلك أصبح عليهم شراء الأعلاف التي من شأنها زيادة المصاريف والنفقات المالية للأسر، علاوة على العبء الإضافي نتاجا للجهد المطلوب، خاصة لدى النساء اللواتي تقمن في العادة بالعناية بالحيوانات وتغذيتها وتقع عليهن مسؤوليات كبيرة دون مساعدة واضحة من الابناء والبنات المتواجدين نهارا في المدارس والجامعات خارج قرية يانون في ظل واقع غير آمن دفع بالسكان إلى إيلاء تعليم أبنائهم وبناتهم الاهتمام الأكبر: في مقابلة مع إحدى النساء حول برنامجها اليومي، أشارت إلى أن يومها يبدأ بتغذية الماشية الساعة الخامسة صباحاً، ومن ثم تقوم بتنظيف الحظائر والفناء، وبعد ذلك تنصرف إلى أعمال المنزل حتى نهاية اليوم.

خرجت المقابلات المعمقة التي تم إجراؤها مع سكان يانون باستنتاج مفاده أن تخوفهم الرئيسي يتمثل في المحافظة على بيوتهم وأسرهم، الامر الذي شكل توافقا مع ما تمخض عن الدراسة المسحية (الجزء الكمي من الدراسة) حول الأمن والتهجير والقلق والتي أكدت أيضا على أن المرأة، في مجتمع الدراسة، هي الأكثر عرضة، أو هشاشة، نتيجة للعنف الذي يمارسه جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنون ويقود إلى أعلى مستويات القلق على أسرهم وقدرتهم على البقاء في مساكنهم، وفي حالة يانون كان واضحا بجلاء تأثير اعتداءات جيش الاحتلال الإسرائيلي والمستوطنين على قلقهم من القدرة على استدامة الحياة فيه.

من الطبيعي أن يقود اختلاف وسائل الإنتاج التي يتصف بها كل من مخيم قلنديا وقرية يانون، إلى التنوع في الظروف المعيشية لسكان التجمعين، وهذا ما خرجت به الدراسة المسحية التي أوصت بالاستجابة لاحتياجات الأسر في "مناطق ج" حسب تفاصيل الظروف التي تعيشها كل منطقة أو مجتمع محلي، وهذا لا ينفي التباين أو الاختلاف في ظروف الأسر داخل المنطقة ذاتها (الشمال أو الوسط أو الجنوب أو غور الأردن) رغم التشابه في

وسائل الإنتاج على مستوى التجمع. وهذا يقود إلى الحاجة الماسة لدراسة تفاصيل أثر استمرار الإجراءات الاستيطانية وانتزاع الأملاك على أفراد الأسر حسب أعمارهم وجنسهم والمسؤوليات المناطة بهم في كل تجمع .

2. استجابة الرجال والنساء من مختلف فئات العمر لظروف واقع السلب في "المنطقة ج"

أعطت نساء مخيم قلنديا أمثلة على كيفية الاستجابة للظروف المعيشية، حيث عبرت عن أشكال مختلفة لاستراتيجيات التأقلم المتخذة من قبل الأسر في المخيم والعمل التعاوني (من قبل الرجال والنساء) للتغلب على صعوبات الظروف المعيشية في السنوات الأخيرة؛ ومن أبرز استراتيجيات التأقلم كان فتح المتاجر الصغيرة، حيث كان هناك تزايدٌ ملحوظ في المتاجر التي تديرها الأسر في المخيم. هذه الاستراتيجية، وُصِفت من قِبَل من تمت مقابلتهم/ن على أنها نمط تعاوني هام للتأقلم داخل المخيم لأنه من خلالها يتم توليد دخل إضافي داخل المجتمع.
صرحت واحدة من المتقابلات: "يوجد في كل زقاق متجر، حيث يشتري الناس من بعضهم البعض ...فعندما يعمل أحدهم خارج المخيم وينفق ماله داخل المخيم، فإنه يساعد المخيم بأكمله".

ينتفع هذا النوع من الاقتصاد من عدم وجود الضرائب بسبب أوضاع اللاجئين التي تجعل التجار يخفضون أسعار السلع مقارنة بالأسعار خارج المخيم. يعتبر الشراء بالدين ممارسة مألوفة في المخيم، حيث يشتري أفراد الأسرة ويسددون الديون في آخر الشهر لأصحاب الدخل المنتظم أو لأصحاب الوظائف ذوي الدخل اليومي. حيث أن حس الجماعة، والألفة والتضامن فيما بين سكان المخيم يجعل مثل هذه الممارسات أمرا ممكنا.

شرحت المتقابلات استراتيجية أخرى للتأقلم وهي تأسيس ما يسمى "الجمعية"، وهي عبارة عن اشتراك عدد من النساء في تعاونية مالية حيث تدفع كل عضو مبلغاً متفقاً عليه كل شهر ثم يعطى المجموع الكلي بشكل دوري لواحدة من الأعضاء وهكذا، وهي بمثابة نوع من القروض لكن بدون فائدة مستحقة. تعتبر هكذا ممارسة شائعة جداً بين نساء المخيم، وقد امتدت هذه التجربة كاستراتيجية للتأقلم لتشمل الرجال وحتى الأطفال في المدارس، هكذا قال المرشد الاجتماعي في المدرسة عندما تمت مقابلته.

كانت هناك استراتيجية أخرى للتأقلم في المخيم تمثلت في إنشاء النساء صالونات لتصفيف الشعر في منازلهن أو في بعض الحالات أنشأن صالوناتهن الخاصة، حيث تعتبر هذه الاستراتيجية بمثابة فرصة عمل شائعة لكي تكسب النساء بعض المال وتساهمن في تغطية النفقات المعيشية والاحتياجات الشخصية. ويعتبر هذا العمل بالذات مصدر دخل جيد، لأن العديد من النساء من ذوات الدخل المحدود من رام الله أو القدس يُقبلن على تصفيف شعرهن في المخيم بسبب الأسعار المنخفضة إذا ما قورنت بأسعار الصالونات في مراكز المدن.

من جهة أخرى، أنتجت ظروف الحياة في قرية يانون استجابات مختلفة. فقد كان الاستثمار في تعليم الأبناء بما في ذلك الفتيات واحداً من هذه الاستجابات. وقد صرحت إحدى المستجوَبات من يانون: "نحن نستثمر في

تعليم بناتنا وذلك على الرغم من الأوضاع المالية الصعبة التي نعيشها". وبينما انتفعت الفتيات من الاهتمام المتزايد بالتعليم في المجتمع، عانت نساء قرية يانون من أعباء العمل داخل المنزل دون الحصول على مساعدة من بناتهن.

أظهرت النتائج حول أهمية التعليم في تجمع يانون الواقع في شمال الضفة الغربية توافقاً مع نتائج المسح الكمي التي أظهرت أن مستوى التعليم في شمال الضفة الغربية أعلى منه في وسط الضفة الغربية وغور الأردن. ومع ذلك فقد أشارت بيانات الدراسة الكيفية إلى أن ارتفاع معدل التحاق الفتيات الصغيرات بالتعليم كان له تبعات سلبية من حيث مدى المسؤوليات الملقاة على عاتق النساء الأكبر سناً.
في حالة قرية جبة الذيب، الواقعة على بعد 6.5 كيلومترات إلى الجنوب الشرقي من مدينة بيت لحم والتي تحدها مجموعة قرى هي: زعترة، وبيت تعمر، والفرديس بالإضافة إلى عدة مستوطنات إسرائيلية إلى الجنوب منها، فقد أظهرت الدراسة أن حوالي 24 أسرة (200-250 فردا) تعيش محرومةً من الوصول إلى الخدمات الاساسية مثل الكهرباء والمواصلات. أما من حيث دخل الأسر، فعادة ما يكون اعتمادها على الرعي لكسب عيشهم. أوضحت امرأة في الستينيات من العمر كيف كانت الحياة أكثر استقراراً في الماضي في ما يتعلق بالعمل وموارد العيش، فغالبية الرجال كانوا يعملون في سوق العمل الاسرائيلي في العمل اليدوي والبناء، أما البقية وخصوصاً النساء والأطفال فيعملون في الزراعة وتربية الحيوانات مثل الدجاج على سبيل المثال. كما استذكرت السيدة أنه قبل 10-15عاماً كان في مقدورهم الاستفادة من مساحات شاسعة من الأرض قبل قدوم قليل من المستوطنين الذين أقاموا مزارع دواجن وأغنام على الأراضي الزراعية للقرية المملوكة للسكان وأحاطوها بالأسلاك الشائكة. أوضحت سيدة أخرى في منتصف الأربعينيات من عمرها كيف تم منعهم من الوصول إلى أرضهم، في حين فشل الصليب الأحمر في حمايتهم في مواسم قطف ثمار الزيتون الأمر الذي أدى إلى تراجع إنتاجهم من 8-10جالونات من زيت الزيتون (ما يعادل 20 كيلوجراماً من زيت الزيتون للجالون الواحد) إلى جرة واحدة صغيرة من الزيتون "الرصيع". في المقابل، أقام المستوطنون مصنعاً للاستفادة من مخلفات الزيتون في التدفئة حيث يتم فيه استخدام بعض المواد الكيماوية التي تساهم في تلويث الهواء في القرية، وعلى وجه الخصوص خلال أشهر الصيف، والتي من شأنها التسبب في انتشار مشاكل صحية في التنفس بين الأطفال الصغار في القرية.

أما بالنسبة للظروف الاقتصادية للأسر، فقد تدهورت نتيجة للإجراءات الإسرائيلية الصارمة والمفروضة على إصدار تصاريح العمل، إضافة إلى الحد من حرية الحركة الذي يفرضه المستوطنون القاطنون في مستوطنة إل-دافيد (El-David) القريبة ومراقبة جيش الاحتلال الحثيثة لأي تغيير في هذا التجمع حيث يُمنع السكان من بناء غُرف أو منازل جديدة أو حتى صيانة منازلهم أو تأهيل أراضيهم. سياسة المنع هذه، يتم تبريرها تحت ذرائع مختلفة، حيث تكون في أغلبها بحجة أنها منطقة تدريب عسكري أو أنها محميات طبيعية. كل هذه الظروف، بالإضافة إلى نقص الكهرباء والمواصلات، أجبرت حوالي 22 أسرة على مغادرة منازلهم في جبة الذيب خلال السنوات الخمس الماضية والعيش في القرى المجاورة مثل بيت تعمر وزعترة، إلا أنه وبالرغم من كل هذه الصعوبات فقد وافقت بعض الزوجات الشابات على البقاء والعيش في بيوتهم في جبة الذيب.

وقد زادت هذه الظروف من عبء العمل لدى النساء. فغالبية النساء تفضل غسل الملابس على اليد بسبب نقص الكهرباء التي لا تتوفر سوى لساعتين يوميا (8:00-06:00 مساء) عند تشغيل مولد الكهرباء خلال هذه الفترة. فالنساء يستيقظن في الصباح الباكر لإعداد الخبز، كما أن النساء اللواتي يُعِلْن عائلات كبيرة قد يضطررن لطبخ الطعام مرتين لعدم تمكنهن من استخدام الثلاجات لحفظ الطعام. أما الأبناء فيضطرون للمشي على أقدامهم مسافات طويلة للوصول إلى مدارسهم وجامعاتهم. وفي حال حدوث طارئ فقد يضطر السكان لاستخدام سيارة الأجرة للذهاب إلى المستشفى في بيت لحم على سبيل المثال، بتكلفة 50 شيقل للوصول إلى بيت لحم و 50 شيقل أخرى للعودة إلى قريتهم، الأمر الذي يجعل من الصعب عليهم توفير المال، فأغلب المال الذي يحصل عليه أفراد الأسرة الواحدة يتم إنفاقه على الطعام والمواصلات. إضافة لذلك، لا يتوفر في هذا التجمع سوى دكان صغير يبيع القليل من المواد التي لا تحتاج لأن تُحفظ في الثلاجات، وفي غالب الأحيان تضطر النساء لشراء احتياجاتهن المنزلية من قرية زعترة في المنطقة المجاورة أو من مدينة بيت لحم.

شكت بعض النساء، اللواتي ما زلن يحاولن تربية الأغنام، من كثرة هجمات المستوطنين وكلابهم عليهن. إضافة إلى ذلك، يقوم المستوطنون بمنع سكان القرية من قطف ثمار الزيتون ويعملون على تدمير الكثير من الاشجار واقتلاعها. هنالك مُنتَج واحد مربح على نحو تجاري ينمو في أراضي القرية بشكل موسمي وهو العكوب (نبات شوكي بري) الذي تقوم النساء عادةً بجمعه وبيعه حيث يشكل مصدراً إضافيا للدخل، إلا أن المستوطنين الذين يعرفون سكان التجمع بالاسم ويراقبون كل تحركاتهم في الحقول، يتتبعون أولئك الذين يجمعون العكوب ويمنعونهم، عدا عن المضايقات الأخرى. قام المواطنون الفلسطينيون بالتبليغ عن حالات اختطاف لبناتهم وأبنائهم من قبل المستوطنين حيث تم نقلهم إلى مستوطنة غوش عتسيون وتم اعتقالهم ولم يتم الإفراج عنهم إلا بدفع غرامة 1000 شيقل. وقد تم اتهام بعض جامعي العكوب بمحاولتهم الاعتداء على المستوطنين الاسرائيليين لحملهم سكاكين مع العلم أنه يكون واضحاً أنها كانت مستخدمة لقطع وجمع العكوب.

وكَرَدّ فعلٍ تجاه القيود التي يفرضها المستوطنون بدعم من جيش الاحتلال الاسرائيلي في بعض الأحيان، قام السكان بتشكيل لجنة نسوية للمتابعة مع المؤسسات الحقوقية والمنظمات الدولية المانحة للحصول على ما هو متاح من المساعدات والخدمات. وبينما كان الرجال غائبين خلال وقت النهار، لعملهم في القرى والمدن المجاورة أو في مواقع البناء الاسرائيلية، تشجعت النساء للاضطلاع بدور قيادي من خلال الاجتماع مع المسؤولين وزيارة المنظمات المحتملة للإغاثة. بالرغم من أن العديد من نساء التجمع أتممن تعليمهن الجامعي وحصلن على التدريب اللازم كمعلمات، إلا أن معظمهن لم يجد وظيفة. أما الفتيات الصغيرات اللواتي تمت مقابلتهن في الدراسة فقد أعربن عن رغبتهن في تعلم مواضيع أخرى مثل التمريض والأشعة كونهما الأكثر حظاً في توفير فرص العمل بعد التخرج.

هنالك استراتيجية أخرى عبّرت عنها النساء، وتمثل رأي الرجال أيضاً، ألا وهي الشعور بالمسؤولية والتمتع بحس تضامني قوي. فعلى سبيل المثال، عندما يتم جمع المال لأجل تشغيل مولّد الكهرباء، بعض الأسر لا تتمكن من

دفع حصتها لشراء الوقود (25 شيقل للأسرة في الاسبوع). في هذه الحالة تتشارك جميع الأسر عبء تشغيل المولّد لساعات أقل، بدلاً من قطع التيار الكهربائي عن تلك الأسر التي لم تتمكن من دفع حصتها. كما أصرت النساء على عدم قبول أية مساعدة إذا لم يتم توزيعها بالتساوي على جميع الأسر لأنه وكما صرّحن: "الجميع فقير بنفس القدر". وعلى غرار الوضع في يانون، فإن النساء في جبة الذيب يعانين من عبء الأعمال المنزلية بينما تقضي بناتهن الوقت في الدراسة. الأمر الذي يوضح الحاجة إلى القيام بتنفيذ تحليل دقيق لدور الأفراد في الأُسر يأخذ في الاعتبار الجنس والعمر.

في المقابل، خشم الدرج والتي هي عبارة عن تجمع بدوي يقع في الجزء الجنوبي من يطا، البلدة الواقعة جنوب الخليل، والتي تعتبر قريبة جداً من حدود مناطق 1948 أو ما يسمى "الخط الأخضر ." وحالها كحال جبة الذيب، حيث يعمل غالبية الرجال داخل إسرائيل بينما تقوم النساء والفتيات الصغيرات بالاهتمام في الأعمال المنزلية وأنشطة الرعي، حيث أن عدد الفتيات اللواتي يكملن تعليمهن ما زال قليلاً بسبب تفضيل الآباء عدمَ إرسالهن للدراسة في صفوف مختلطة (يجلس الذكور والاناث في نفس الصف) بسبب نقص الغرف الصفية في المدرسة. التقينا ببعض الأُسر ممن لديهم أبناء أو بنات ملتحقون بالجامعات وجُلُّهم كان ملتحقاً بجامعة القدس المفتوحة في يطا. أوضحت إحدى الفتيات كيف كان عليها أن تسير لأكثر من ساعة يومياً للوصول إلى المدرسة الثانوية، وساعة أخرى للعودة إلى منزلها. كما اشتكت النساء من أن الرعي لم يعد مجزياً لأن الاسرائيليين يمنعونهن من الوصول إلى الأراضي المخصصة للرعي، الأمر الذي أجبر العائلات على بيع مواشيهم والاحتفاظ بأربع أو خمس أغنام لتوفير احتياجات الأسرة من الحليب والزبدة واللبن: "إن امتلاك الحيوانات هو جزء أصيل من كينونة البدوي. فالأغنام جزء من عائلاتنا ونحب الاحتفاظ ببعضها حتى لو تطلب ذلك تحمل التكلفة العالية"، كما أوضح رجل من خشم الدرج. تشكل منتجات الألبان المنتج الرئيسي للطعام في كلا التجمعين، إلا أن النساء في جبة الذيب يمِلن إلى إضافة الكثير من الخضراوات إلى أطباقهن.

بالرغم من أن كلا التجمعين يقعان في جنوب الضفة الغربية، إلا أن النساء يعشن بطريقة مختلفة. ففي جبة الذيب تقود النساء الاجتماعات والمفاوضات مع المنظمات ويتحملن مسؤولية شراء معظم احتياجات أُسرهن، إضافة إلى تطوع البعض منهن للاجتماع مع ممثلي المنظمات والبلديات في بيت لحم وبعض القرى المحيطة للمطالبة بتحسين فرص الحصول على مشاريع الدعم والمساعدات والخدمات. كما أن غالبية النساء في جبة الذيب تشارك في النزهات الجماعية والأنشطة التدريبية التي تنظمها منظمات دولية ومحلية، ويلاحظ أن الكثير منهن متزوجات من غير أقاربهن. إلا أنه وفي الطرف الآخر، فإن نساء خشم الدرج لا يغادرن منازلهن إلا للدراسة أو العلاج، كما أنهن لا يتزوجن من غير البدوي (وهنا تصنيف بدوي هو تصنيف رمزي مرتبط بتاريخ أنماط العيش أكثر منه سوسيولوجيّاً مرتبطاً بالواقع المعاش).
فهذا سبب آخر لاعتبار كل تجمع منهما كحالة خاصة بغض النظر عن المنطقة الجغرافية التي يقع فيها التجمع.

3. أثر أشكال التدخل (التدخلات التنموية والإنسانية) من قبل المنظمات المجتمعية المحلية والدولية والمبادرات غير الرسمية على الذكور والإناث وفئات العمر المختلفة؟

بدراسة هذه الأسئلة في التجمعات المختارة في مجتمع الدراسة، أظهرت النتائج أن مدى وشكل التدخل يختلف اعتماداً على التجمع ذاته. فبينما كانت بعض التجمعات هدفاً للتدخلات التنموية مثل الزبيدات حيث تم إنشاء مدرستين فيها خلال السنوات الأخيرة، إلا أن بعض التجمعات الأخرى حصل على تدخلات أقل مثل عين الديوك، برغم حقيقة أن كلا التجمعين يقعان في غور الأردن. أوضح رئيس مجلس قروي الزبيدات أن هذه الفروقات ناجمة عن تمتعه بشبكة علاقات واسعة مع مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية والمنظمات المختلفة الأمر الذي مكّنه من جذب مشاريع التدخل. أما في حالة كلٍّ من يانون وطويل، الواقعتين في الشمال، واللتين تمثلان هدفاً للعنف المفرط من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي والمستوطنين، فقليل من التدخلات تمت ترجمته على أرض الواقع. يبدو هذا متوافقاً مع نتائج المسح الكمي والتي تشير إلى أن نمط المساعدات المقدمة إلى تجمعات "مناطق ج" يميل إلى أن يتوافق مع ما هو مسموح به من قبل سلطات الاحتلال بدلاً من استجابته للاحتياجات المحددة لهذا التجمعات.

في جبة الذيب، الواقعة في "منطقة ج" في وسط الضفة الغربية، والتي تعاني من نقص في الخدمات الأساسية مثل الكهرباء والماء والمواصلات والخدمات الصحية، صرّحت المتقابلات من الإناث بأن المشاريع الرئيسية التي تم تقديمها من قبل المنظمات كانت في مجال التدريب على الاسعافات الأولية والخياطة والتمكين. ووفقاً للنساء اللواتي قام فريق البحث بمناقشة احتياجاتهن وأشكال المشاريع التي قُدمت لهن عبر تشكيل مجموعة مركزة، فقد أكدن أن تلك المهارات كانت غير ذات صلة بما يتصل بدعم أُسَرهن. كما كن أيضاً منتقدات لهذا النوع من المساعدات. فبينما استقبلن العديد من الوفود الرسمية التي وعدت بِحَل مشكلة الكهرباء، فقد تم صرف معظم أموال المشاريع على تنفيذ دورات التدريب، أما الأموال التي كانت مخصصة لدعم البنية التحتية مثل رصف الطرق وتركيب سخانات الطاقة الشمسية، فلم تصل برغم العديد من الوعود. وأوضحت بعض النساء أنهن قمن بتقديم طرق خلاقة وغير مكلفة للمساعدة بتوفير الطاقة الكهربائية من خلال دعم الأسر للقيام بشراء الوقود اللازم لتشغيل المولد لفترات أطول، لكنهن تلقّين فقط الوعود من قبل منظمات الإغاثة. كما انتقدت النساء السلطة الوطنية الفلسطينية وممثلي بعض المنظمات الذين زاروهم فقط لجمع القصص وأخذ الصور التي تظهر سوء ظروفهم المعيشية، ومن ثم استغلال أو إساءة استخدام معاناتهم لجمع مزيد من الأموال لأجل مشاريع لا تقام على أرض الواقع.

كانت أغلب التدخلات في تجمعات "مناطق ج"، وتحديداً في الجنوب، عبارة عن مساعدات إنسانية (وقد أظهر المسح الكمي ذلك أيضاً، حيث أن أكثر من نصف النساء في الجنوب أقررن باستلام تجمعاتهن مساعداتٍ غذائية). فعلى سبيل المثال، في خشم الدرج، والتي تعتبر تجمعاً معزولاً في الجنوب ويحمل ساكنوه هوية لاجئ، تتمتع النساء بعلاقات قليلة مع العالم الخارجي باستثناء تلك القائمة على تدخلات الإغاثة. المشكلة الرئيسية التي لاحظها فريق البحث الكيفي في ما يتعلق بتدخلات الإغاثة كانت تكمن في "صناعة الإغاثة "التي توهم السكان بالمشاريع المقدمة على أنها قادرة على إحداث التغيير، بينما في الواقع لم تكن مشاريع الإغاثة تلامس أسباب إضعاف وإفقار المجتمع إضافة إلى العمليات الاستيطانية المستمرة الهادفة إلى طرد السكان وسلب

الموارد التي يعاني منها سكان التجمعات. ويستند التدخل الإنساني على إدراك السكان، أفراداً ومجتمعاتٍ، لحاجتهم للمساعدة الإنسانية، وبالتالي نزع الصفة السياسية لظروفهم وتجاهل الحاجة إلى تمكين الناس من خلال مساعدتهم على السيطرة على أراضيهم ومواردها. وبعبارة أخرى، يتناول النهج الإنساني الناس كأفراد، قدراتهم بحاجة إلى أن تتم تنميتها بعيداً عن مراكز القوة وعلاقات السيطرة الاستعمارية. حوَّل هذا النهج السكان إلى متسولين ينتظرون مساعدة لا تتدخل في نزع الأسباب وما يترتب عليها من ظروف الحياة في هذه التجمعات.

وهذا الوضع يظهر بشكلٍ جلي، في حالة خشم الدرج، كيف كافحت النساء من أجل خلق صورة الضحية التي تستحق المساعدة وفقاً للفئات المعتمدة لدى المنظمات المانحة، والتي شهدنها خلال اللقاءات السابقة مع منظمات الإغاثة. تشمل هذه الفئات النساء العازبات والأرامل أو العائلات التي لديها طفل من ذوي الإعاقة.
خلال زيارتنا لخشم الدرج، تعامل السكان معنا على أننا مانحون محتملون بالرغم من محاولاتنا للتوضيح لهم بأننا نعمل على تنفيذ بحث ليس أكثر. فبعض النساء بذل جهوداً إضافية لإبراز مدى سوء ظروف المعيشة التي يحيَيْنها كالعيش في الخيام أو أكواخ الصفيح لإثبات أحقيتهم لمساعدات إضافية. وقد حاولت امرأةٌ أن تقنعنا بأن واحدة من بناتها التي لم نقابلها خلال الزيارة كانت تعاني من اضطرابات نفسية الأمر الذي يجعلها مؤهلة لتلقي المساعدات. وعندما سألناها حول ما إذا كانت قد اتصلت مع أية منظمة تقدم خدمات استشارية لحالات مثل حالة ابنتها، أصرت على أن ما يحتاجونه لحل مشكلة ابنتها هو كوخ آخر من الصفيح. في ذات التجمع قمنا بمقابلة أسرة أخرى كان لديها طفل يشكو من اضطراب عقلي، حيث تمت مساعدة الأسرة من خلال قيام منظمة إغاثة بإنشاء كوخ من الصفيح للأسرة، على حد تعبير أم الطفل.

كما أوضحت النساء في جبة الذيب أيضاً كيف تم اختيار 5 نساء من التجمع للعمل ضمن مشروع التطريز بمقابل مادي بمقدار 1800 شيكل لكل واحدة منهن. وقد ذكرن أن 3 من النساء المرشحات للاستفادة من المشروع لم يكن يُتقِنّ مهارة التطريز وقد تطوعت نساء أُخريات للمساعدة دون مقابل لضمان نجاح المشروع حتى لا يتم استثناء نساء جبة الذيب من مشاريع مستقبلية مشابهة.

ومن خلال هذه التدخلات المتعلقة بالمساعدات، يميل المستفيدون من المساعدات إلى رؤية أنفسهم في كلمات وخطابات منظمات الإغاثة التي تضع الضوابط والشروط للمساعدات التي لا تستجيب للاحتياجات الفعلية للمستفيدين، الأمر الذي يجبرهم في بعض الأحيان إلى إعادة تصميم احتياجاتهم لتتماشى مع المساعدات المقترحة وبالتالي ضمان عدم خسارتهم فرصة الحصول على المساعدات الحالية أو المستقبلية. وهذا دليل على عدم إشراك السكان في مرحلة تصميم وتخطيط برنامج التدخل.

وكما ذكر سابقاً، فقد كانت النساء في جبة الذيب مسؤولات عن التفاعل مع المنظمات، الأمر الذي مكنهن من أخذ زمام المبادرة وتشكيل لجنة تمثل المجتمع وتتفاعل مع المنظمات .ومع ذلك، فإن وضع لجنة المرأة الناجمة عن هذه المبادرة كان إشكالياً، فقد تم تشكيلها من خلال جعل النساء مستفيداتٍ سلبياتٍ لهذه المساعدات.

ولذلك، فإن التدخلات التنموية التي تستهدف النساء تحتاج إلى أن تكون على دراية بالطرق التي يمكن أن تؤثر بها على وكالة المرأة إضافة إلى تصميم المشاريع التي تمكّن النساء بطرق ايجابية عوضاً عن تحويلهن إلى مستفيدات سلبيات لهذه المساعدات.

في الخلاصة، يمكن الادعاء أن عملية "صناعة الاغاثة" تميل إلى التعامل مع "المنطقة ج" باعتبارها منطقة متجانسة دون اعتبار لخصوصيات التاريخ والجغرافيا الاستعمارية والاشكال المتعددة للسلب والتي تفرض آليات تأقلم متعددة تتطلب تدخلات متنوعة بحسب حاجات كل مجتمع على حده وبحسب الفترة الزمنية. إضافة إلى ذلك يجب أخذ الانطباعات والمشاعر (سواء ناتجة عن واقع حقيقي أو غير حقيقي) التي يحملها سكان تلك المناطق بعين الاعتبار في محاولة التدخل الانساني. وأخيراً، إن أي تدخل إنساني أو تنموي لا يأخذ بعين الاعتبار الواقع السياسي الاستعماري وأهدافه الإحلالية ينتج عملية تواطؤ مع بنى علاقات القوة ويزيد واقع المجتمعات المحلية بؤساً رغم وجود النوايا الحسنة من ورائه.

المحور الثاني

أوراق مؤتمر معهد دراسات المرأة
حـــول الحقـــل الســـياسي مـــا بـــين
الاغتراب والمشاركة

تشكل المفاهيم النسوية في ظروف اغتراب وطني وسياسي ما بعد أوسلو: الحالة الفلسطينية

أيلين كتاب
معهد دراسات المرأة \ جامعة بيرزيت

مقدمة

تقدم هذه الورقة مراجعة نقدية لمفهوم المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية ومحاولة أولية لتحديد المعوقات الفكرية والبنيوية للمشاركة السياسية على المستوى الرسمي وغير الرسمي، مع ذكر بعض التوجهات المستقبلية التي تتيح توسيع المشاركة وتطويرها لتتحول من مشاركة رمزية، أو سطحية، إلى مشاركة فعالة وجذرية قادرة على التأثير والضغط على السياسات الوطنية عامةً، والنسوية خاصةً. لتكون هذه المعالجة النقدية حقيقية، تتطلب أولا وضوحا في المنهجية وثانيا جرأة في النقد كي يتم وضع الإشكاليات حول المشاركة السياسية للمرأة في نصابها الصحيح.

أما بالنسبة للمفاهيم المستخدمة، فاعتمدت مفهوم الاغتراب لأصف حالة الحركة النسائية الفلسطينية واعتمدت على تعريفه كمفهوم فلسفي؛ فحسب ما فسّره ماركس فإنه الخروج من الذات، أو فقدانها، لأنه لا يجدها في نشاطه ونتاجه المادي والروحي فتصبح غريبة عنه كأنها كائن مستقل بحد ذاته.
لماركس تعريفٌ للاغتراب الاقتصادي والسياسي المتشابك والذي استخدمت معناه في مضمونه لأفسر كيف تم اغتراب الحركة النسائية ولماذا توجد معوقات بنيوية وفكرية أمام النساء في المشاركة السياسية. يقول ماركس في هذا الخصوص:
"أن ظروف العمل التي أوجدها المجتمع الرأسمالي تؤدي إلى اغتراب العامل، أي لا تعطيه الفرص والإمكانيات الكافية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية التي يسعى من أجلها. فالعامل هو شخص مغترب عن وسائل الإنتاج طالما أنه لا يحصل على القناعة والسعادة من عمله ولا يحصل على ثمرة جهوده وأتعابه. وأن تقسيم العمل والتوزيع غير المتكافئ للسلطة والأرباح، وهي مزايا الإنتاج الصناعي ألرأسمالي، منعت العامل عن مزاولة طاقاته البشرية الخلاقة وبالتالي جعلته يستنزف طاقاته الكامنة ولا يستغلها لصالحه."

بالإضافة، وجد ماركس علاقة وثيقة بين موقفه من البيروقراطية وبين معالجته لفكرة الاغتراب وأكّد على أنَّ البيروقراطية، بوصفها تنظيماً يُحطم كفاءة الفرد، يعوق قدرته على المبادءة، والإبداع والتخيل وتحمل المسؤولية، إلاَّ أنَّ ذلك لا يُحدِث أيَّ أثرٍ على البيروقراطيين الذين يعتقدون أنَّهم قادرون على أداء كافة الأعمال التي تسند إليهم في التنظيم الرشيد. بل إنَّهم يحاولون باستمرار أنْ يوسعوا نطاق وظائفهم، وباختصاصاتهم، لتدعيم المكانة والامتيازات التي حصلوا عليها؛ وهذا الموقف يؤدي إلى صراع الأفراد من أجل الترقية والبحث عن

مستقبل وظيفي أفضل والسعي الدائم وراء المكانة والألقاب والهيبة. إنه، بتركيزه على البيروقراطية، يكشف مسألة عملية التجسيد المؤسساتي للاغتراب السياسي لأنها ترتكز على التفسير المشوّه الذي يقول بأن الدولة تدرك شمولية الإنسان. فالدولانية، والمركزية، والاغتراب الاجتماعي والسياسي، والبيروقراطية؛ كلها تنظم وتمركز وتمأسِس الاغتراب الاجتماعي والسياسي".

أكتفي بهذه العبارات من ماركس لأذكّر بها أولا، وأفسر الأسباب الكامنة وراء الاغتراب السياسي والوطني الذي حصل في فلسطين ما بعد تطبيق اتفاق أوسلو وفهم تأثير الاغتراب، كما هو معرَّفٌ ماركسياً، في تحوّل شكل وبنية وخطاب العمل النسائي الذي تبنى مفهوم البيروقراطية كآلية عمل مهنية ما أثّر سلباً على جماهيرية الحركة ونسبة وطبيعة المشاركة الوطنية والسياسية فيها.

ستركز المعالجة هذه على مرحلة ما بعد أوسلو وستستخدم مستويين من التحليل: الأول نظري والذي يتمثل في فهم الإشكاليات على مستوى الفكر والرؤية، والثاني بنيوي وتنظيمي وتطبيقي يناقش التأثير على مستويات مختلفة للمشاركة السياسية منها القدرة على التعبئة الجماهيرية، شكل البنية التنظيمية المطلوبة للحركة النسائية لتكون فعالة، طبيعة الأجندة النسوية وما تحدِّد من قضايا وأولويات لتحديد المساحة المتاحة للمشاركة ومدى الانسجام بين قضايا وأولويات القيادة النسوية والقاعدة الجماهيرية، وبالتالي تعريف الفرص الحقيقة لتوسيع نسبة المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية.

فعلى المستوى النظري، حول الفكر والرؤية، أرى أنه من الضروري أولا أن نعالج تعريف طبيعة وماهية المرحلة السياسية التي تبلورت بعد تطبيق اتفاق أوسلو لتحديد شكل وحجم المشاركة المطلوبين للاستجابة للضرورات الوطنية والنسوية.

هنالك اتجاهان فكريّان: الأول، وهو الأكثر شيوعا وواقعيةً، يحدد المرحلة كمرحلة تحرر وطني وديمقراطي ويصنف هذه المرحلة كمرحلة انتقالية، تمتزج فيها متطلبات النضال الوطني والمقاومة ضد الاحتلال الاستيطاني الكولونيالي، ولكن في نفس الوقت يستجيب قدر المستطاع لمتطلبات بناء مقومات الدولة المستقلة المستقبلية وبعض مؤسساتها؛ وبالتالي يتم التركيز على ثقافة الثورة والمقاومة بدلا من ثقافة المأسسة والمواطنة الكاملة تحت الاحتلال، خصوصا في ظل غياب سيادة كاملة على الارض والموارد البشرية والمادية. ومثل هذا الاتجاه يستلزم مشاركة واسعة جماهيرية على الصعيد الوطني والاجتماعي والاقتصادي والتنموي لتوسيع عملية المواجهة وتثبيت الصمود في الأرض في ظل صيرورة تعبئة ورفع الوعي الحقوقي بما يشمل وعي المرأة لحقوقها السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق مشاركتها في عملية بناء الاقتصاد المقاوم، وتأسيس مفاهيم النظام السياسي القائم على أساس المساواة في النوع الاجتماعي والعدالة الاجتماعية.

أما التوجه الثاني فيرتكز على تعريف المرحلة كمرحلة بناء الدولة ومؤسساتها في ظل الاحتلال، فيصبح النضال الحقوقي المفرغ من مضمونه السياسي والثوري والوطني، والمرتكز على مفهوم المواطنة المنقوصة بأبعادها المختلفة وأهمها الأبعاد الوطنية والسياسية. ففي إطار التعامل مع حقوق المرأة، يصبح تعميم أو إدماج النوع الاجتماعي في المؤسسات الرسمية وغير الرسمية إحدى آلياته، فيتم تقليص الأجندة إلى أجندة حقوقية تتعامل

مع المرحلة كفرصة لمأسسة النوع الاجتماعي وتحقيق حقوق المرأة المسلوبة من مضمونها الوطني والسياسي، وكأنها ليست جزءاً من حقوق الإنسان. فبالتالي، تُفرَغ المواطنة من مضمونها الثوري والوطني ولا تنسجم مع السياق الواقعي العام، وخصوصا في ظل انهيار ما يعرف بـ" مشروع السلام" وعدم توصل المفاوضات إلى أي أفق لحل عادل ومشروع يتعاطى مع الثوابت الفلسطينية من تقرير مصير وحق العودة وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة الكاملة. من الممكن الاستنتاج أن التوجه الأول الاكثر واقعية وانسجاماً مع أولويات الشعب الفلسطيني كان حاضرا فعليا على أجندات الاحزاب السياسية المختلفة؛ ولكن، لسبب ضعف الاحزاب المختلفة على المستوى التنظيمي والفكري، أصبح هذا التوجه شعارا فقط. أما التوجه الثاني، وهو بناء مؤسسات الدولة في ظل الاحتلال والحكم الذاتي، فهو الأكثر فعالية وترويجا وقد انصبّت الجهود تجاهه بسبب الدعم الذي يتلقاه من قبل الدول المانحة والرباعية الدولية وذلك لتحديد مسارات وسيناريوات الحل السياسي الجذري للمسألة الفلسطينية.

معوقات نظرية وبنيوية أمام مشاركة المرأة السياسية

هنالك عدة معوقات أمام المرأة تحول دون المشاركة السياسية وهي نابعة أولا من موقف المجتمع التقليدي والنظام السياسي الذكوري الرسمي تجاه دورها، وثانيا من موقف الحركة الوطنية والأحزاب السياسية من قضيتها وكأنها قضية خاصة وليست قضية مجتمع، وثالثا موقفها من نفسها وعدم ثقتها بنفسها لتخوض العراك السياسي وتتحدى المؤسسة الأبوية التي تواجهها في الأسرة والعمل والنظام السياسي الرسمي وغير الرسمي، والمجتمع عامة.

من أهم القضايا التي أود تسجيلها هنا كمعوّقات أمام مشاركة المرأة في السياسة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

أولا: أن توسيع نسبة مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية من أجهزة السلطة المختلفة، بما فيها التشريعية والقضائية والمجالس المحلية والبلدية، هي مسألة أساسية وضرورية ولكنها لن تكون فعالة إذا لم تكن امتدادا وجزءاً لا يتجزأ من المشاركة والتعبئة الجماهيرية. علمتنا التجربة الفلسطينية أن توسُّع نسب المشاركة نتيجة لكوتا نسوية لن يكون فعالاً كآلية إن لم يصاحب هذا التوسع عملية تعبئة وتنظيم من القاعدة النسوية الجماهيرية والتي تمثل الآلية الحقيقة للضغط والتغيير والحصول على حقوق المرأة تجاه مواطنة كاملة. لاحظنا في تجربة الانتفاضة الأولى في عام 1987 أن توسّع المشاركة السياسية والوطنية للمرأة كان نتاج تعبئة وتنظيم وبرنامج يتلاءم مع الحاجات الوطنية التي هي هم الجميع ولكن كانت أيضا ستستجيب للاحتياجات العملية والاستراتيجية للنساء.

فمشاركة المرأة السياسية، وفعاليتها، على المستوى الرسمي تفترض أن تكون جزءاً لا يتجزأ من المشاركة غير الرسمية للحركات الاجتماعية منها كالاتحادات العمالية والنسوية والطلابية...الخ، والأحزاب السياسية، والمنظمات غير الحكومية. فمنذ تطبيق اتفاقية أوسلو، شهدت المناطق الفلسطينية المحتلة تراجعا في فعالية الحركات الاجتماعية والأحزاب السياسية، وخصوصا اليسارية منها. وكانت أسباب هذا التراجع متعددة منها:

الأزمة البنيوية للأحزاب بسبب عدم وضوح الرؤية والبرنامج لديها وضعف بنيتها التنظيمية وذلك لأسباب موضوعية. أهم هذه الاسباب هي سياسات الاحتلال التعسفية من سياسة الإغلاق والحصار والتضييق على الحركة، ومنها ذاتية أهمها قصور فكري ونظري وبرنامجي لدى الأحزاب لعدم التعاطي مع المرحلة السياسية كمرحلة تحرر وطني، وقصور القيادات الفلسطينية في فهم التحولات الطبقية والاجتماعية للمجتمع ومتطلباته في هذه المرحلة. إن غياب برنامج يعكس أولويات المرحلة وأوليات الفئات الاجتماعية المهمشة، وعدم نجاح القيادات الفلسطينية في اختيار الآليات المناسبة لتحقيق الصمود والعيش الكريم تشكل عوامل إضافية لعدم المشاركة.

يمكننا القول أن عدم وضوح الرؤية لدى هذه الأحزاب والحركات جعلها تصل إلى قناعة بأن الدولة ستتحقق قريبا وبالتالي من المفترض أن تنصب الجهود لبناء مؤسسات الدولة. أثّر هذا الجو العام بشكل سلبي على كثير من المستويات منها: انتقال كادرات نسائية فعالة ذات تجربة تنظيمية جماهيرية طويلة إلى مؤسسات السلطة الرسمية، مما نتج عنه احتواءٌ لقيادات جماهيرية ومجتمعية في مؤسسات السلطة، تهميش الحركات الاجتماعية والجماهيرية لسبب ترهل الأحزاب، وتحكم السلطة بمستوى تطور المؤسسات غير الحكومية من خلال ضبط ومراقبة التمويل الخارجي، وتحويل بعض القيادات التنظيمية والجماهيرية إلى شريحة بيروقراطية وتكنوقراط يتماشون مع أولويات وبرامج وقضايا وأجندات التمويل الخارجي ومتطلبات العولمة.

ثانيا: عدم قناعة السلطة والأحزاب بقضية المرأة كقضية مجتمعية واستراتيجية وبنيوية، وبالتالي عدم انتمائها للشعار المطروح بأن تحرر المرأة ومشاركتها في عملية التنمية والحكم هي مسألة أساسية لتطور المجتمعات الإنسانية. وهذا يشير إلى تخلّي الأحزاب، حتى اليسارية منها، عن الالتزام الأخلاقي والمبدئي والقيمي لقضية المرأة وأهمية مشاركتها السياسية. تشير جميع الأبحاث والدراسات حول المشاركة السياسية إلى أن الفجوة بين الشعار والتطبيق كبيرة والإحصائيات المتوفرة حول تمثيل المرأة في الأحزاب وفي بنية السلطة هي خير مثال. إذا أطلعنا على مؤشر تمثيل المرأة في الأحزاب مثلا نرى أن النساء في حركة فتح يمثلن فقط 5% من اللجنة المركزية، و33% من المجلس الثوري، و40% من اللجنة الحركية العليا. وكذلك في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تشكل النساء 10% من اللجنة المركزية، 20% من المركزية الفرعية. أما الجبهة الديمقراطية فتشكل النساء فيها 17.5% من اللجنة المركزية، و6% في المكتب السياسي، فيما تشكل المرأة في الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) 30% من المكتب التنفيذي، و19% من اللجنة المركزية وأول أمين عام للحزب. (جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني 2012).

ومع أن هنالك تزايداً في نسبة مشاركة النساء وتمثيلهن في مواقع القرار في الأحزاب عامة، إلا أن هذه الزيادة ليست واعدة، فكما نلاحظ كلما انخفضت المرتبة الحزبية كلما زادت نسبة تمثيل المرأة وبالتالي يستمر وجود المرأة وتمثيلها في المراتب الادنى التي تتطلب العمل الميداني وليس القرار السياسي. بشكل عام، هنالك ضعف في أداء الحركة النسائية لسبب تحولها إلى أحزاب نخبوية اختلفت أولوياتها وقضاياها عن أولويات القاعدة الجماهيرية، وغابت الرؤية والبرنامج الواقعي المنسجم مع أولويات الجماهير عامة والنساء خاصة.

ثالثا: غياب الديمقراطية الداخلية في الحركة النسائية والمؤسسات النسوية غير الرسمية وشبة الرسمية التي أبقت على مبدأ المحاصصة الفصائلية كحاكم أساسي في تمثيل النساء ومشاركتهن السياسية. فمثلا، في انتخابات الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، الذي عقد في 21\5\2010 في مدينة رام الله، تم اتباع قاعدة المحاصصة الفصائلية كأساس للتمثيل ومحددا في حجم التنظيمات الفلسطينية. لم تؤخذ بعين الاعتبار عوامل إضافية مثل نوعية المرشحين، التأهيل المهني للمرشحين، عمق التجربة النسوية، أو استقلالية النساء عن الأحزاب والسلطة كعامل إيجابي، أو التمثيل الطبقي والجغرافي وليس السياسي. فبقي الاتحاد منغلقا على نفسه يعيد إنتاج نفس نمط القيادة مع عدم التجديد لخبرات نوعية، مما يعوق من توسع المشاركة السياسية للمرأة عدديا ونوعيا ويحدُّ من دورها وفعاليتها.

رابعا: عدم تفاعل وتواصل الاتحاد العام والأطر النسوية المختلفة مع قضايا النساء العملية اليومية على المستوى الحياتي مثل تراجع مستوى المعيشة نتيجة الفقر والبطالة، أو على المستوى السياسي والوطني مثل قضية المصالحة الوطنية بين فتح وحماس، أو الحرب على غزة والآثار النفسية على النساء جراء العنف الاحتلالي والداخلي، أو قضية الأسيرات؛ وهذه قضايا حيوية لا تفصل قضايا الوطن عن قضايا النساء كما قام التمويل الخارجي بالتأكيد على فصلها، وبالتالي نتج عمّا سبق فقدان الأمل والثقة في الحركة النسائية.

خامسا: ضعف فعالية الاحزاب السياسية والحركات الاجتماعية، ومنها الحركة النسائية، في المجتمع على مستويات مختلفة ما سمح في ترسيخ العشائرية والعائلية والإقليمية في أمور كثيرة، منها الانتخابات، ولم تجد المرأة دعما لها من قبل الأحزاب أو الحركات الاجتماعية مما أثر سلباً على مشاركتها السياسية.

سادسا: عدم تشجيع الأسرة انخراطَ النساءِ في السياسة لسبب الثقافة الأبوية التي تحول دون ذلك، ولكون التقاليد والأعراف قد حددت دور المرأة على أساس تقسيم العمل القائم على النوع الاجتماعي وأبقتها في الحيز الخاص. هنا، من الجدير بالذكر أن الاسرة كانت لديها مواقف أكثر إيجابية تجاه المشاركة السياسية للمرأة خلال الانتفاضة الاولى مما يؤكد أنه، وفي ظروف التعبئة العامّة والمدّ الوطني، هنالك احتمالات أكبر للمرأة بأن تكون مشارِكة فعّالة في العمل الوطني والسياسي، ويذكّرنا أيضا أن عدم مشاركة المرأة في العمل السياسي له أبعاد سلبية على مستقبل مشاركتها في العمل السياسي ويسهّل تغييبها عنه كما حصل في الثورة الجزائرية.

سابعا: غياب الاهتمام من قبل القيادات والنخبة النسوية في التعامل مع شؤون وقضايا تنموية، أو أخذ موقف معارضه تجاه الرؤية التنموية للسلطة الفلسطينية التي تركزت مشاريعها التنموية على الرؤية الليبرالية الجديدة بما فيها الخصخصة. إن غياب أي تحليل، أو تحرُّك، من قبل النساء حول توجهات السلطة في التنمية وغياب النقد للتوجه الليبرالي الجديد الذي يرتكز على خصخصة القطاعات الاجتماعية، وأهمها قطاعا التعليم والصحة، وهما القطاعان اللذان سيؤثران مباشرة على المرأة وسيضعفان قدرتها على الصمود والتحدي والتأثير ومن قدرتها على التعبئة والمنافسة في الأحزاب وحجم مشاركتها إن عدم الالتفات لهذه المسائل يعكس موقفا طبقيا واضحا للقيادة النسوية النخبوية في أن المسألة الاجتماعية ليست من ضمن أولويات الأطر

النسوية، مما ينفر القاعدة النسوية منها، ولا يحفز النساء في المنافسة في الانتخابات أو المشاركة في الأحزاب التي تمثل أحدى أسس المشاركة السياسية. يصبح تمثيل النساء مشاركتهن السياسية أكثر فعالية وشرعية إذا مثلت النساء قضايا المرأة العادية المستضعفة، والمستهدفة يوميا نتيجة الفقر والبطالة والعنف البنيوي الرأسمالي والذكوري الذي يهدد كيانها وفعاليتها في المجتمع، ولا يمكن أن يكون لدى النساء الثقة في الأحزاب إذا لم تكن قادرة على دعم النساء والتأثير في السياسات لمصلحتهن.

ثامناً: استمرار القيادات والنخبة النسائية بمواقعها وامتيازاتها لفترات طويلة منع من دمج عناصر شبابية جديدة، وأفقدت الأحزاب تجددَها وفعاليتَها مما أثر سلباً على قدرة الأحزاب من تفعيل عناصرها ووسعت الهوة بين القيادة والقاعدة من جانب، وأضعفت فرصة الأحزاب من استقطاب عناصر جديدة شابة، وخصوصا الفتيات منهن، مما قلص من فرص توسيع مشاركة المرأة في السياسة.

تاسعا: هنالك معوق ذاتي عند النساء أنفسهن وهو عدم وعيهن في حقوقهن أو قناعتهن لدورهن في عملية التنمية الوطنية بما فيها دورهن في بناء النظام السياسي الديمقراطي الذي يفسح المجال أمام النساء لحماية حقوقهن وتوسيع خياراتهن وذلك لأسباب ذاتية مثل ضعف ثقتهن بنفسهن وعدم قدرتهن على التحدي مما يضعف الأمل في توسيع المشاركة. فمثلاً، تشير المؤشرات الإحصائية بأن هنالك صعوبة كبيرة في إقناع النساء للمشاركة في الانتخابات حتى مع وجود الكوتا النسوية التي تسنح قانونيا ومعنويا في ذلك.

عاشراً: أما بالنسبة لقياس نسبة مشاركة المرأة في السياسة فمن المهم استبدال، أو تغيير، الإطار المرجعي لقياس نسبة المشاركة السياسية على أن لا يبقى ملتزما بالقياس الدولي لتمكين المرأة سياسياً وأن يشمل المشاركة غير الرسمية في الحقل العام في المنظمات الأهلية والاتحادات والنقابات والأحزاب...الخ. فالالتزام بمؤشر التمكين على أساس النوع الاجتماعي، حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهو قياس نسبة المشاركة في المؤسسات الرسمية مثل الحكومة، أو البرلمانات أو المجالس التشريعية، سيبقي التمثيل محدودا في جميع الأقطار العربية لأسباب نعرفها جميعا حتى مع نظام الكوتا. لكنّ هذا لا يحل إشكالية النسبة المتدنية أو محدودية المشاركة السياسية.

فرص توسيع المشاركة السياسية للمرأة

في الجزء الأول من الورقة تم نقاش بعض المعوقات البنيوية والأسباب التي تحول دون مشاركة المرأة السياسية وتوسُّع تمثيلها في المؤسسات السياسية الرسمية وغير الرسمية، ولكن لا بد من إيجاد فرص حقيقية للتعامل مع هذه المعوقات لتصبح فرصا حقيقية أمام النساء. يمكن تلخيص بعضها في النقاط التالية:

- لا بد من دعم أشكال وفعاليات جديدة جماهيرية شبابية ممّن سئموا احتكار السلطة بيد الكبار في السن والقيادات التاريخية والتي لم تتجدد وأصبحت علّتُها الاساسية البقاءَ في مراكزها. هذه

الحقيقة لن تسمح للشباب والشابات بالانخراط في الحركات السياسية التقليدية التي أصبحت عاجزة عن التعامل مع المستجدات والتغيرات الراهنة.

- تقليص حجم ونسبة المحاصصة الفصائلية في الانتخابات في الحركات الاجتماعية المختلفة، وأهمها الحركة النسائية، وإعطاء المجال لفتيات ونساء ذوات خبرة وتخصص من أجيال متوسطة أن يتمثلن ويشاركن في العمل السياسي؛ فمن الممكن أن يعطي هذه الحركات تجربة جديدة متنوعة يمكنها أن تقلص الفجوة بين النخبة والقاعدة.
- بلورة رؤية وبرنامج نسوي جديد على أساس المشاركة الواسعة من خلال مؤتمرات شعبية غير رسمية لتتمكن النساء العاديات من الشعور، أولاً، بأهمية أفكارهن، وثانيا ليتمكنّ من إيجاد التوازن العملي بين القضية الوطنية والنسوية، وبالتالي يعكس القضايا الملحة لأغلبية النساء وخصوصا في هذه المرحلة التي وصل فيها مشروع السلام إلى طريق مسدود. أصبح هنالك حاجة لتطوير آليات جديدة للتعبئة والتنظيم والمقاومة الشعبية لتوسيع مشاركة النساء في المقاومة والنضال الوطني وربط نضالاتهن الوطنية والاجتماعية لرفع وعيهن وتعزيز هويتهن الذاتية.
- وضع برنامج نسوي يتعاطى مع قضايا النساء العاديات اللواتي يمثلن الأغلبية فهي الطريقة الوحيدة لتقليص الهوة بين القيادة النخبة والقاعدة النسوية لإعادة الثقة بإمكانية التغيير وبالتالي توسيع مشاركة المرأة في السياسية.

هذه بعض أفكارٍ أوّلية، وليست حصرية، لأن القيادة والقاعدة النسوية هي أدرى في إيجاد الحلول إذا كانت هنالك نية صادقة للعودة للجماهير وتطوير فرصهم في المقاومة والتصدي والتحرير.

المشاركة السياسية والاغتراب في الفعل النسوي الفلسطيني[16]

عرين هواري

* طالبة دراسات عليا في النوع الاجتماعي، وناشطة نسوية عضوة المكتب السياسي للتجمع الوطني الديمقراطي.

بينما تطرح النسوية نفسها كحركة سياسية قامت أصلاً، وبحكم تعريفها، من أجل تغيير علاقات النوع الاجتماعي، نجد أن العمل النسوي ينحى أحيانًا مناحيَ قد تناقض أهدافه. فمن ناحية، قد يقيَّم العمل النسوي أو يقيِّم نفسه وبالتالي يسلك، ليس ضمن معايير السياسة وإنما بمعايير الاخلاق المطلقة التي تُرَمْنِسُ النسوية وتعزلها عن السياق الذي قامت أصلا داخله، مما قد يحولها لقارئ نقديٍ وربما لاذعٍ للمجتمع ولكنه فاعل رمزي فقط وغير مؤثر بالمعنى المادي للكلمة، ولا يشكِّل حركةً شعبيةً أو جماهيريةً وإنما جماعة فكرية نقيّة "طهرانية". ومن ناحية أخرى، قد يسلك العمل النسوي مسلكًا استعلائيًّا وإقصائيًّا، وذلك حين يتبنى نموذجًا واحدًا "صالحا لكل زمان ومكان"، يتم من خلاله تحديد ما هو "النسويّ" وما هو "الرجوليّ" وبشكل مطلق، وبالتالي قد تتبعه أو تنتج عنه "نسويةٌ" استعلائية، تصنِّف وتُقْصي كلّ من ليس على شاكلتها، وتحاول فرض نموذجها على جميع النساء. لم، ولن، تنجح في ذلك ولكنها أحيانًا قد تنجح في تقليص أو اختزال معنى النسوية أو في تقليص عدد النسويات وربما في إرضاء المُشاهد الخارجي، سواء كان مؤسسة أو إطارًا نسويًّا دوليًّا أو ممولًا أو وكيلاً لخطاب مهيمن عالميًا. وفي هذه الحالة قد تكون هي مغتربةً عن العمل السياسي لأنها لن تغيِّر، ولكن من المؤكد أيضا أن النساء قد تشعر بالغربة عنها أيضا. وفي حالة ثالثة، قد يتخذ الحراك "النسوي" عند البعض الشكل الأسوأ غير الاخلاقي، وذلك حين تتحكم به مصالح وأجندات مخالفة للتحرر الجندري والوطني، إن صحَّ الفصل بينهما.

أحاول في هذا المقال القصير، إعطاء بعض الامثلة حول الادعاءات أعلاه، وثم أحللها مستكفيةً، وتقيّدًا بحجم المقال، بأمثلة تتعاطى مع المسلكين الاول والثاني، لأستخلص في النهاية تصورًا للعمل النسوي سياسيًّا وغير طهرانيّ ولكنه أخلاقيّ؛ أي أنه يتعاطى العمل السياسي الذي يتطلب فهمًا وتعاملًا مع ديناميكيات القوة ولكنه نقديّ، وجذريّ بأهدافه وأخلاقي، متواضع، جماهيري وغير إقصائي بنهجه.

[16] كتب المقال بروح المداخلة التي قدمتها كاتبته في المؤتمر السادس لمعهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت اذار 2014 والذي كان عنوانه " "الحقل السياسي.

الاستعلاء على العمل الحزبيّ:

يطرح جزء من النسويات خطابًا يحاول وضع الناشطة النسويّة أمام أحد خيارين: فإما أن تكون متعاليةً على الأحزاب، وإما أن تكون حزبيّة، شريطة أن يقيَّم أداؤها الحزبي بمدى نقدها لحزبها وللمشروع السياسي الذي تنتمي إليه. فأما الحالة الأولى، وهي الاستعلاء والترفع عن الحركات السياسية، فتعني أيضا إقصاء النفس عن معظم إمكانيات التأثير السياسي، وإن كانت متواضعة أصلا في سياق الداخل الفلسطيني، وبالتالي عن السياسة. وهذا موقف يناقض العمل النسوي لأنه، أي العمل النسوي، سياسيّ بحكم تعريفه. وأما في الحالة الثانية، فعليها إما أن تتصرف "برقيّ" وبالتالي تكون، وبشكل دائم، نقديّةً لحزبها و"تحافظ على نسويّتها"، وإما أن تعتبر تابعة له، مرددة لخطابه ومسخِّرَةً كل مبادئها من أجل مصالحه. وفي هذه الحالة لا يتم تقدير دورها داخل الحركات السياسية، بكونها شريكة بالقرار السيّاسي داخل حزبها، أو بكونها تدافع عما تؤمن به، وفي هذه الحالة مشروع الحزب أو خطابه، بل ينسب كل ما تقوله وتفعله لكونها حزبية "مسّخَّرة لصالح الحزب". والويل لها إذا قامت بأداءٍ هو في صلب تعريف السياسة، أي مثلا بمراعاة توازنات قوّة معينة أو باتخاذها اضطرارا لموقفٍ دون أن تكون حيادية بين خيارين أحدُهما سيء والثاني أسوأ. هذا كله يعتبر من ذلك المنظور غير نسويٍّ ويعكس "انجرارًا وراء خطاب رجوليٍّ وذكوريٍّ، وتبعية للرجال". هذا التوجه أدّى ببعض النسويات إلى ترك العمل الحزبي، والى التشديد على كونهن لسن "مبنيات" لهذا العمل لأنه "غير نظيف". وفي هذه الحالة تكون النساء قد ربحت الـ "طُهر" وخسرت السياسة. علمًا بأن الاحزاب\الحركات السياسية، على الاقل في الداخل، ما زالت الأقدر على تحشيد الناس للحراك السياسي. فمثلا الحراك الشبابي الذي نشط في حملات المقاطعة، ونشط ضد مشروع الخدمة المدنية واليوم ضد التجنيد ونشط في مناهضة مخطط برافر هو ليس حراكًا غير حزبي أو فوق الاحزاب، إنما هو مكوّن من نشطاء غالبيتُهم من الأحزاب والحركات السياسية الوطنيّة. وفي هذا الحراك أخذت النساء الشابات دورًا رياديًا سواء كان في الشمال أو في منطقة النقب.

لجنة المتابعة العليا للفلسطينيين في الداخل:

يفترض ان تكون لجنة المتابعة المرجعيةً الأولى لنا لأننا نعيش في دولة عنصرية وذات نهج كولونياليّ، وبرلمانها وباقي مؤسساتها، تشرّع وتنفِّذ سياسات بغالبيتها العظمى معادية لنا. لذا فنحن نسعى لأن تكون هذه اللجنة المرجعية الوطنية لنا، ولكنها وفي بنيتها الحالية لا تستطيع أن تمثلنا بشكل ديمقراطيّ ولا أن تحمل همّنا الجماعيّ، فهي غير منتخَبَة أصلا، ولا يوجد فيها تمثيل منصف أو تمثيل في الحد الأدنى المقبول للنساء. وهي

تحمل مواقفَ باهتةً أحيانا في المحطات الوطنية الهامة، وهي في أقل تعبير عنها غير مهنية من حيث أدائها ولا قدرة لها على التحشيد من حيث جماهيريتها، وأما رئاستها فهي توافقية بين أشخاص غير منتخبين. وقبل فترة صرّح رئيسها تصريحًا ضد وجود المرأة في رئاستها، حيث برأيه "لم يحن الوقت بعد". أدى كل هذا إلى خلل في صورتها ومكانتها أمام المجتمع. ولكن، من ناحية أخرى، ما زلنا نريد إعادة بنائها لتكون المرجعيّةً الوطنيةً لنا. وما زلنا نسعى لأن تكون منتخبة، تمثيلية وديمقراطية وذات ثوابت وطنية، نريدها أيضا مهنية الأداء وذات بعد شعبيّ وقدرة على التحشيد. وأما موقف معظم النسويات فهو النفور منها، وأنا أشاركهن ذلك النفور، ولكني أشارك الحركات السياسية في ضرورة وجودها وأشارك بعض تلك الحركات في الحاجة إلى إعادة بنائها، علمًا بأني عضوة في مجلسها العام في أعقاب مبادرة من ائتلاف نسوي قام من أجل رفع تمثيل النساء فيها. وأما الناشطات النسويات فإنهن إذ يؤكدن على ضرورة وجود النساء في مواقع صنع القرار ونظريًا يشجعن نساء الأحزاب على المشاركة في عضوية لجنة المتابعة، فهن عمليًا لا ينفرن منها فقط وإنما يحكمن بالتعميم على جميع الأحزاب وعلى النساء داخلها. فمثلا الحزب الذي أنتمى اليه، وهو التجمع الوطني الديمقراطي، أخذ زمام المبادرة في إعادة بناء لجنة المتابعة بكافة المحاور التي أشرت إليها سابقًا، ولكنّ النفور من لجنة المتابعة يتم تعميمه على كافة مركّباتها بغض النظر عن موقفهم من إعادة بنائها وعن موقفهم من مكانة المرأة بداخلها. وفي هذه الحالة سأُعتَبَر إذا دافعتُ عن موقف حزبي حزبية "ضيقة النظر وتدافع عن مصالح حزبية ضيقة"، وإذا حافظت على صمت تجاه الهجوم على الأحزاب، أو على حزبي تحديدًا فإنني أكون غير منصفة لمشروعي السياسي. وكنسوية ما زال وجودي داخلها مربِكًا، فهل أريد رفع تمثيل النساء في لجنة أراها جسمًا "محض رجوليّ" وقليل الحيلة وأشعر داخله بالاغتراب؟ أم أتركها وبالتالي أساهم أكثر في تكريس تهميش النساء، وأحافظ على "طهري".

عنجهية نسوية:

خلال معركة الانتخابات المحلية الأخيرة، شهدنا نقدًا ساخرًا طرح نفسه كنقد نسويّ، وذلك لمجرد موافقة قياديات نسويات على الحديث في اجتماعات انتخابية داخل الاحياء جلست خلالها بعض النساء بشكل منفصل عن الرجال! فمثلا تم نقد النائبة حنين زعبي كثيرا على صفحات التواصل الاجتماعي، مدّعين بأنها ليست نسوية لمجرد موافقتها على الحديث في اجتماع في ساحة أحد البيوت، حيث جلست النساء منفصلات عن الرجال. وقد تساءلتُ في حينه ماذا كان سيكون رأي أولئك النسويات لو رفضت النائبة زعبي الحديث وأدارت ظهرها للنساء اللواتي حضرن خصيصًا من أجل الاستماع لها، وبعضهن يشارك لأول مرة في اجتماعات شعبيّة؟ وربما وجّهَ ذلك النقد في سياق مناكفات حزبية ولاعتبارات انتخابية ضيقة، ولكني وبكل حال أتناول الموضوع من زاوية الموقف نفسه حيث تردّده ناشطات نسويات حزبيّات من أحزاب مختلفة أو غير حزبيّات. ما أريد الاشارة له هو الاستعلائية النسوية، أو بالأحرى غير النسوية، في هذا الموقف لأن العمل النسوي قام أصلا من أجل خدمة

النساء ومن أجل رفع مكانتهن واحترام مكانهن، ومن المفروض أن يعملّنا أولا التواضع. هذا التوجه يعكس برأيي نسوية تتبنى خطابًا استعلائيًّا، غربيًّا وِصائيًّا على النساء، هو غير مصغٍ لهن ولا ينطلق من قلقٍ لحمل همومهن، وبالتالي فهو لا يهدف إلى خدمة مصالحهن وإنما إلى "تجميل" صورة المجتمع بناء على مقاييس "تقدميّة". وحاملاتُ هذا الخطاب منغلقات في مدينتهن الصغيرة (في هذه الحالة الناصرة)، أو بالأحرى في بعض أحيائها، فلا يعرفن أن معظم نساء مجتمعنا يشارك في الحيز العام بشكل منفصل عن الرجال، هذا إذا شاركت أصلا. فهن لا يعرفن إلا القلة التي تشارك في نشاطاتهن المحددة والمقتصرة على فئة. فحين تبقى النساء في بيوتها تُنسى، وأما حين يقررن أن يشاركن في اجتماعات شعبية تجاوبًا مع دعواتنا، فنحن "النسويات" نريد أن نقرر لهن كيف يشاركن! ناهيكم عن موقفنا مما يلبسن أيضا (ولن يتسع المقال للدخول في هذا الموضوع). بعض النساء لن يشارك في نشاط مختلط، فهل على أولئك النساء أن يخترن بين العودة للبيوت وبين الخروج للحيز العام بمعاييرنا نحن وبالطريقة التي نراها نحن مناسبة وبالزي الذي نصممه ونخيطه لهن؟!

من حقنا، بل ومن واجبنا، ألا نتنازل عن أهدافنا، فنحن نريد للمرأة أن تشارك في الحيز العام وبحرّية وعلى قدم المساواة والمشاركة مع الرجل ومن دون فصل ونقول ذلك من دون خجل ولا تردد. ولكن، علينا، بدلًا من إصدار الاحكام البائسة على النساء، أن نحاسبَ أنفسنا لماذا يبدو مشروعنا أحيانا غيرَ جذّاب لهن، وربما إقصائيًا ومنفّرًا؟، علينا أن نحترم حراك النساء على طريقتهن وأن نعمل معهن وليس من أجلهن ومن موقعهن هن وليس من موقعنا نحن. عندها فقط قد نستطيع أن نخوض مسارًا حواريًا مع بعضنا كنساء وأن نناقش اختلافاتنا، وأن نعي أنه ليست هناك إجابة واحدة لكل سؤال، وأن النسوية لا تُختزل فقط بالمشهدية، عندها فقط نحاور ولكن دون أن ندوس على مفاهيم النساء وعلى معتقداتهن.

وختامًا أقول، المشروع النسوي هو مشروع أخلاقي من حيث أهدافه ولكنه سياسيّ بامتياز، فنحن لسنا مجرد حاملات لفكر أخلاقيّ إنما لدينا مشروعٌ لتغيير المجتمع مبنيٌّ على رؤية أخلاقية تؤمن بالعدل والمساواة، فلكي نحافظ على أهداف المشروع علينا أن نتعاطى مع السياسة من دون "قذارة" ومع الاخلاق من دون "طهارة".

رؤى الحركات النسوية حول أشكال المشاركة/ الاغتراب ما بعد أوسلو

ختام سعافين*

*رئيسة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية

في البداية، أشكر معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت على الدعوة للمشاركة في هذا المؤتمر الهام، كما أشكر المعهد على إسهاماته الكبيرة على مستوى تفعيل الحوار الداخلي الفلسطيني، وتوثيق تاريخ نضال المرأة الفلسطينية، فاتحاً أبواب الحوار مع العالم في الوقت الذي حافظ فيه على أصالة تجربة النساء الفلسطينيات.

سوف تستند مداخلتي إلى التجربة العملية للحركة النسوية منذ نهايات الثمانينيات حول أشكال العمل والتأطير والبرامج، وذلك ارتباطا بعنوان المؤتمر.

في رأيي، أن أشكالاً مختلفة من الاغتراب قد تسللت إلى العمل الوطني والنسوي قبل توقيع اتفاق أوسلو وقد شكلت مقدّمات لتكريس الاغتراب على عدة مستويات وفي مختلف المجالات. ففي مجال الحركة النسوية، وبالرغم من الدور المميز للأطر النسائية الجماهيرية للمرأة الفلسطينية ومن المشاركة النسائية الواسعة للنساء الفلسطينيات من مختلف الشرائح وفي كافة محاور النضال في الانتفاضة الأولى، إلا أن هناك مفاهيم ومعايير جديدة بدأت بالدخول إلى الحقل النسوي، متخذة أشكالاً مختلفة من القفز عن الدور المحوري للنساء الشابات والفقيرات ومعزّزةً لاتجاهاتِ عملٍ ترضي التوجه الغربي، وذلك في محاولة لحرف الاتجاه نحو مساومة مع خطاب الغرب. وقد دخلت هذه المفاهيم على شكل الحاجة إلى كفاءات مهنية أو تقنية على حساب الدور النضالي والميداني، وبالتالي بدأ تشكل مجموعة جديدة تمتعت بدور قيادي منفصل بدرجة أو بأخرى عن الاجسام الحقيقية الفاعلة على الأرض.

وتحت شعارات الوصول إلى العالم والخطاب المفهوم عالميا بدأت أشكال مختلفة من الإقصاء لبعض الرموز ال النسوية وإبراز وجوه جديدة تتبنى الخطاب الليبرالي الغربي في المجال النسوي، أو متأثرة به. جاء ذلك في سياق تحوُّل تاريخي عالمي تمثَّل في انهيار المنظومة الاشتراكية وتحوّل العالم إلى عالم يسيطر عليه قطب واحد متمثل في الامبريالية العالمية، التي عملت بشتى الوسائل على عولمة نهجها وسياستها من أجل إحكام سيطرتها وهيمنتها على الموارد الكونية.

وبالتالي، كان اتفاق أوسلو نتيجةً لتطورات عالمية وإقليمية تم التعاطي معها فلسطينياً من قبل التيار الرئيسي في القيادة الفلسطينية، كاتجاه وحيد لتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني، وقد كان هناك التزام فلسطيني باستحقاقات مؤلمة على الصعيد الفلسطيني، كادت أن تودي بالإنجازات التاريخية لنضال

الشعب الفلسطيني، وطبعا كان المطلوب التنازل عن الحقوق الوطنية الفلسطينية وإفراغ الهياكل والمؤسسات الفلسطينية من مضمونها الوطني التحرري وإلحاقها بالسياسات الليبرالية الغربية التي هي في الأصل في تحالف تام مع المشروع الصهيوني.

وفي ظل التحالف السياسي الذي تبلور واتضحت معالمه بتوقيع اتفاقية أوسلو، والذي كان مبنيّاً على الالتزام بعملية سياسية تقودها الولايات المتحدة الامريكية، عاش الشعب الفلسطيني مرحلة من عدم الوضوح (على الاقل)، وذلك ما بين الوهم الذي تولَّد لدى البعض بأن تحقيق الاهداف الوطنية سوف يتم من خلال العملية السياسية الجارية المبنية على التفاوض المباشر والتنسيق متعدد المستويات والمحاور بين السلطة الوطنية ودولة الاحتلال (دون ضمانات جدية)، وبين الحقيقة التي كرستها دولة الاحتلال على الارض بإنكار الحقوق الوطنية عمليا. خلال هذه المرحلة، تم تكريس أشكال جديدة من العمل الفلسطيني على المستويين الحكومي والاهلي، هذه الاشكال التي أدّت إلى إضعاف البنى الجماهيرية الواسعة وإضعاف الخطاب الوطني، وأصبح الحديث يدور عن نضال مطلبي يومي منفصل عن النضال التحرري، وقد كان إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وتفريغها لصالح السلطة المظهر العام الذي اندرجت تحت سقفه مختلف النتائج الاخرى، إذ وصلت الأمور بالبعض إلى الدعوة لحل التنظيمات الفلسطينية، والانتهاء من كافة الاشكال الجماهيرية المرتبطة بها. وقد ارتبط ذلك بانتقال العديد من القيادات الجماهيرية والشعبية من مواقعها إلى مواقع أخرى في السلطة أو المنظمات غير الحكومية التي تبنّت برامج متخصصة وتعاملت مع الجماهير كفئات مستهدفة.

وبالرغم من التغييرات البنيوية التي حدثت، إلا أن التناقض الموضوعي بين الاحتلال الاستيطاني وبين الشعب الفلسطيني، واستمرار تنكر الاحتلال لحقوق الشعب الفلسطيني، أدى إلى عودة الاشتباك المباشر والواسع بين الجماهير الفلسطينية والاحتلال.

وفي تجربتنا كاتحاد لجان المرأة الفلسطينية، عانى الاتحاد من الاثار السلبية لتلك المرحلة على المستوى العملي، واضطر لتقليص العديد من خدماته وأنشطته في ظل السياسات التي اتُّبِعت ، وبالرغم من ذلك لم يتأثر خطابه النسوي الذي ربط بين الحقوق الوطنية والاجتماعية للمرأة الفلسطينية والمنحاز للمصالح الطبقية للطبقات الفقيرة، مما ساعد الاتحاد على إعادة تنظيم صفوفه وتطوير برامجه، في فترة قصيرة نسبيا، متمكنا من استيعاب كفاءات جديدة خاصةً من الجيل الشاب، الذي انخرط بشكل واسع ومتدرج في صفوف الاتحاد.

وبالرغم من الجنوح الواسع في تسعينيات القرن الماضي نحو الخطاب النسوي الغربي وتبنّي الكثيرات لسياسات نسائية مرتبطة بهذا الخطاب، إلا أنه يمكننا القول أن هناك حالة من تأصيل وتوطين الخطاب النسوي الفلسطيني، دون إنكار لضرورة الحوار ، بل والنضال المشترك مع الحركات النسائية التحررية في العالم على أرضية الدعم الواضح والصريح لنضال المرأة الفلسطينية للتحرر من الاحتلال.

الحراك الشبابي الفلسطيني، سريعاً من الربيع إلى الخريف*

إعداد: فراس جابر، إياد الرياحي، أيلين كتاب

هدفت الدراسة، أساساً، إلى رصد وفهم الأسباب والظروف التي ظهرت فيها المجموعات الشبابية الفلسطينية المختلفة حتى عام 2013، والكشف عما إذا كان هنالك أي علاقة بين ظهور هذه المجموعات والربيع العربي من جانب، والتغيرات السياسية التي طرأت على الساحة الفلسطينية في المرحلة الحالية من استقطابٍ طبقيّ وتراجعٍ للعمل السياسي والوطني. عملت الدراسة على إجراء مقابلات معمقة ومجموعاتٍ بؤرية مع شباب وصبايا قادوا ونشطوا داخل الحراك الشبابي الفلسطيني.

المجموعات الشبابية: بديل سياسي، أم أداة ضغط

سريعاً بدأت تتكاثر تلك المجموعات وتحمل أسماءً مختلفة، وبنفس السرعة تلاشى بعضها، أو اندمج في مجموعات أخرى "إن الانطباع السائد بوجود حراك لا ينبغي أن يخفي الواقع القائم بأن ثمة حضور لعدد من التجمعات الشبابية. إن هذا الواقع قد انعكس على القدرة التنظيمية للحراك الشبابي الفلسطيني كحالة سياسية – اجتماعية. من الجدير ملاحظة أن نسبة كبيرة من الشباب الفلسطيني لا تزال غائبة، أو مغيَّبة، عن نشاطات الحراك الشبابي". لكن، في محصلة تجربةٍ استمرّت أكثر من عامين، وتحت شعارات سياسية مختلفة لم تنجح المجموعات الشبابية في تحريك الشارع الفلسطيني، ولم تتحول إلى حالة جماهيرية تفرض أجندتها ومطالبها لا على السلطة كبنية حاكمة، أو على الأحزاب السياسية الأخرى، والتي كثيراً ما طالها نقد تلك المجموعات .

استند الدافع، أو المحفز، الذي أدى للتظاهر وبدايات تشكل الحراك الشبابي إلى عوامل متعددة ومنها الانقسام السياسي، وتراجع وضع القضية الفلسطينية على المستوى الإقليمي والعالمي، تردّي وضع الأحزاب السياسية، عدم تأثير جيل الشباب على العمل السياسي، فشل الخطاب الرسمي الفلسطيني في تحقيق أية نتائج، الإحباط العام والاغتراب الذي أصاب المجتمع بكل مكوّناته نتيجة غياب الحركات الاجتماعية من نسائية وطلابية وعمالية التي أظهرت الفراغ السياسي الذي يعيشه الشارع الفلسطيني.

مال الحراك إلى استخدام قوة الشارع والعمل الميداني على حساب العمل السياسي التقليدي المتميز في بيروقراطيته الهرمية والمركزية الجامدة، وراهنوا على تنشيط الشارع للعمل على قضايا وطنية أساسية مثل الأسرى، إنهاء الانقسام، محاربة التطبيع، الدعوة لانتخاب مجلس وطني فلسطيني جديد، المقاومة الشعبية، والدعوة لإنهاء المفاوضات كأسلوب وحيد لنيل حقوق الشعب.

نقد الأحزاب السياسية والصراع مع السلطة

مرّ عمل المجموعات الشبابية الفلسطينية بمرحلتين على صعيد العلاقة مع السلطة وأجهزتها الأمنية وفي علاقتها بالأحزاب السياسية المختلفة. المرحلة الأولى هي محاولة الاحتواء من قبل الأجهزة الأمنية (تقديم الطعام للمضربين عن الطعام احتجاجاً على الانقسام، السماح بنصب خيمة للمتظاهرين المضربين، قرارات سياسية من أعلى هرم في السلطة بعدم التعرض للمتظاهرين... الخ) حيث عملت تلك الأجهزة على امتصاص التحركات وعدم قمعها بشدة. أما العلاقة مع الأحزاب السياسية التي ساندت في البداية هذه التجمعات، لتشهد العلاقة لاحقاً توتراً أسماه البعض محاولة للسيطرة على الحركات، ومن ناحية أخرى فإن قدرة الحشد من قبل المجموعات الشبابية أصبحت إحدى الشروط للمشاركة في التحركات والاحتجاجات من قبل بعض الأحزاب السياسية، هذه القدرة التي تراجعت لاحقاً، لذا فإن الرؤية التي دفعت بعض الأحزاب لمساندة الشباب تراجعت بشكل كبير وملحوظ.

لذا يرى الشباب – وجزء منهم يأتي من خلفيات حزبية وما زال- أن آليات العمل في المجموعات الشبابية توفر لهم ما لم تستطع الأحزاب توفيره، وهو مساحة النقاش الواسعة، والتنفيذ المباشر للفعاليات دون التأخير في إجراءات بيروقراطية وحسابات فئوية، تجاوز الهرمية والبيروقراطية الداخلية للأحزاب، الارتكاز على ديمقراطية جماعية بحكم أن المجموعات الشبابية نواتها صغيرة ويمكنها حتى الآن الاجتماع والتقرير بشكل جماعي وغير إقصائي لأي عضو. ورغم كافة هذه الانتقادات، ورغبة عدد منهم بالابتعاد عن الأحزاب بسبب ما وصفوه بضياع القضية بين يدي الأحزاب، إلا أن الكثيرين منهم يؤمنون أن الأحزاب لا زالت هي الآلية الأساسية للتغيير والتعبئة والتنظيم، ويجب أن تبقى وتستمر، ولكن وفق أسس جديدة تشمل إعادة البناء على أسس ديمقراطية، وأن تعطى الأولوية للقضايا الوطنية والاجتماعية، وكذلك أن يتم تجديد دماء القيادة والكوادر الأساسية وتطعيمها بالشباب.

الصدام المباشر مع السلطة

يرى البعض أن الأحزاب السياسية قد رأت قدرة المجموعات الشبابية على التأثير فحاولت عدة آليات للتعامل مع هذه المجموعات ومنها الاحتواء والتمويل، تبنّي المطالب، نزول شباب حزبيين في مواجهة شباب المجموعات. فيما كان من المريح للسلطة الفلسطينية وأجهزتها الأمنية ربط تلك المجموعات بفصيل سياسي واحد، وذلك لتسهل عملية مواجهتها، وقمعها بطرق مختلفة (القمع الذي اتخذ شكل الاستدعاءات في البداية انتقل إلى مرحلة العنف الجسدي تجاه المتظاهرين لاحقاً) وللحد من خلق التفاف شعبي حولها. هذا واحد من الأشكال، لكن هناك أشكال أخرى والتي توجت غالباً بعمليات قمع شديدة لتلك التحركات، خلال العام 2013، منعت قوات "مكافحة الشغب" أي مسيرة من الاقتراب من مقر المقاطعة، وهو مقر إقامة رئيس السلطة الفلسطينية، ولم تنجح أيٌّ من المسيرات التي نظمتها سواء الأحزاب السياسية أو بعض المجموعات الشبابية من كسر الطوق الذي تفرضه الأجهزة الأمنية، والتي درجت العادة بتواجدها في زي رسمي إضافة إلى كثير من العناصر التي ترتدي زياً مدنياً.

الأحزاب: صراع أم تكامل

إن الأحزاب السياسية، ونتيجة تداخل مصالحها وعلاقتها المتداخلة في بعض جوانبها مع السلطة الفلسطينية، رأت في المجموعات الشبابية وسيلة جيدة لقول ما لا تستطيع تلك الأحزاب قوله بشكل مباشر من شعارات سياسية أو حتى بتنظيم احتجاجات معينة. وشاركت تلك الأحزاب من خلف المجموعات الشبابية وكأنها استجابة لدعوة الشباب في التظاهر. وبالرغم من أن العناوين العامة لتلك الاحتجاجات تعتبر قضايا وطنية عامة كالأسرى، أو زيارة موفاز، أو المفاوضات مع الاحتلال، إلا أن الأحزاب اكتفت بالمشاركة كمدعوّين لتلك الاحتجاجات وليسوا منظمين لها. وهذا ما يمكن تفسيره بعدم رغبة تلك الأحزاب باحتلال الواجهة تحت شعارات معينة لعدم رغبتها في التصادم مع السلطة والأجهزة الأمنية.

إن اتهام المجموعات الشبابية في التبعية لبعض الأحزاب جزئياً، قد أدى إلى خلق راحة لدى تلك الأحزاب والقوى على اعتبار أنها موجودة وتمتلك أوراق في الشارع لتحريكها وقت الحاجة ومن ضمنها المجموعات الشبابية.

يرى عدد من الناشطين الشباب، والذين ينتمون في نفس الوقت لأحزاب سياسية وجود تناقض وعدم تنسيق مع الأحزاب، ومن ناحية أخرى هناك أيضاً تكامل في الأدوار من حيث الرؤية والعمل، ومن حيث الاستراتيجية التي يتحرك الشباب بناءً عليها ، فيرون أحياناً بوجود خطة عامة وتندرج تحتها أنشطة عفوية من قبل الشباب، وتحديداً من خلال المقاومة الشعبية التي يتزعمها الشباب.

لكن هل أربك هذا المشهد الجديد حركة فتح؟؟

حركة الشبيبة الفتحاوية وقعت في أزمة مركبة، فهي من ناحية تتبع حركة فتح رسمياً، وتتبنى شعارات وخطابات قادتها، وتعرّف نفسها على أنها إطار شبابي حزبي، فيما أن جزءاً من أهداف الحراك الشبابي كان موجهاً ضد هذه القيادة بالذات، فسعت نحو "ضبط" موقعها داخل الحراك، بحيث لا تبدو وكأنها خارج هذه الحركة الشبابية المهمة، خصوصاً إذا قدر لها أن تتطور وتتدحرج لشكل احتجاجي أوسع. في سعيها هذا طرحت شعار "إنهاء الانقسام"، ورغم أن الشعار يبدو مطلباً شعبياً مرحباً به، إلا أنه يعكس انزياح داخل موقف الشبيبة عن موقف القيادة، الذي يتبني خطاب الانقلاب الأسود، والشرعية...الخ.

الورطة الأولى هي في الشعارات والمطالب لكتلة شبابية كبيرة مثل الشبيبة الفتحاوية، والورطة الثانية هي في عدم قدرة قيادة فتح على ترك الحراك الشبابي وحده دون تدخل الشبيبة، لذا وضعت قيادة الشبيبة في موقف محرج عندما هاجمت أجهزة الأمن وبعض المحسوبين على فتح المسيرات والاعتصامات والنشاطات التي نظمتها المجموعة الشبابية، حيث بدت كمتهمة في عدم الدفاع على الأقل عن زملائها في الحراك، أو أن هناك تواطؤاً من خلال توزيع أدوار مختلفة ما بين الشبيبة وكوادر فتح.

كيف يرى الحراك الخطاب الرسمي والفصائلي

"الخطاب الرسمي الفلسطيني لا يمثل حتى الحد الأدنى لأي شاب فلسطيني، والخطاب الرسمي هو خطاب مرهون بالدعم المالي ومرهون بالصراعات الغربية، ومرهون بأنك ستبقى واقفاً على الخط الأمريكي الأوروبي الإسرائيلي. فهذا الخطاب لا يعبر عن احتياجات الشباب وطموحاتهم، بالعكس من ذلك فكل واحد في وادٍ ولا نقول ذلك للتهكم أو من باب أننا فقط نريد أن نقلل من القيمة، ولكن نحن نعطي وقائع. وقبل سنة،

كان هناك حديث عن أن التيار الفلسطيني سيتوجه إلى الأمم المتحدة للمطالبة بدولة، وبعد عام يدور الحديث عن دولة مراقبة/ وهذا ما نطالب به ونحن نطالب بدولة مراقبة، وهناك الكثير من الأمور في اتفاقية أوسلو القيادة أخذت دور الحديث دون أن تنزل للشارع ويكون لها مواقف سياسية جريئة ضد تصرفات الاحتلال، لذلك لا تعبّر هذه القيادة، في أمور كثيرة، عن نبض الشارع الشبابي وغير الشبابي".

الطبقة الوسطى – موظفي المنظمات غير الحكومية

يربط عدد منهم هذه المجموعات بالعودة لبضع سنوات للوراء في إطار مبادرات اجتماعية أو وطنية عامة دون أهداف، ومع تبلور هدف إنهاء الانقسام زاد وضوح هذه المجموعات الشبابية ودورها في العمل السياسي. لكنّ جزءاً من سمات هذه المجموعات أنها تركزت بشكل أساسي بين الطبقة الوسطى، من المتعلمين، ومعظمهم يعملون في وظائف جيدة نسبياً، وغالبية أعضاء هذه الشبكات يتبنون ليبرالية سياسية وثقافية ممزوجة بحسٍّ حاد للعدالة الاجتماعية، ولكنها عجزت عن ترجمة الشعارات إلى برامج ملموسة تستطيع متابعة العمل عليها وفق خطوات محددة. أضِف إلى ذلك، أن الوعي الناتج عن التعليم والاحتكاك بالفضاء العالمي والعربي عبر الانترنت قد أدى إلى إنتاج شعارات عامة، قد لا تتلاءم مع طبيعة الصراع داخل المجتمع الفلسطيني؛ فأي سلطة يسعى الشباب إلى تغييرها؟ التحرر من الاحتلال، أو تغيير السلطة الفلسطينية، سواء في الضفة الغربية أو قطاع غزة؟! هذه الثنائية المعقدة من وجود سلطة محلية تحت ظل استعمار كولونيالي، لم تواجه بقية المجموعات الشبابية في بقية الدول العربية، فجاءت احتجاجات المجموعات والشبكات الشبابية حافلة بالاضطراب.

اتُّهمت تلك المجموعات بالطابع النخبوي وانتماء غالبية نشطائها المركزيين إلى الطبقة الوسطى وهم من موظفي المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، هذه المنظمات التي احتضنت بعض هذه الأنشطة ووفرت أحياناً دعما لوجستياً، مثل توفير مكان للاجتماعات إلى طباعة بعض المواد الدعائية .

ترى هذه المؤسسات في أنفسها مساحة تفاعلية للأنشطة دون أهداف محددة، وهكذا يراها المتطوعون فيها، لكنّ هذا لا يمنع أن أي نشاط يبنى على أساس خطاب/ أيدولوجيا، وفي بيئة صراع "الحياد"، هو أيدولوجيٌّ بحد ذاته.

أحد الأسباب الجوهرية لعدم تطور هذا الحراك. إذا ما نظرنا في تكوين هذا الحراك نلاحظ بأن أكثره قائم على علاقات شخصية أو علاقات من نفس الطبقة، بالتالي هي محصورة بين أشخاص معينين. بما يعني أنه لا يتم التعرف على أشخاص آخرين وهذا كان نقدي الدائم باتجاه: أين أبناء القرى والمخيمات والطبقات المسحوقة؟!

إن بروز مجموعات كبيرة على مواقع التواصل الاجتماعي، بحملات وشعارات مختلفة، لم يحقق أيّ نجاحات تذكر، حيث رافق الترويج الكبير لتلك المواقع اعتقادٌ لدى البعض أنه بمجرد عمل مجموعةٍ ما باسم ما، على أيٍّ من تلك المواقع، فهذا وحده كفيلٌ بتحريك الناس، وليس أن هذه المواقع توفر شبكة اتصال قد تكون الأقل أهمية في الحراك المجتمعي، وهذا ما دعا إلى استنفار الأجهزة الأمنية من أجل المراقبة الحثيثة لتلك المواقع.

النوع الاجتماعي بنيوي أم براغماتي؟

تتمتع الناشطات في المجموعات الشبابية بقدرات قيادية كبيرة، ويساهمن في قيادة المجموعات الشبابية، ووضع أنشطتها وفعالياتها الجماهيرية المختلفة، ورغم وجود معوّقات اجتماعية وتحديداً من قبل الأهالي تجاه المشاركة في المجموعات، إلا أن هذه المعارضة لم تثمر كثيراً في ثني الفتيات عن العمل السياسي في إطار المجموعات الشبابية.

وقد عمل عددٌ من الناشطات، وما زلن، في أطر أحزاب سياسية ولجان نسوية، لكنهنّ في التوجّه العام يجدن أنفسهن في المجموعات الشبابية أكثر، فالعديد من الحواجز الموضوعة أمامهن في الأحزاب والأطر النسوية تختفي ضمن هذه المجموعات.

كما أن الناشطات يحملن نقداً حاداً للخطاب النسوي الحقوقي، ويرى عدد منهن أنه لم يحقق شيئاً للمرأة الفلسطينية، وأن مشاركتها في النضال الوطني والمعترك السياسي العام هو ما سيحقق للنساء حقوقهن السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

بشكل عام، يمكن القول أنه لا يوجد لدى هذه المجموعات رؤية مستندة على النوع الاجتماعي، ويعتبرن أن نشاطهن اليومي في الميدان وعدم تعامل الشباب في المجموعات بذكورية تجاههن كافياً في هذه المرحلة، وخصوصاً أن دور الحركة النسوية بنضالها الطويل قد تراجع ولم تنجح في تحقيق أهدافها في تمكين المرأة على جميع المستويات .

إن خوف الأهل على الفتيات من المشاركة يعني وجود أسباب اجتماعية وتقليدية للاعتراض، إضافة إلى عدم وصول الحراك الشبابي لمرحلة إقناع واسعة للأهالي بأهدافه وطريقة عمله. ولكن رغم الرفض، استطاعت الكثير من الفتيات الناشطات تصدُّر النشاطات الاجتماعية والسياسية للمجموعة ولعب دور محوري في توجيهها وقيادتها.

الشارع المغيب

إن دراسة هذه التجربة هو في سياق محاولة تقييم التجربة وأفقها، وليس تقييم الشخصيات أو الأفراد الذين خاضوها، لأن هؤلاء، وبالرغم من كل شيء، سجلوا صوتاً نقياً أصيلاً في المجتمع الفلسطيني أخفق لأسبابه الموضوعية أكثر ممّا لأسبابه الذاتية. ما يؤخذ على هذا الحراك أنه راهن على تحالفات جديدة مع البنى القائمة، إضافة إلى الوقوع في نفس الأخطاء التي تعيشها القوى السياسية التي رأت في فضاء المدينة ميدان عملها وتجنبت القرى والمخيمات.

يعترف الناشطون الأبرز في المجموعات الشبابية بوجود مشكلة في تأثيرهم على حركة الشارع الفلسطيني، ويعزونه للإرهاصات السياسية التي تراكمت في أخر عقدين، بالإضافة إلى حداثة عمل المجموعات الشبابية سياسياً، حيث انبثقت كمجموعات عمل سياسية منذ سنتين فقط ، بالإضافة إلى غياب الإمكانيات المالية لها. يتكثف جزء من مشكلة التأثير في وجود معظم المجموعات في رام الله، بحكم أنها المركز السياسي ووجود حماية من نوع ما بسبب التغطية المكثفة للإعلام، أما المجموعات الشبابية في المدن الأخرى فهي تواجَهُ بالقمع والاستدعاءات والاعتقالات بشكل كبير مما يؤدي إلى خوف الناس من المشاركة. وتدلّل المجموعات على حدوث تطوّر في التأثير على الشارع مقارنة بالأحزاب بأنها حشدت مجموعات شبابية في

الداخل أو في فلسطين 1948، وفي الشتات حول نفس الرسالة والهدف، وهذا ما لا تستطيع الأحزاب أن تفعله الآن وماضياً.

صراع الأجيال

كثيرٌ من القيادات التاريخية، والمسنّة، لا يؤمنون بطاقات وقدرات الشباب، وفي تمثيلهم في القيادة والتجديد، رغم أنهم (القادة) أخذوا فرصتهم في العمل السياسي والعام وهم شباب. هنالك شعور بأن فقدان مركزية القيادات التاريخية يمكن أن يشكل أزمة قيادة وصعوبة استمرارية الأحزاب. لكن النشطاء الشباب يؤكدون كذلك على أهمية تكامل الأدوار وهم يرون أن للجيل الأقدم منهم دوراً يجب أن يمارسوه، وإن كان في إطار تكامل الأدوار، كما يتضح وجود احترام عالٍ لتضحيات هذا الجيل وضرورة التعامل معه بطريقة تتناسب مع تاريخه الوطني، وإن كان البعض يميل إلى إعطائه دوراً شرفيّاً أكثر.

يرى الشباب أن الجيل الأكبر سناً، وتحديداً القادة السياسيين، هم من مارسوا العمل النضالي من عام 1967 وحتى بدايات الانتفاضة الشعبية الأولى، فيما يرى هذا الجيل امتدادَه النضالي ودورَه الفاعل من الانتفاضة (التي يميل لتفسيرها على أنها من صنعه) إلى الانتفاضة الثانية، والمحطات المختلفة. هنا يمكن الإشارة إلى اختلاف ساحات النضال بين الشتات والأراضي المحتلة، حيث أن الجيل الأقدم مارس نضاله في الشتات والخارج أما هذا الجيل فقد التصق بالنضال من داخل الأراضي المحتلة.

نوع أخر من التجاذبات، والتي ليس لها علاقة بالأحزاب السياسية، ذلك الناشئ عن بعض مؤسسات المجتمع المدني التي عملت في إطار تفعيل المشاركة المجتمعية والسياسية للشباب. ويقصد هنا بالمشاركة السياسية (المشاركة في الانتخابات والدعوة لها، تعديل بعض السياسات الاجتماعية، حقوق المرأة) وقضايا أخرى كالبيئة والزراعة ..الخ، حيث يشكل العمل على هذه القضايا بشكل معزول خوفاً من أن تشتت الشباب وتمنع من توحيد رؤيتهم الطبقية أو السياسية الوطنية .

خاتمة

تجاوز الكثير من الناشطين الشباب في الحراك المآزق التقليدية التي تتمثل في أن التجربة يجب أن تُقدَّس، ولا تُنقَد، بل على العكس كانوا جريئين في نقد الواقع الفلسطيني وكذلك في نقد أنفسهم، ووضعهم الداخلي. ومن أبرز الملاحظات والمشاكل التي تم تشخيصها خلال لقاءات ومقابلات الشباب:

1) غياب رؤية واضحة لهذه المجموعات، مع وجود محاولات أولية لنقاشات على هذا المستوى.
2) تشتت المجموعات، وعدم وجود جسم رئيسي واحد أو مظلة فاعلة ينضوي تحته الشباب ومطالبهم، مع وجود اختلافات جوهرية أحياناً في العمل الشبابي والمطالب المترتبة عليه، ولكن هنالك أفق للتنسيق بين المجموعات لمصلحة العمل الوطني.
3) غياب تمثيل ملائم للناشطين الشباب في القرى، والمناطق الأخرى، وتحديداً المقاومة الشعبية، حيث يتم التركيز على مراكز المدن، ورام الله أكثر من غيرها.

4) غياب الارتباط بين مكوّنات الحركة الشبابية العريضة بما يعنيه من غياب علاقةٍ واضحة مع طلاب الجامعات بما لهم من ثقل واضح داخل الحركة الشبابية، وقوة تأثيرهم كما اتضح في أحداث التضامن مع الأسرى والاعتصام أمام سجن عوفر.
5) غياب القدرة على حشد عدد كبير من الناس في الفعاليات التي يتم تنظيمها.

تحوّل الحراك الشبابي لاحقاً إلى مجموعات صغيرة تنشط في مناسبات معينة ومحدودة، وهذا التراجع ليس ناتجاً فقط عن الظروف الذاتية، التي تتمثل في غياب التنسيق الموحد، وجود استراتيجية نضالية، الابتعاد عن الشباب في الريف والمخيمات، وحتى الشباب أنفسهم وعبر المجموعات عانوا من بعض أمراض السياسيين من التنازع والرغبة بالبروز كقادة حتى قبل تبلور واضح للحراك. بجانب الظروف الذاتية برزت تلك الموضوعية التي تتمثل في طبيعة البنية السياسية الفلسطينية، وطبيعة القوى السياسية التي ترفض أن تترك حراكاً شبابياً دون محاولة التأثير عليه، أو شطبه كاملاً حتى، حدة الانقسام والتأطير بين فئة الشباب أنفسهم لمصلحة طرفي الانقسام.

*ملاحظة مهمة: هذه المادة هي جزء من دراسة أوسع سيقوم معهد دراسات المرأة في جامعة بيرزيت بنشرها لاحقاً.

الحركة الطلابية والحزب السياسي- تجربة جريدة التقدم

وسام الرفيدي

مقدمة

ربما كان من أكثر الجدالات شيوعا، عقب وأثناء الحراكات الثورية في مصر وتونس واليمن، نهاية العام 2010 ومطلع العام2011، هي تلك الجدالات المتعلقة بدور الحزب السياسي في الحراك الثوري للشعوب وثوراتها.[17]
كان من الطبيعي أن تنطلق تلك الجدالات، فقد نزلت الملايين للشارع، وصاغت مطالبها، خارج إطار برامج الأحزاب وقراراتها وتوجهاتها وقياداتها، الأمر الذي لم يُظهر فقط جدية وفعالية الحركة ميدانياً، بل وأظهر أنه يمكن للملايين أن تحتشد وتقول كلمتها دون قرار وتوجيه الحزب السياسي.
كان الأدب السياسي قد استخلص أشكالاً عديدة للثورات نتاج دراسة التجارب التي غيرت وجه التاريخ أو تركت بصمتها عليه. الإضراب العام والانتفاضة المسلحة (الثورة البلشفية)، حرب العصابات (الثورة الكوبية)، حرب التحرير الشعبية (الثورات الفيتنامية والصينية والجزائرية) والثورة الشعبية (الثورة الإيرانية). كان القاسم المشترك في كل تلك الثورات هو التنظيم السياسي القائد للثورة.[18]
كان فحوى الجدالات يتمحور حول موقفين متناقضين، يذهب الأول إلى أن تجربة الحراكات أثبتت أنه يمكن حشد الملايين في الشارع وإسقاط أنظمة عاتية دون حزب سياسي، وقد أُسقطت فعلا أنظمة زين العابدين ومبارك وصالح، فيما يذهب الموقف الثاني إلى أن مجريات الحراكات تثبت العكس تماماً: لا يمكن إسقاط الأنظمة دون حزب ثوري قائد!
كان الموقف الثاني، ومُعِدُّ الورقة ينحاز له، يستند لثلاثة مداخل أساسية لتبرير موقفه:

أ- ما جرى ليس إسقاطاً لأنظمة ولا لثورات بالمفهوم المحدَّد في الهامش رقم واحد، فما جرى كان تغييراً في رأس النظام، لا في النظام، وبالتالي ليس تغييراً جذرياً ولا ثورياً.

ب- وجوب عدم الخلط بين القدرة على اجتراح آليات عملية تنجح في تحشيد الملايين، وهذا حقيقي في تجربة البلدان الثلاثة، وبين قيادة تلك الملايين وفق برناج ثوري للتغيير الجذري للنظام السياسي، الاقتصادي والاجتماعي. وما جرى هو الأول وليس الثاني.

---

[17]- تتبنى الورقة توصيف (الحراك الثوري) لتلك الفعاليات الشعبية التي انطلقت في الدول الثلاثة تحديدا، تونس ومصر واليمن، على التوالي، لا توصيف (ثورة) كما جرى في الخطاب الإعلامي والسياسي اليومي، انطلاقاً من قناعة فكرية أن مصطلح (ثورة) إنما يعني أن تضع الفعاليات الشعبية على جدول أعمالها مهمة تغيير النظام السياسي، الاقتصادي والاجتماعي القائم جذرياً، وفرض نظام جديد بقوة سلطة سياسية بديلة وجديدة، يعبر عن مصالح ورؤى طبقية ونخب واجتماعية جديدة، وهو بتقديرنا ما لم يحصل، في الحراكات الثلاث لا على مستوى المطالب ولا على مستوى خطاب نشطاء الحراكات.

[18]- حتى الثورة الإيرانية فقد وقف خلفها تنظيم سياسي عبّر عن نفسه بوجود رأس محرك (الخميني) وأذرع سياسية وتنظيمية ممتدة في كل إيران، وآليات للتواصل والتحشيد، مقرّة تنظيماً، وإن لم يعلن الخميني وفريقه الضيق تنظيماً سياسياً بالمعنى المتعارف عليه.

ت- وأخيراً، يشير تتالي الأحداث، بعد إسقاط رؤوس الانظمة الثلاثة، إلى أن ما جرى هو محض تغيير في رؤوس النظام بدليل عودة النخب الحاكمة القديمة للسلطة بوجوه جديدة بذات التوجه الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القديم، وهو ما أدى لحراكات إضافية في البلدان الثلاثة.

وعليه، أعاد أصحاب الموقف الثاني تأكيد الشرط الأساس لقيادة الحزب الثوري للحراك إذا ما أُريد لهذا الحراك أن يتوَّج بثورة ناجزة. وهذا ما فتح المجال مجددا على تأكيد العلاقة ما بين الحزب السياسي والحركة الاجتماعية، الطلابية هنا، وهو ما تسعى الورقة لإظهاره.

تسعى الورقة لفحص تلك العلاقة بين الحزب السياسي، وهو هنا الجبهة الشعبية، والنضال النقابي الطلابي في ثمانينيات القرن الماضي، عبر جبهة العمل الطلابي التقدمية، من خلال مراجعة تجربة جريدة (التقدّم) الناطقة باسم جبهة العمل حينذاك، باعتبارها الجريدة الطلابية الوحيدة التي انتظمت طوال ثلاث سنوات وتناولت مختلف القضايا النقابية التي واجهت الحركة الطلابية.

تسعى الورقة، ومن خلال تحليل تجربة جريدة (التقدّم)، الفريدة بكل المقاييس، لإثبات أن نجاح تلك التجربة يعود في جزء منه لتلك العلاقة بين الحزب والعمل الشبابي/ الطلابي، تلك العلاقة التي كانت تعني قيادة الحزب للعمل الشبابي/ الطلابي.

أكثر من ذلك: تسعى الورقة للتأكيد على أنه، ودون السياسة التوجيهية للجبهة الشعبية، ما كان يمكن للجريدة معالجة قضايا مركزية وجوهرية في العمل والنضال النقابيّين آنذاك، ما منح، بتقدير الورقة، ذلك العمل والنضال سماته الجوهرية، والصحيحة على العموم.

لمحة تاريخية[19]

في حزيران من العام 1984، تم إصدار العدد الأول من جريدة التقدم بقرار من الجبهة الشعبية ومن خلال منظمتها الطلابية النقابية، جبهة العمل الطلابي النقابي. كان مضى على تأسيس جبهة العمل تسع سنوات فغَدَتْ، أخذاً بعين الاعتبار حجم الأصوات الانتخابية، القوة الطلابية الثانية في الحركة الطلابية بعد حركة الشبيبة، المنظمة الطلابية لحركة فتح، وفي بعض المواقع كانت القوة الأولى لسنين كما في جامعة بيت لحم.

كان قرار إصدار الجريدة مدفوعاً بالرغبة في توحيد التوجهات النقابية العامة لتفرعات جبهة العمل في المؤسسات التعليمية، الجامعية والمتوسطة والثانوية، بما فيها نقل وتعميم التجربة النقابية لتلك التفرعات، ومن جانب ثانٍ رغبةً في ربط النضال الطلابي بالنضال الوطني العام التي كانت الجبهة الشعبية في الصلب منه. انطلقت عملية الربط هذه من القناعة بأنه، وبرغم المهام النقابية والديموقراطية للحركة الطلابية الفلسطينية، إلا أن المهام الوطنية العامة المتمثّلة بمقاومة المشروع الصهيوني وتحرير الوطن تبقى هي الأساس، ليس فقط انسجاما مع حقيقة الصراع وموجباته بل تأكيداً كذلك للالتزام بالنهج الماركسي الرافض للغرق في المهام اليومية النقابية على حساب المهام السياسية العامة، كمظهر إصلاحي وانتهازي.

[19]- كافة المعلومات هنا هي نتاج تجربة مُعِدّ الورقة الخاصة في العمل الحزبي والسياسي تلك الفترة.

فهل نجحت (التقدّم)، والحال هذا، في ما رُسم لها من مهام؟ هذا ما سنستعرضه في ما يلي عبر تحليل عيّنة منتقاة من أعداد الجريدة يحتفظ بها مُعِدّ الورقة.

1- رسم مهام برنامجية نقابية عامة

أكثر ما يلفت النظر هنا أن جبهة العمل النقابي تكاد تكون الوحيدة التي تصدّت في وقت مبكر لوضع تصورات برنامجية على صلة مباشرة بالتعليم العالي في فلسطين والحركة الطلابية ومهامها. لنلحظ الموضوعات التالية التي عالجتها التقدم عبر ثلاث سنوات: مناهج التدريس (أيلول، 84)، البطالة بين خريجي الجامعات (العدد السابق)، وضع مجالس أمناء الجامعات (تموز، 86)، مهمات الحركة الطلابية (تشرين الاول، 85)، مشاكل طلبة المدارس الثانوي (العدد السابق)، سُبل النضال الطلابي (تموز، 85)، التمثيل النسبي والدساتير (شباط، 87)، أوضاع معلمي المدارس الحكومية (تشرين الثاني، 85)، سياسة غدر مشبوهة لكليات المجتمع والمعاهد (العدد السابق)، المؤتمر التوحيدي لجبهة العمل (أيار، 87)، الطلبة بين سندان السلفية الدينية ومطرقة الإدارة (تشرين الثاني، 87)، موقف من الامتحان الشامل في المعاهد (أيار، 85)، والعديد من المقالات حول شروحات البرنامج النقابي لجبهة العمل التقدمية في الجامعات.

يمكن من خلال تفحص تلك العناوين ومطالعة فحوى ما تناولته ملاحظة أنها ترتفع فوق المجريات اليومية[20] للحدث النقابي الطلابي للتفكير في هذا الحدث فكريا وتحديد موقف منه بغية توحيد الرؤية والموقف. ولكل مَنْ عاش، ولا زال، الحياة الطلابية سيلحظ ببساطة غرقها في المطالب اليومية، وهذا لا يقلل من أحقيّتها قطعاً، أو انهماكها بالنضالات الجزئية هنا وهناك، وتلك سمة أي نضال إصلاحي. هذا ما كان يتوجب معالجته باستمرار للارتقاء بالعمل الطلابي.

إن كل ميزة إشراف وتوجيه الحزب السياسي، وهي هنا الجبهة الشعبية، للعمل الطلابي هو هنا بالذات: التوجيه بمعالجة ما هو جوهري في الحياة وفي النضال الطلابي اليومي لرسم مهام وتوجهات عامة تلتف حولها عموم تفرعات جبهة العمل، وهذاما نعتقده كان عاملا هاماً في ذلك الزخم الجماهيري والكفاحي الذي ميز جبهة العمل في الثمانينيات، سواء كان لجبهة نضالها ضد إدارات المؤسسات التعليمية أو لجبهة النضال ضد الاحتلال.

2- نقل التجربة وتبادل الخبرات

لعل أهم ميزة كانت تطبع الحياة الطلابية مطلع الثمانينيات، امتدادا للعقود الماضية، هو ذلك الفصل بين كافة مواقع التعليم الثانوي والعالي في فلسطين. لا إطار وطني موحّد للطلبة في فلسطين، لا برنامج مهمات موحد، ولا نضالات موحّدة؛ اللهم إلا آليات مجزوءة من التنسيقات المناسباتية. وعليه، كان يصعب، والحال كذلك، تصوُّر تبادل ثريّ للتجربة وللخبرات؛ بل على العكس من ذلك، يمكن تصور تعزُّز المواقعية والانشداد للمحلي على حساب المهام والهموم العامة.

لحلّ هذه المعضلة أفردت(التقدّم)ما بين 3-4 صفحات من كل عدد شهرياً لتقارير وأخبار من المواقع التعليمية الثلاثة: جامعات ومعاهد ومدارس ثانوية تحت مسمى (رسائل). عبر هذه التقارير، كان في الإمكان ليس فقط معالجة الجانب الإخباري للمؤسسات التعليمية بفروعها الثلاثة، بل والأهم من ذلك تبادل تجارب النضال وخبرات العمل عبر طرح قضايا جوهرية تطال كل تفرعات المؤسسات الثلاثة.

[20]- وهذه سيجري تناولها، كما سنبين لاحقا، ولكن ليس من زاوية سردها فحسب بل من زاوية نقل التجربة لتعميم الفائدة الميدانية

في الجانب التقني الصّرف، ما كان يمكن تبادل ونقل التجارب والخبرات لولا الإلزامية التي مارسها الحزب على تفرعات جبهة العمل لرفع تقاريرها الإخبارية وقضاياها لهيئة التحرير، وتحت طائلة المحاسبة. تلك الإلزامية كانت مثمرة بحيث كان يتم تغطية مؤسساتٍ لم يعرف جمهور الطلبة عنها يوما أي أخبار ، والأهم أنه كان يجري تعبئة الطلبة القراء بمعالجات نقابية لقضايا جوهرية تطرحها تلك التقارير.

من زاوية ثانية، وبعيدا عن الإلزام الحزبي للفروع، فقد كان لنشر التقارير فائدة أعفت الحزب لاحقا من ممارسة حقه في الإلزام: بدأت حملة من المنافسة في طلب نشر القضايا والأخبار والتقارير بحيث بات كلُّ فرعٍ معنيّاً بمناقشة همومه. يمكن القول، دون تردد، أن نقل وتبادل التجارب والخبرات قد كفل الوقوف للمرة الأولى في تاريخ الحركة الطلابية أمام الحقيقة التالية: هناك معالجات إخبارية وتحليلية لمؤسسات التعليم بتفرعاتها الثلاثة وتحديد موقف وتعميمه على عشرات الآلاف من الطلبة.

3- ربط الحركة الطلابية بالنضال الديموقراطي العام للفئات الشعبية

انطلاقا، أولاً، من حقيقة الانحياز للفئات الشعبية طبقياً، عمالاً ونساءً ومنتجين، وثانياً باعتبار الحركة الطلابية بنضالها النقابي جزءاً من النضال النقابي الديموقراطي العام للفئات الشعبية، فقد كان لزاماً على "التقدم"، وبتوجيهات من الحزب، التطرق للنضال النقابي العام للنساء، العمال، الصحفيين، العاملين في الجامعات، ونشر تقاريرهم والتعبئة لمصالحهم.

إن أكثر الفئات التي جرى الانحياز الفعلي لهمومها هن النساء، ومنظمتهم الديموقراطية لجان المرأة الفلسطينية. يكاد لا يخلو عدد من الأعداد من تقرير حول فعاليات لجان المرأة أو معالجة لقضايا مرتبطة بالحركة النسوية، الفلسطينية والعربية، أو تغطية واسعة لفعالياتٍ لمناسبة الثامن من آذار، محلياً وعربياً وعالمياً.

وممّا تحتويه مقابلة مع سكرتيرة اتحاد لجان المرأة الفلسطينية (العدد آذار، 87)، مقاتلات الجنوب (تشرين الأول، 85)، ويقولون عقد المرأة انتهى (نيسان، 85)، مذكرات شخصية جدا للمناضلة المصرية شاهندة مقلد (أيار، 85) اتحاد لجان المرأة- سلسلة من التحركات الفاعلة خارجياً (أيار، 87).

كما حفلت أخبار العمال والمنظمة الشقيقة، جبهة العمل النقابي التقدمية، بتغطية فعالياتها ومعالجة فكرية لقضاياها. ففي العدد (أيار، 85) نقرأ: الطلبة التقدميون يحتفلون مع العمال في يومهم، إدارة شركة كهرباء القدس تحرم العمال من أبسط الحقوق، أما في العدد (أيار، 87) نقرأ المواضيع التالية: الذاتي في واقع الحركة النقابية بقلم عامل نقابي، على شرف الأول من أيار: أنشطة لفروع جبهة العمل والنقابات العمالية، حول أوضاع العمال في الورش الإسرائيلية، جبهة العمل تحتفل بالأول من أيار رغم إغلاق الحكواتي. ومثله جرى معالجة هموم نقابية للمهندسين والأطباء والصحافيين (انظر العدد آذار، 87).

أما العاملون في الجامعات والمدارس، باعتبار حركتهم الشقيقة الأقرب للحركة الطلبية، فكانت تغطية نضالاتهم وهمومهم دورية وثابتة. ففي العدد (كانون الثاني، 85) وعلى الصفحة الأولى: نضال العاملين النقابي في جامعة بيرزيت يدخل مرحلة جديدة. وفي العدد (تشرين الأول، 85) ملاحقة مستمرة لقضية فصل سياسي لثلاثة مدرّسين من جامعة الخليل، آنذاك، بعنوان: الأساتذة المفصولون يُضرِبون. وفي العدد (تشرين الثاني، 85): توصي لجان الوساطة بإعادة المحاضرين المفصولين- إعداد أسماء جديدة مرشحة للفصل. وفي ذات العدد: معلمو المدارس الحكومية- فصل تعسفي، إحالات قسرية على التقاعد، حسم رواتب . أما في العدد (حزيران، 85) فنقرأ تقريراً: في جامعة النجاح- إعادة ترتيب الأوضاع والتضييق على المدرسين، لصالح مَنْ؟ .

4- تعزيز الأبعاد الثقافية في الوعي الطلابي

لتعزيز الابعاد الثقافية في الوعي الطلابي، وخاصّةً تلك المتعلقة بالثقافة الوطنية الفلسطينية والتاريخ الوطني الفلسطيني والفكر الماركسي، في العدد (تموز، 86)، والمعنون بعدد خاص، جرى إصدار ملف خاص بالشهيد غسان كنفاني؛ وكما هو متّبعٌ في كل عام في ذكرى اغتياله، احتوى العديد من القراءات النقدية لأعماله، بقلم نقاد معروفين وطلبة جامعيين. ويمكن، مثلاً، ملاحظة العددين (تموز، 85 وتموز، 86) اللذين احتويا ملفين حول ذات المناسبة. واحتوى العدد (كانون الثاني، 86)، ملفّاً بعنوان "ذكريات عن الثورة في الثلاثينيات والأربعينيات"، تضمن شهادة اثنين من مقاتلي الثورة آنذاك. وفي ذات العدد مقالة نقدية لكتاب "التوراة جاءت من جزيرة العرب" لكمال الصليبي الذي أثار ضجة حينها عند صدوره.

أما على صعيد الفكر السياسي فكثيرة هي الموضوعات الفكرية الماركسية، أو المعالجة على ضوء الفكر الماركسي، التي عالجتها(التقدّم)من قبيل: نظرية الحزب عند لينين، دور الطبقة العاملة في الثورة الديموقراطية، الماركسية ومسألة اللغات، حول التحول الفاشي في العراق، ماركس وإنجلز وأسلوب النضال المسلح االطبقة العاملة، أهمية وحدة اليسار المصري.

5- **ربط الطلبة بالحدث الوطني العام**.

يعرف المتابع للحدث الوطني أن عقد الثمانينيات كان ضاجّاً بالأحداث على الصعيد الوطني: اجتياح لبنان وبيروت وخروج المقاومة، حصار حركة أمل المشبوه للمخيمات، انعقاد مجلس عمان الإنشقاقي لتكريس اتفاق عمان، الإضراب الشهير للحركة الأسيرة في نيسان 87، وأخيراً الانتفاضة الأولى.

وقد ظلت التقدم تواكب المتغير والحدث الوطنيين حتى الانتفاضة الأولى حينما تم إغلاق الجامعات وتحولت كل مهام العمل الطلابي لمهام انتفاضية، فتوقفت الجريدة عن الصدور. قبل ذلك، أفردت الجريدة دورياً تقارير وتعليقات ومقالات حول الحدث الوطني، وكان من الطبيعي أن تعكس الموقف الرسمي للجبهة الشعبية باعتبارها، أي الجريدة، في النهاية، جريدة حزبية طلابية بمعنى ما.

ويمكن ببساطة ملاحظة النبرة التحريضية في لغة الجريدة السياسية، خاصة عند تناول الهبّات الشعبية، إضراب الأسرى، فاشية المخابرات الإسرائيلية، الاعتداءات الصهيونية على المؤسسات التعليمية....وهذا لعمرنا سمةٌ ثابتة من سمات الصحافة الحزبية الثورية المرتبطة أكثر بالعمل السري للأحزاب والحركات، فهي صحافة تبغي لعب دور في الكفاح والثورة أكثر من كونها تنشر الأخبار والتعليقات بمفهوم الصحافة الرسمي.

وبعد،

نعتقد أن كل ما ذُكر أعلاه يؤكد على حيوية وجوهرية العلاقة بين الحزب السياسي والحركة الطلابية كما تبدت في الحالة المبحوثة وهي هنا جريدة "التقدم"، بما يلقي، وهو ما تتمناه الورقة، ضوءاً إضافياً على العلاقة بين الحزب السياسي والحركة الشبابية.

الحركة الطلابية في جامعة بيرزيت وإضراب مجلس الطلبة نموذجا

لينة: لقد تم توجيه الدعوة إلى الكتل الطلابية الثلاثة الموجودة في الجامعة، ولبّى الدعوة كلٌّ من حركة الشبيبة الطلابية والقطب الطلابي الديموقراطي، ونبدأ مع هيثم رضوان ممثل حركة الشبيبة الطلابية. تجدر الإشارة إلى أن كلا المداخلتين غير مكتوبتين ونقوم بنشرها هنا مع بعض التدخلات التحريرية الطفيفة.

هيثم: طبعا، نموذج إضراب مجلس الطلبة في جامعة بيرزيت، والذي استمر لمدة شهر كامل، كان نتيجة تثبيت سعر الدينار على 5.6 في جامعة بيرزيت والذي كان قرار إدارة الجامعة وليس لأي هدف، بل بسبب دخول موارد مادية جديدة على جامعة بيرزيت تقدَّر بمليون وثلاثمئة ألف دينار أردني تدخل إلى الجامعة بعد أن يتم تثبيت سعر الدينار على الطلبة الموجودين في الجامعة، وطبعا سعر الدينار مثبت عند نقابة العاملين نتيجة إضراب استمر منذ مدة والنقابة حصلت على انتصار تمثَّل في تثبيت سعر الدينار. لذا، تريد إدارة جامعة بيرزيت أن تعمل موازنة بين الطلبة (أي ما يدخل الجامعة من أموال) وبين الموظفين (أي ما يخرج من الجامعة من أموال)، فحاولت تثبيت سعر الدينار. طبعا، إدارة الجامعة توجّهت في بداية القرار إلى مجلس الطلبة والحركة الطلابية بشكل كامل وتم عقد اجتماع وبُلِّغت الحركة الطلابية بالقرار دون أي مناقشة له، وهذا كان السبب الرئيسي لدخول الحركة الطلابية في اعتصام دام مدة شهر، حيث أننا نحن كحركة طلابية ومجلس طلبة استلمنا القرارات ولم نناقشها. . كما يعلم الجميع، مجلس الطلبة مشكَّل من ثلاثة فصائل أساسية في البلد وهي القطب الطلابي الديموقراطي (التابع لحزب الجبهة الشعبية) وحركة المقاومة الاسلامية (وذراعها الطلابي هو الكتلة الإسلامية) وحركة الشبيبة الطلابية (الامتداد النقابي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني- فتح). النقطة الثانية هي أنه كانت لدينا تحديات خارجية من قيادات الفصائل، من حماس وفتح والجبهة الشعبية، ومورست ضغوطات لحل الاشكالية الموجودة. نحن طبعا في جامعة بيرزيت، كقطب طلابي وكحركة شباب طلابية وككتلة إسلامية، كان موقفنا الابتعاد عن أي ضغوطات خارجية وكان قرار بيرزيت كما تعودنا وكما نعرف مستقلاً . استمرينا في الاضراب مع وجود ضغوطات من قبل الجميع لعدة أيام، وطبعا وصلنا إلى مرحلة كسر أنف إدارة جامعة بيرزيت بعد 20 يوماً من تحدّيها لنا بكل ما أوتيت من قوة، وحاولت أن تضغط علينا عن طريق الأهل وعن طريق الأحزاب والسلطة والحكومة. كذلك حاولت أن تضغط عن طريق فصل عشرة طلاب من حركة الشبيبة الطلابية والحركة الطلابية الموجودين وكنت أنا للأسف على رأسهم ففصلت بعض الطلبة فصلا نهائيا وبعضُهم فصل لمدة سنتين، أي كما يشبه أحكام السجن التي يمارسها الاحتلال، بعضهم مؤبد وبعضهم سنتين مع سجن مع وقف التنفيذ. بعد الضغوطات التي مارستها إدارة جامعة بيرزيت على الحركة الطلابية زاد الاصرار وزاد التحدي من قبل الطلبة الموجودون في هذه الحركة لإدارة الجامعة. طبعا كان هناك سبب لأن يضغط الطلبة بقوة لأن إدارة الجامعة كانت على مدى السنوات الثلاثة أو الأربعة الماضية تتعامل مع الطلبة على أساس أنهم طلبة مدارس وليس باعتبار أنهم طلبة جامعة ولديهم قرارات مستقلة أو قرارات يجب مناقشتها، وهذا قوى الحركة الطلابية وزادهم دعما في الاعتصام طبعا القيادة الحكيمة وعنصر الصمود لدى الطلبة الذين ناموا على الأرض . المثل يقول" نمنا على الأرض والتحفنا السماء" ونحن كذلك نمنا

على الأسفلت وكنا أحيانا نقضي يوما كاملا بدون أكل وشرب وكنا نكمل على أساس وجود نضال لطلبة جامعة يعدّون حوالي عشرة آلاف طالب حتى وصلنا في يوم من الأيام أن جامعة بيرزيت، ممثلة برئيسها د. خليل الهندي، قد أعلنت عبر جميع وسائل الإعلام أن يوم غد سيكون يوم دوام. نحن، طبعا، ليست لدينا وسائل الإعلام التي تمتلكها الجامعة من رتاج ومن صحف يومية وغيرها، فضلا عن أنه ليس لدينا الإمكانية المادية أن نغطي إعلاميا، وصلنا فقط عن طريق الـ Facebook لطلبة الجامعة أن يوم غد إضراب في الجامعة، وفي حينها كان الحد الفاصل بين قرار إدارة جامعة بيرزيت الذي انتهى وقرار الحركة الطلابية الذي انتصر. في ذلك اليوم توجهنا إلى مدخل الجامعة (أي اليوم الذي أعلنت عنه إدارة الجامعة أنه سيكون يوم دوام)، وللأسف فإن الذين التزموا بقرار إدارة الجامعة حوالي سبعون موظفا من أصل عشرة آلاف طالب و1500 موظف، ما يعني أن قرار الحركة الطلابية قد سرى على الموظفين والطلبة، وهو القرار الذي كنا نفتقده على مدار عشرة إلى خمسة عشر سنة في الجامعة، وسيكمل أخي نائل الذي كان موجودا معنا في الاضراب

لينة: شكرا هيثم، نائل حلبي ممثل القطب الطلابي الديموقراطي تفضل

نائل: أريد أن أؤكد في البداية على الذي تحدث عنه زميلي هيثم رضوان وأعلّق بخصوص الأزمة المالية، وهي من القضايا والأمور اللي صراحة هي كانت سرية بين الحركة الطلابية وممثليها، أنه من بداية أو من أول يوم للأزمة المالية كنا صراحة مدركين تماما أنه هذه الأزمة المالية ممكن أن تستمر لأكثر من شهر، فكنا قد وضعنا سقفنا لأكثر من شهرين وطبعا مع وجود تبرير لهذا الوضع للطلبة جميعا، وأذكر أننا أنا وزميلي هيثم مع زميلنا في الكتلة الإسلامية قد أقسمنا قسما أنه مع وجود هذه الأزمة وفي حال توجهنا إلى إغلاق للجامعة نحن لن نخرج من هذه الأزمة إلا منتصرين .

أودّ أن أسرد أسباب الإغلاق. حاولت إدارة الجامعة في لحظة معينة أن تنشر بين الجماهير خارج الجامعة، للموظفين وللنقابات الموجودة في البلد، أن هذه الحركة الطلابية هي عمل غير حضاري وعمل همجي، لذا من هنا نود أن نعرّف أو أن نوضح نقطةً سريعاً وهي أنه في الفصل الصيفي الثاني، أي قبل الأزمة بمدة شهرين، كان هنالك ثمانية جلسات حوار مع الإدارة والحركة الطلابية، وكانت الحركة الطلابية توضّح للإدارة في كل جلسة للحوار أننا كحركة طلابية نُعرّف من خلال تعريفنا للجامعة، فنحن نرى أن الجامعة مكوَّنة من ثلاثة أطراف رئيسية: إدارة الجامعة ونقابة العاملين والحركة الطلابية ومجلس الطلبة؛ وبناء عليه، فإن أي قرار مالي أو أي قرار له علاقة بمصير الجامعة في حاجة إلى إجماع جميع هذه الأطراف الرئيسية والحركة الطلابية لن تسمح أن تنفي ذاتها أو أن تعفي نفسها من هذا الدور ولا أن تعفي غيرها، نحن لم نطلب من الإدارة أن تعفي ذاتها ، بل بالعكس. هي يحق لها أن تأخذ قراراً كمكوّن أساسي للجامعة وكذلك الأمر بالنسبة للنقابة وللحركة الطلابية ، لكن هذا القرار يجب أن يكون قراراً جماعيّاً ويتم التوصل إليه من خلال النقاش، هذه كانت بداية، أو يمكن القول، مؤشرات الأزمة. حينما خضنا ثماني جلسات حوار ولم نلمس أي تقدم أدركنا أن هنالك أزمة قادمة، وكان زميلي هيثم في الصورة، وكذلك زملاؤنا في الكتلة الاسلامية. ، لم يدُرْ أيُّ حوار في أي جلسة، وأنا أقول أنه للأسف، وفي نهاية المطاف، اتفقت الحركة الطلابية على أن الخيار الأخير والسلاح الوحيد الذي بقي بين أيدينا هو إغلاق الجامعة. نحن نتأسف للطلبة على إغلاقنا للجامعة، فمن ناحية نحن مع استمرار العملية

التعليمية، ولكن ليس على حساب مصلحتنا إذ يمكن أن نتحمل شهراً أو شهرين من الإعلاق لكننا نضمن حقوقنا لسنوات قادمة. وهذا الوعد الذي قدمناه إلى الطلبة، في اعتقادي أنه لم يكن ممكنا لو لم تكن هنالك حالة من الوحدة والانسجام الكامل عالي المستوى داخل الحركة الطلابية . صدقوني، حتى في الخلافات الداخلية، كنا أحيانا أنا وأحمد نعيرات والقدومي، ومع الممثلين الآخرين للحركة الطلابية، كنا دائما مختلفين. كانت لحظات الاتفاق الوحيدة هي أمام الإدارة وكنا دائما نركز على هذه النقطة في جلسة الحوار فلا نختلف. هذه كانت نقطة حساسة بيننا، أما خارج جلسة الحوار فكنا مختلفين؛ كل شخص فينا يطرح موقفاً أو رؤية معينة للحل أو يطرح سيناريو معين للحل، ولكن كان عندنا اتفاق مبدئي وجذري على أن قرار الحركة الطلابية هو قرار مستقل بعيدا عن أي امتداد تنظيمي أو حزبي لأي كتلة معينة، وفي الوقت نفسه نحن متفقون أمام الإدارة حتى ولو كان هنالك خلاف. أنا أعتبر هذا النوع من الوحدة سبباً أساسياً في إنجاح هذه التجربة وفي إنجاح مسيرة الدفاع عن حقوق الطلبة. من خلال هذا المنبر نعتذر مرة أخرى للطلبة على إغلاق الجامعة لمدة شهر لكننا ذهبنا لهذا الخيار آسفين صراحة حتى نضمن حقوقنا لسنوات. أريد أن أقول إضافة ثانية على موضوع الظروف العامة للحركة الطلابية اليوم، طبعا نحن نعرف، والجميع يعرف، أن الكثير من الناس يعتبر جامعة بيرزيت القلب النابض للشارع الفلسطيني على اعتبار أنها تمثل الموقف العام للشعب الفلسطيني، حتى أنها تمثل أحيانا حجم الحركة الوطنية في الشارع من خلال الذراع الطلابي داخل الجامعة. بناء عليه، نحن نقول أن الحالة العامة داخل جامعة بيرزيت فيها حالة ترهل ونحن متفقون على ذلك، وهنالك حالة تراجع وطني وسياسي؛ ولكن أنا باعتقادي أن المسؤول عن حالة التراجع هذه ليس الحركة الطلابية وحدها بل كذلك الحركة الوطنية كاملةً والقيادة المتخبطة التي لا تملك برنامجاً سياسيّاً واضحا ولا برنامجاً اجتماعياً واضحاً. في لحظة معينة استطاعت الحركة الطلابية في بداية هذا العام الاتفاق على برنامج نقابي موحد، وفي المقابل الحركة الوطنية عاجزة حتى هذه اللحظة عن الاتفاق على برنامج سياسي موحد. هذه الظروف الموضوعية الموجودة خارج أسوار الجامعة في لحظة معينة لم تمنع الحركة الطلابية من التوحد والاستمرار في معركتها النقابية، أو حتى السياسية. أنا أحيّي طلبة جامعة بيرزيت فهم نموذج وطني يحتذى به، ويشرفني أن أكون في داخل الجامعة وأن أكون جزءاً من الحركة الطلابية التي تصارع ذاتها أولا من خلال الخلافات الداخلية الممتدة من الحركة الوطنية وتصارع أيضا الظروف الموضوعية. قديما، كانت هنالك ظروف موضوعية إيجابية على الصعيد الوطني وعلى الصعيد القومي، كانت هنالك حاضنة للثورة، وعلى الصعيد الأممي كان هنالك حاضنة. اليوم نحن، كحركة طلابية، نفتقد الحاضنة الوطنية ونفتقد الحاضنة القومية والأممية. قديما، لم يكن العالم محكوما بقطب واحد، كان هنالك أكثر من قطب يحكمون العالم. لو ألقينا نظرة على الخارطة السياسية في العالم لوجدنا أن هنالك أكثر من قطب يحكم العالم ولهذا القطب حلفاء: هنالك معسكر ثورة وهنالك معسكر استعمار، معسكر الثورة له حلفاؤه على الصعيدين الوطني والقومي. نحن اليوم نفتقد معسكر الثورة كاملا في العالم، اليوم نحن لدينا بدايات لظهور أقطاب مختلفة ونتمنى أن يمتد المعسكر الثوري في العالم حتى نستطيع نحن في الحركة الطلابية أن نتأثر، عندما يكون لدينا حالة ثورية على الصعيدين القومي والوطني فمن المؤكد ستنعكس على الحركة الوطنية. فأنا اليوم مثلما قلت أحيي صمود الحركة الطلابية وصمود الحركة النقابية داخل جامعة بيرزيت، وصدقوني نحن في جامعة بيرزيت كنا متفقين على إسقاط المفاوضات وعلى أن المفاوضات هي خيار غير ناجح وأن المقاومة بكافة أشكالها هي الحل الأساسي للتخلص من

الاحتلال. هل هنالك حركة وطنية اليوم قادرة على هذا الإجماع؟ نحن في اللحظة هذه من الترهل لن نضع اللوم على الحركة الطلابية وحدها. أريد أن أتحدث بلمحة سريعة عن الانجازات التي حصلت والتي هي نتاج التمثيل النسبي. أولا موضوع المسح الاجتماعي، حيث كان هنالك خلال العام الحالي 504 طلاب تم حل أزمتهم المالية دون نقاش مع الادارة لأنه تم تثبيت المسح الاجتماعي. موضوع القضية الفلسطينية: تم تثبيت مساق القضية الفلسطينية وهذا يعكس وعي الحركة الطلابية بكل أطيافها بأهمية القضية الفلسطينية وضرورة تدريسها كمتطلب إجباري داخل الجامعة لأنه من واجب أي شعب يعيش في ظل مرحلة تحرر وطني أن يثقف ذاته وأن يحرر وطنه بالعلم والبندقية حيث أن هذا هو شعار الشعب. أما القضية الثالثة فهي موضوع تعديل الدستور، إذ حتى الآن لم يتم تعديله بشكل كامل ولكن هنالك خطوات على أرض الواقع يتم العمل من خلالها على تعديل الدستور وأنا أتوقع أن يتم العمل عليه حتى العام القادم إذا استمرت حالة الوحدة الموجودة اليوم وإذا استمرت حالة التمثيل النسبي. فقرار مجلس الطلبة ليس قراراً فردياً إنما هو قرار جماعي وهذا طبعا ما يميز المجلس هذا العام حيث أنه لم يتم اتخاذ أي قرار هذا العام صادر عن كتلة واحدة. ليس قرار قطب ولا قرار شبيبة ولا قرار كتلة إسلامية؛ هو قرار حركة طلابية موحدة وقرار مجلس طلابي موحد. على الصعيد الوطني داخل الجامعة أريد أن أتحدث عن ثلاث قضايا تعكس حالة الوعي الموجودة عند الطلبة: الأولى، هي طرد القنصل البريطاني وقد هوجمت الحركة الطلابية من أكثر من طرف فقيل أن هذا عمل غير حضاري وغير واعٍ وغير مسؤول. كان ردنا، كحركة طلابية، ببساطة "إذا كانت المقاومة عملاً غير حضاري فهم غير حضاريين ". هذا هو انعكاس الثقافة الأمريكية على العالم أجمع، قلب الموازين وحتى المفاهيم بحيث أصبح المفهوم الأمريكي عن المقاومة هو الإرهاب والمفهوم الأمريكي عن الاستعمار والهيمنة والسيطرة عبارة عن عمل معتدل وعمل حضاري حتى أنها قسمت العالم العربي إلى أنظمة معتدلة وأنظمة إرهابية.

طبعا نحن كحركة طلابية، رغم صغرنا وقلة نفوذنا في المنطقة، لا نعترف بكل المفاهيم الأمريكية ولنا مفاهيمنا الخاصة داخل حرم الجامعة، ولذلك قلنا للإدارة أن طرد القنصل البريطاني هو نابع عن وعي أن بريطانيا هي جزء من المسؤولية، هي جزء من الاستعمار . نحن لا ننسى وعد بلفور ولا ننسى دور بريطانيا الاستعماري ولا الاستعمار البريطاني. كل هذا مسجل في عقولنا وقلوبنا وسوف ننقله من جيل إلى جيل لذلك لم يكن علينا أن نستقبل القنصل البريطاني. في منطق الحضارة أيضا أجبنا عليهم بحدث تاريخي وهو استقبال السفير الفنزويلي، حيث أرسلنا له رسالة ودرعاً وهذه كانت رسالة واضحة للإدارة أن العمل الحضاري هنا في استقبال عناوين المقاومة في العالم، في استقبال معسكر الثورة في العالم وليس في استقبال عناوين الاستعمار؛ وبالتالي الحضارة لديها مكان والمقاومة لها مكان والإرهاب له مكان. النقطة الأخيرة التي أريد أن أتحدث عنها هي البيان الذي صدر عن القطب الطلابي، حيث وصفنا الرئيس الفرنسي في زيارته إلى رام الله أنها زيارة استعمارية ونحن كقطب طلابي نعتبر بريطانيا مثل فرنسا. هم رؤساء وعرابو الاستعمار ومثل ما تم وصف أمريكا بأنها رأس الحية في المنطقة فنحن أيضا نصف بريطانيا وفرنسا وأمريكا بأنهم رؤوس الحيّة في المنطقة. نحن لا نفرق بين فرنسا ولا بريطانيا لأنهما تتحملان مسؤولية تاريخية، فإذا كانت بريطانيا قد احتلت فلسطين فإن فرنسا قد احتلت ليبيا وسوريا وأجزاء كبيرة من الوطن العربي. أريد أن أقول أننا كقطب طلابي نرى علاقتنا مع الحراك الشبابي هي علاقة انسجام فيما بيننا، حيث أننا مع إنهاء المفاوضات ونحن مع إنهاء التنسيق الأمني ومع إنهاء كل حالة

الترهل الموجودة. نحن كحركة طلابية، وكقطب طلابي وكشبيبة وكل أطراف هذه الحركة، ندعو الحركة الوطنية لأننا مؤمنون تماما أن مرحلة التحرر لا يمكن أن تكون أبدا بدون أداة ثورية، يجب أن يكون هنالك حركة وطنية قادرة أن تتحمل المسؤولية. فنحن امتداد، بطريقة أو بأخرى، لهذه الحركة وكمناصرين لها نعتز بوجود حركة وطنية داخل فلسطين ونوجه رسالة واضحة لهذه الحركة هي الرجاء أن يكون هنالك توحد على برنامج سياسي "برنامج سياسي مقاوم". نحن نريد برنامجاً سياسيّاً واضحاً ومقاوماً قادرً على تحمل المسؤولية. لدينا شهداء في جامعة بيرزيت، يوماً بعد يوم يزداد عدد الشهداء في كل جامعات الوطن وفي كل أرجاء الوطن. أين هي الحركة الوطنية التي تستطيع أن تحمي دماء الشهداء؟ لذا، بناء على ذلك، أقول لزميلي فراس أن علاقتنا مع الحراك الشبابي هي علاقة انسجام، نحن متفقون معهم سياسيا ونحن أبناء شعب واحد وبالتالي دعونا نبحث جميعا عن برنامج سياسي واحد يوحد هذا الشعب وينهض بواقعه ويرتقي نحو التحرر والتحرير.

المحور الثالث

تقرير ورشة عمل

الحد الادنى للأجور: فلسطين العدالة المفقودة

مدخل

تأتي هذه المقالة نتاج ورشة عمل نظمها معهد دراسات المرأة بالتعاون مع المؤسسة الالمانية فرديريتش إيبرت لمراجعة دراسة أصدرها معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) حول "تقييم الامتثال لنظام الحد الادنى للأجور في المحافظات الشمالية(الضفة الغربية) من اعداد الباحث بلال فلاح. وكان من أهداف المراجعة أولا قراءة الدراسة من منظور النوع الاجتماعي وثانيا تحليل تأثير سياسة الحد الادنى للأجور على النساء.

مقدمة

تم اعتماد مفهوم وسياسة الحد الأدنى للأجور، عالمياً ومحليّاً في ظروف اقتصادية واجتماعية متردية توسعت فيها الفجوة بين الفئات أو الطبقات الاجتماعية المختلفة وبين الجنسين، فزاد الاستقطاب الاجتماعي والاغتراب الاقتصادي بسبب تبني اقتصاد السوق، عالمياً وفي فلسطين، كنموذج للتنمية مما تطلب زيادة استغلال الطبقة العاملة كمصدر لتراكم الرأسمال. فكانت السياسات الاقتصادية التي ارتكزت على مفهوم النمو الاقتصادي، وليس على التنمية أو التنمية المستدامة، تعبر عن شراهة الرأسماليين لتراكم فائض رأسمالي سريع على حساب استغلال الطبقة العاملة. لذلك، كانت سياسة الحد الأدنى للأجور إحدى الآليات التي أطلقتها الرأسمالية لغرض التخفيف من التمايز الطبقي بشكل عام ولإصلاح أو تعديل بعض هذه التشوهات البنيوية باعتبار أن تنفيذ مثل هذه السياسات سيكون حلا جذريا لتقليص الفقر. وبسبب تبني في فلسطين وحتى عالميا السوق كنموذج للتنمية، اقتصاد السوق، اقتصاد السوق من المهم التطرق له لأنه هو الإشكالية الأولى التي أدت إلى تطوير مفهوم الحد الأدنى للأجور فأخذنا طبعا اقتصاد السوق كنموذج للتنمية مما تطلب زيادة استغلال الطبقة العاملة كمصدر لتراكم رأس المال، هذه كانت المعادلة فكانت السياسات الاقتصادية والتي ارتكزت على مفهوم النمو وليس على التنمية أو التنمية المستدامة تعبر عن شراهة الرأسماليين لتراكم فائض رأسمالي سريع على حساب استغلال الطبقة العاملة وبالتالي كانت هذه السياسات هي المسؤولة عن زيادة نسبة البطالة وزيادة الفقر فجاء الحد الأدنى للأجور لإصلاح أو تعديل بعض هذه التشوهات البنيوية معتبرين أن تنفيذ مثل هذه السياسات سيكون حلا جذريا لتقليص الفقر.
التجارب عالمية و وعربية.

وبناء على ما سبق، فإن التجارب المختلفة في العالم، وفي العالم العربي، تشير إلى صعوبة الامتثال لتطبيق الحد الادنى للأجور ابتداء من مصر ولبنان مروراً بالأردن وبلدان عربية أخرى، حيث لا رقابة أو متابعة حكومية ناجعة على سوق العمل، خاصة القطاع الخاص، في حين أن الأجور في الاردن (حتى الحكومية) منخفضة عن الحد الادنى للأجور. أما في مصر فإن الحد الأدنى للأجر لا يتوافق ولا يتناسب طرديا مع غلاء المعيشة المطرد والرواتب المنخفضة حيث تم احتساب الفرق بين الراتب الاسمي، أي ما يستلمه العامل ويظهر زيادة الاجور، وبين الراتب

كقيمة حقيقة فعلية في السوق وما يمكن أن يشتريه من السلع الاساسية؛ وبالطبع لا حديث عن كمالياتٍ ورفاهية حياة. هذا وتشير دراساتٌ إلى أن الحجم الاكبر من المشكلة يكمن أساسا في القطاع الخاص الذي يسعى إلى مراكمة الربح على حساب أجور العاملين. أما في ما يتعلق بمدى تأثر العاملين بسياسة الحد الأدنى للأجر، فإن النساء هنّ الاكثر تأثرا واستفادة، حيث يقعن إما في أدنى السلم الوظيفي أو في قطاع الصناعة حيث منشآت العمل الكبيرة كما في قطاع النسيج، أو في قطاع الخدمات كالتعليم، أو في الزراعة التي بجزء كبير منها هي بدون أجر لأنها تصب في العمل العائلي، والعمل الزراعي المدفوع الأجر هو من أكثر القطاعات بؤسا من حيث الأجور.

النظام الفلسطيني للحد الادنى من الاجور

تستعرض الدراسة تاريخ هذا النظام في فلسطين والالية التي سار بها النقاش والعمل لإنجاز هذا النظام، وهنا لسنا في صدد إعادة تلخيص له ولكن نود الاشارة لجملة من القضايا حول هذا النظام من حيث مضمون المفهوم وآلياته العملية وارتباطه بالسوق وبالاقتصاد المحلي.

بدأ العمل على هذا النظام عبر تشكيل لجنة ثلاثية من الحكومة والقطاع الخاص وممثلين عن العمال وهي ذات عضوية متساوية، أي خمس أعضاء من كل جهة، وهذا يجعلنا نتساءل هل التساوي يعني العدالة؟ بمعنى: هل يُعَدُّ كلٌّ من الحكومة والقطاع الخاص مشغِّلاً بالتساوي أي لديهم نسبة العمال، أم أن العمال يشكلون نسبة مساوية لأصحاب العمل؟ وهذا التساؤل يحيلنا إلى إشكالية أخرى وهي آليات وشرعية اتخاذ القرار، حيث يشير القرار إلى " يُتَّخذ القرار بثلثي الاصوات"، وهذا في ظل اقتصاد فلسطيني تابع وهش وغير مستقر وفي ظل علاقة ملتبسة أحيانا، متخالفة ومساومة أحياناً أخرى، بين القطاع الخاص والحكومة. فإن تساؤلاً وقلقاً شديداً علينا إثارتهما حول آلية اتخاذ القرار التي قد تستبعد في الكثير من الأحيان الثُلث الأهم من العملية وهو المعنيّ الاساس بالحد الأدنى من الأجور ألا وهو قطاع العمال. وعندما نتحدث أكثر عن الامتثال، أي التطبيق، سنرى أن نسبة عدم الامتثال، حسب الدراسة، هي في القطاع الخاص إذ لا تتجاوز نسبة عدم الامتثال في القطاع الحكومي الـ 4% بينما هي مرتفعة جدا لدى القطاع الخاص.

وبالانتقال إلى العناصر المكمّلة للقرار، والتي صادق عليها مجلس الوزراء، وهي التي تعنى بلجنة الاجور، يمكن رصد إشكاليات إضافية. فحسب البند الثالث، الذي تتطرق له الدراسة، فإن النظام يعطي مراعاة خاصة لحاجات المؤسسات في مسألة الفترة التجريبية للعامل تحت مبرر التدريب والتأهيل. إن مصطلح "مراعاة خاصة" هو مدخل للقطاع الخاص للتهرب من نظام الحد الأدنى للأجور، حيث يمكن أن يستخدمه رب العمل لزيادة الفترة التجريبية والتي قد تمتد إلى أكثر من سنة وثم يمكنه بعد ذلك الاستغناء عن العامل بحجة عدم التأهُّل. ليس هناك قيود تذكر على هذا البند لكي يجعلنا نعتقد غير ذلك. هنالك إشكاليات في ما يخص تطبيق الحد الادنى للأجور منها ارتفاع نسبة البطالة، العلاقة بين الراتب الإسمي والحقيقي والقدرة الشرائية، غياب الارادة السياسية لتطبيقه، وغيرها. ولكن ما يهمنا هنا في هذه العجالة ليس الدخول في التفاصيل التقنية لنظام الحد الأدنى للأجور بقدر نقاشه عبر وضعه في السياق والاطار الذين من خلالهما يمكن فهم إشكالياته

التفصيلية، أي عبر استعراض الواقع الاقتصادي-السياسي الفلسطيني ومدى قدرة هذا الواقع على إيجاد ليس فقط نظام الحد الادنى للأجور وحسب بل ضمان الحد الادنى من العدالة الاجتماعية.

الاقتصاد الفلسطيني ونظام الحد الادنى للأجور

في فلسطين، في مرحلة ما بعد اتفاق أوسلو، تم تبنّي سياسات اقتصادية ليبرالية تعتمد على اقتصاد السوق وتهدف إلى النمو الاقتصادي الذي ينعكس إيجابيا على نخبة من الرأسماليين بدلا من أن تهدف إلى التنمية الحقيقية التي تنعكس إيجابيا على أغلبية شرائح المجتمع متناسية أن الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال وفي مرحلة تحرر وطني. وقد تم تطبيق نماذج الليبرالية تنفيذا لشروط سياسية وتمويلية جسّدها وأملاها كلٌّ من اتفاقي أوسلو وباريس. تبلورت هذه السياسة من خلال مشاريع البنك الدولي والتي عوضاً أن تكون مشاريع تهدف إلى الصمود والحفاظ على الأسرة المعيشية للعيش على أرضها وبكرامتها، همشت القطاعات الإنتاجية كجزء من السياسات الليبرالية وقلّصت موازناتها ما أدى إلى تهميش القطاع الزراعي الذي كان من الممكن أن يشكل حلا جذريا للبطالة والفقر ويؤسس قاعدة للأمن الغذائي والصمود. وبالتالي، رضخت السلطة الفلسطينية لشروط وتقييدات الاتفاقيات الدولية. وكما هو معروف، فإن تطوير ودعم القطاعات الإنتاجية يمكن أن يؤدّي إلى توسّع في فرص العمل وبالتالي يتم الحفاظ على حيوية المصادر المادية من أرض ومياه ورأسمال وطني وإلى إعادة إنتاج القوى العاملة لتشكل عماد التنمية والصمود.

ولكن، بما أن اقتصاد المقاومة والصمود لم يتم تعزيزه، بل تمت مقاومته، بقي الاستغلال والاغتراب شعار المرحلة حيث تراجعت خلالها الظروف المعيشية. لذا جاءت فكرة إقرار وتنفيذ الحد الأدنى للأجور بعد مداولات طويلة من ناحية لامتصاص نقمة البؤساء، مع أنها غير كافية ولكن ضرورية في هذه المرحلة لتردّي أحوال العمال وكذلك للحاق في استخدام آليات تم تطويرها في سياق العولمة لتقليص الفقر وتخفيف الاستغلال.

نعتقد أن الحد الأدنى للأجور في فلسطين هو بمثابة آلية ترقيع للاقتصاد في بنيته التابعة للكيان الصهيوني والمشوهة بنماذجه وسياساته الاقتصادية والتمويلية، وذلك لأنه حوّل وهمّش القطاعات الاقتصادية الانتاجية والتي يفترض أنها ذات أولوية في فلسطين في الظرف الاستعماري، والتي يمكن أيضا أن تسد حاجات المجتمع. أبعد من ذلك، ذهبت السلطة الفلسطينية إلى مصادرة وتحويل أخصب أراضي فلسطين الزراعية إلى مناطق صناعية في شمال الضفة الغربية، في جنين وفي الأغوار، مُحدِثةً مزيداً من التخريب للقطاع الزراعي، ناهيكم عن تشغيل العمال في هذه المناطق الصناعية في ظروف عمل قاسية واستغلالية لغياب القوانين والمرجعيات. وهذا كله يعد مؤشرات على توجهات وسياسات السلطة الاقتصادية.

إن هدف الحد الأدنى للأجور، كما يتم تعريفه وما هو المفترض له من مضامين، يأتي لتعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تخفيض مستوى الفقر وجسر فجوة الأجور ومنع استغلال العمال من الجنسين، وبالتالي يمكن اعتباره (بشكل مجرد ومثالي) قيماً إيجابية تشكل قاعدة لإعادة كرامة العامل أو المنتِج الأساسي؛ ولكن إذا تجاوزنا المثالي نحو عملية فكرية نقدية لتفكيك آليات هذه القيم فسنصطدم بواقع مختلف "غير مثالي" يفتح

آفاقاً على العديد من التساؤلات والاستفهامات منها: هل يمكن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال إقرار الحد الأدنى للأجور، فيما لو جرى تطبيقه والامتثال له؟! وهل يمكن أن يتحقق ذلك في ظل نظام اقتصادي اجتماعي يرتكز من ناحية على اقتصاد السوق حيث فرص العمل مرتكزة على العرض والطلب، والذي يستثني عدداً كبيراً من العمال، وبالأخص من النساء والشباب؟! هل يمكن أن تتحقق عدالةٌ اجتماعية وتقليصٌ لنسبة الفقر بدون إعادة توزيع المصادر وتأسيس نموذج اقتصادي تنموي مستدام يستطيع أن يفي بحاجات المجتمع وتحقيق طموح الأفراد فيه؟! وهل نطمح لتحديد الحد الأدنى للأجور بدل تنمية الصمود والبقاء؟! وكيف يمكن للحد الأدنى للأجور تخفيف الفقر عندما يكون الحد الأدنى أساسا دون مستوى المعيشة ولا يلبي الحاجات الاساسية كما هو الحال في فلسطين (مناطق صلاحيات السلطة الفلسطينية)؟!

من يعّرف، وكيف تُعرَّف الحاجات الأساسية للطبقة العاملة؟ هل تعّرفها الفئات العاملة الفقيرة بنفسها، أم يتم تحديدها من قبل الفئات الميسورة ومن زاوية مصالح القطاع الخاص؟ نعتقد أنها ستقتصر، في هذه الحالة، على حاجات أساسية تعيد إنتاج الأسرة الفلسطينية بظروف بائسة وبمستوى متدنٍّ في نوعية السلع والخدمات .

وهذا يحيلنا مباشرةً للأسئلة التي تتعلق بالحقوق وتحقيق العدالة الاجتماعية على المستوى الطبقي ومن منظور النوع الاجتماعي ومنها: ماذا عن حق المواطن العامل في تلقي خدمات نوعية صحية وتعليمية، من باب أن العامل هو من يعيد إنتاج المجتمع في عملية إنتاجه للسلع والخدمات؟! وماذا عن تقاطعات النوع الاجتماعي، فهل يمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية وتتحسن ظروف المرأة العاملة في ظل سوق عمل مبنيّ أساسا على التمييز الطبقي والجنسي؟ وهذا مع الأخذ في الاعتبار وجود نظام أبوي وعشائري لا تعد فيه المرأة معيلا أساسيا، وتمثل قوى عاملة احتياطية وغير مستقرة وتتركز في نشاطات اقتصادية يتم تأنيثها، وبالتالي تتدنى أجورها فتصبح غير كافية لسد حاجات الأسرة وخصوصا إذا كانت هذه المرأة هي المعيلة الأساسية والوحيدة للعائلة! أو كيف علينا ان نتعامل مع موضوعة العاملات اللاتي تعملن في الوحدات المنزلية وهي ظاهرة آخذة في الازدياد في السنوات الاخيرة وعلينا الوقوف أمامها بجدية، وكذلك عمل النساء في الاقتصاد غير الرسمي وجميعهن يعملن دون أي نوع من الحماية الاجتماعية. ونسأل أيضا كيف يمكن أن ندعم حقوق النساء في سياق نقابات عمالية مشرذمة سياسيا وعضويتها في أغلبيتها من العمال بينما كانت عضوية النساء محدودة وفق الاحصائيات الرسمية.

بما أن تحديد الحد الأدنى للأجور يرتكز على العرض والطلب فهو يؤثر عكسيّاً بالنسبة للنوع الاجتماعي، فارتكازه على ديناميات اقتصاد السوق والمنافسة والعشائرية يجعل سوق العمل محافظا تقليديا يرتكز على تقسيم العمل التقليدي ويعيد إنتاج عدم المساواة بين الجنسين في الأجور وفي فرص العمل. ولكن، بما أن النساء أكثر عرضة من الرجال للعمل في النشاطات الاقتصادية ذات الأجور المنخفضة أو أكثر تقييدا للحركة نتيجة مواقف اجتماعية من العائلة أو طبعا من حواجز الاحتلال أو هنّ اكثر عرضة لسلطة صاحب العمل أو أكثر حرمانا من

استحقاقات الرعاية والحماية الاجتماعية، يصبح الحد الأدنى للأجور إحدى الأدوات الاستراتيجية في مواجهة هذه الآثار التشويهية وتعديل بعض الاختلالات في سوق العمل الناجمة عن التمييز على أساس النوع الاجتماعي.

النساء في سوق العمل

عند نقاش الحد الأدنى للأجور، هناك ثلاث قضايا مهمة نأخذها في الاعتبار. القضية الأولى، لا يمكن فهم الحد الأدنى للأجور دون فهم العوامل البنيوية التي تؤدي إلى تدني الأجور في سوق العمل بصورة عامة في فلسطين أو في أي سوق عمل. القضية الثانية، أننا لا نستطيع أن نفهم تأثير الحد الأدنى للأجور على النساء في معزل عن النوع الاجتماعي، أي أنه حتى نفهم ماذا يحدث عند النساء يجب أن نفهم أن النساء والرجال ينخرطون في سوق العمل بطرق مختلفة وبنشاطات مختلفة وبالتالي فإن إمكانية تأثر النساء بالحد الأدنى للأجور سيكون مختلفاً عن تأثر الذكور، والإحصائيات تؤكد هذه القضية. أما القضية الثالثة، أننا لا نستطيع أن نتعامل مع النساء اللواتي يأخذن الحد الأدنى للأجور كفئة متجانسة، فهناك تنوع وتباين في داخل هذه الفئة التي تتلقى الحد الأدنى للأجور ومن المهم أن نفهم هذه التباينات حتى نستطيع أن نتعامل معها، وهنا يبرز سؤالان رئيسيان بناء على هذه القضايا:

الأول: ما هي العوامل أو السياقات المنتجة لتدني الأجور في الضفة الغربية، كون الدراسة أصلا تركز على الضفة الغربية، والتي تنتج فجوة ما بين النساء والرجال، وهذا تطرقنا له أعلاه ولكن بإعادة سريعة لها لأهميتها، وهي الأسباب البنيوية التي أدت أصلا إلى انخفاض الأجور في سوق العمل الفلسطيني:

القضية الأولى أن تدني الأجور هي قضية عالمية أصلا مرتبطة ببنية النظام الرأسمالي والعولمة وبالتالي تسعى لتعظيم الأجور وتكلفة الانتاج، والتي تقوم أساسا في جزء منها على تخفيض أجور العاملين أو المحافظة بالحد الأدنى على مستوى معين من الأجور حتى تضمن تكثيف الأرباح خاصتها خلال عملية الانتاج. طبعا هذا الطرح له تجلياته عند الرأسمالية المحلية من أصحاب رؤوس الأموال في المجتمع الفلسطيني، ولهذا السبب نرى أن صاحب روضة يدفع لمعلمة الروضة 300 شاقل وهو يتقاضى 2000 شاقل بالشهر.

القضية الثانية هي السياق الاستعماري والهيمنة الكولونيالية على الاقتصاد الفلسطيني، حيث وخلال العقود الماضية عملت على تدمير الاقتصاد الفلسطيني وربطه بالاقتصاد الإسرائيلي الاحتلالي، وفرضت بالتالي ضعفاً في قدرة السوق المحلي على توليد فرص العمل الجديدة والقدرة على استيعاب الأيدي العاملة الجديدة أو حتى الناس الذين تعطلوا عن العمل نتيجة إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمامهم. هذا الوضع زاد من حدّة التنافس وأدّى بالتالي إلى انخفاض الأجور، وهو ما نلحظه في مجتمعنا حتى لدى الافراد العاديين على مستوى الشارع الفلسطيني في حديثهم عن توجه وانتقال ساكني شمال الضفة الغربية أو المناطق الأخرى إلى منطقة تعتبر من أعلى الأجور في الضفة الغربية وهي مدينة رام الله /البيرة، ويلمسه الناس بشكل واضح.

القضية الثالثة والمركزية، والتي تتعلق بالنوع الاجتماعي وهي التقسيم الجنسي لسوق العمل، فنحن نعرف أن النساء في الاقتصاد الفلسطيني يتركزن في أنشطة محدودة جدا، ففي الأنشطة الرسمية نرى أن النساء هنّ في أدنى السلم المهني والوظيفي، كوظيفة سكرتيرة أو بائعة في محل ملابس.. الخ. طبعا، كون النساء في أدنى السلم

أو الهرم الوظيفي فهذا يعني أنها في أدنى الهرم الذي يتعلق بالأجور، أما الذين يتربعون على قمة الهرم في الأجور فهم أصحاب العمل وهم العمال بأجر في مؤسسات رسمية ومستقرة ضمن مستويات تعليمية محددة. هكذا نرى أن تقسيم العمل يعكس نفسه على مستوى الأجور، فالنساء موجودة في أنشطة محددة وفي الغالب فإن نسبة عالية من النساء موجودة أصلا في الاقتصاد غير الرسمي الذي لا يضمن حتى الحد الأدنى، وأدنى أدنى الأجور التي يمكن أن تحققها النساء. فإذا نظرنا إلى النساء اللواتي يعملن على قطعة التطريز لمدة يومين وتتقاضين أجراً لا يتعدى 10-20 شيقلا وهذا يعكس ما نرمي إليه. ما يعزز هذه القضية هو النظام الأبوي والثقافة الأبوية التي ترى أن هذه الأنشطة المناسبة للنساء، وهي مختلفة عن الأنشطة الذكورية، حيث تُمنع النساء من الالتحاق بها، إضافة لكون النساء في الثقافة الأبوية هن المسؤولات عن أعمال الرعاية وعن الأعمال المنزلية والإنجاب باعتبارها مسؤولية فردية للنساء وهي عمليا تعيق انخراط النساء في مجال العمل الرسمي وتدفعهن أكثر نحو العمل غير الرسمي.

إضافة إلى قضية أخرى يمكن لمسها من إحصائيات العمل، وتتعلق بطبيعة ونوعية الوظائف المرتبطة بالتحصيل الاكاديمي حيث التخصصات العلمية محدودة وأغلبها موجه في حقل العلوم الاجتماعية والتعليم، مقابل سوق عمل محدود الفرص، يضع النساء في منافسة عالية بينهن؛ كل ذلك يساهم في انخفاض معدلات الأجور .

السؤال الثاني: هل النساء هن المستفيدات فعليا من تطبيق نظام الحد الأدنى للأجور ومن هي الفئات المستفيدة إذا طبقنا سياسة الحد الأدنى للأجور؟ بعيدا عن نقاش عدالة أو أهمية الحد الأدنى للأجور والقضية المفاهيمية التي تطرقنا لها اعلاه، نقول أنه لا يمكن الاستنتاج بصورة واضحة فيما إذا كانت النساء فعلا مستفيدة من تطبيق الحد الأدنى للأجور أم لا. نظريا، نتوقع أن يؤدي تطبيق الحد الأدنى للأجور إلى تحسن أوضاع النساء، خاصة أن النساء موجودات في أدنى السلم الوظيفي، وكما أشارت الدراسة فإن 30% تقريبا، أي ثلث النساء، هن اللواتي يشتغلن بعمل مأجور يتلقين أجوراً أدنى من الحد الأدنى للأجور. هذا الطرح يضعنا أمام تساؤل عن نسبة العاملات في القطاع الحكومي اللواتي يتلقين الحد الأدنى للأجور . هل يشكلن أغلبية من هذه المجموعة أم يشكلن أقلية؟

إن قرار الحد الأدنى للأجور لم يتطرق لشريحة أخرى من النساء تشكل بدورها نسبة كبيرة وهن عضوات أسر ويعملن دون أجر، والحديث عن 25% من النساء العاملات أو المحسوبات في قوة العمل الفلسطينية هن عضوات أسر غير مدفوعي الأجر، وعمليا فإن تطبيق الحد الأدنى للأجور، حتى في حال تطبيقه والامتثال له، لن يفيد هذه الشريحة الواسعة لأن قانون العمل لا يشملها، وبالتالي فإن الحد الأدنى للأجور لا يشملها. هذا يعني أن ربع النساء عمليا هن خارج إطار أو خارج سياق الحد الأدنى للأجور.

هنالك شريحة أخرى من النساء تمثلها المزارعات حيث جزء منهن فقط ينفردن ضمن شريحة العمالة مدفوعة الأجر، أما النساء اللواتي يعملن في المستوطنات فهن داخل الخط الأخضر وبالتالي هن تلقائيا خارج نطاق تطبيق الحد الأدنى للأجور، وهنالك مجموعة من النساء اللواتي يعملن لحسابهن الخاص وتعد ظروفهن

الاجتماعية والاقتصادية صعبة جدا، مثال على ذلك النساء اللواتي يروّجن لمزروعاتهن ضمن سوق الخضار الشعبي وعلى أطراف الشارع، هن نساء عاملات لكنهن يُعتبرن خارج إطار النساء العاملات اللواتي يمكن أن يشملهن نظام الحد الأدنى للأجور. هل يحققن لأنفسهن الحد الأدنى للأجور وهل هنالك أطر أخرى تتعاطى مع هذه الشريحة من النساء؟ بالتأكيد الغالبية فيهن لا يستطعن تحصيل هذه النسبة .،

هنالك شرائح أخرى يمكن الحديث عنها إذا ما تحدثنا عن تطبيقات القانون والدارسة نفسها تشير إلى إشكالية تتمثل إمكانية متابعة تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور حيث كانت هنالك معيقات وصعوبات لعدة أسباب. فمن المعيقات صعوبة الوصول إلى اللذين يعملون في المنشآت الرسمية وفي المنشآت الكبيرة فكيف بالحري عن إمكانية متابعة القانون للنساء اللواتي يعملن من منازلهن، النساء العاملات في مجال التطريز مثلا أو في تنظيف الخضار أو التي تعمل المعجنات، كيف سيتم تطبيق القانون ومتابعة تطبيقه على تلك النساء؟ كيف يمكن أن نضمن متابعة هؤلاء النساء بحيث يشملهن قرار الحد الأدنى للأجور؟

بعيداً عن الشرائح المذكورة أعلاه، من الواضح من الدراسة أن هنالك إشكالية في تطبيق القانون بصورة عامة، إذ تمّ رصد تغيرات محدودة جدا خلال سنة وثلاثة شهور على الأشخاص الذين حققوا أجوراً تزيد عن الحد الأدنى للأجور. ولكن، من الواضح أيضا من الدراسة أنه حتى الشريحة من النساء التي يمكن أن تستفيد من الحد الأدنى للأجور فإن تطبيق القرار عليهن غير مضمون ، لأن الإحصائية تشير إلى أن أكثر المستفيدين من تطبيق القرار والامتثال له هم من الذكور في حين أن النساء لم تستفد منه خلال السنة والثلاثة أشهر ، أي خلال عام وثلاثة أشهر لم يكن هنالك تأثير. إذن، ما هي توقعاتنا للعام القادم، وكيف سيتم تحقيق تعديل يعمل على تغيير واقع النساء وتحسين أوضاعهن عبر تخطي حاجز الحد الأدنى للأجور؟!

أما في ما يتعلق بالفروقات الديمغرافية وفي النوع الاجتماعي المتعلقة بالتعليم وسوق العمل والعلاقة بالاستفادة من تطبيق الحد الادنى للأجور لأن أجورهم متدنية في الأساس، نرى أن الذكور الأقل عمرا والاقل تعليما هم في أدنى سلّم الاجور وسيكونون المستفيدين أو المرشحين للاستفادة من تطبيق الحد الادنى للأجور.

وفي حالة النساء نرى العكس. فالنساء المتعلمات لديهن إشكالية في تطبيق الحد الأدنى للأجور وهذا يعيدنا مرة أخرى لإشكالية نوعية التخصصات التي تأخذها النساء ونوعية فرص العمل المتاحة لهن، فخريجة الجامعة تضطر أن تعمل معلمة روضة أو أن تعمل في التعليم الأساسي، حيث تأنيث رياض الأطفال وتأنيث التعليم الخاص .

مسألة أخيرة، تتمثل بإشكالية أن قيمة مبلغ الحد الأدنى للأجر (1450 شاقل) أقل بصورة كبيرة عن مبلغ الـ1750 شاقل الذي يُعتبر خط الفقر المدقع لأسرة مكونة من رجل وامرأة وثلاثة أطفال، ونحن نعرف أن غالبية الشرائح الفقيرة لديها ستة أو سبعة أطفال ، وهذا يعني أن احتياجاتهم لا تقتصر على مبلغ 1750 شاقل بل إنها ستتضخم وبالتالي لا يشكل الحد الأدنى للأجور أي تغيير في حياة هؤلاء الناس ولا يمثّل تغييراً عمليا في أوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية والحياتية اليومية .

ملاحظات ختامية حول الدراسة

تهدف الدراسة، وفق عنوانها الرئيس، لقياس مدى امتثال المشَغِّل بتطبيق نظام الحد الادنى للأجور ، وبالتالي فإن مسألة "الامتثال" تمس كلا الجنسين في الاطار العام، وهي ليست مقتصرة على عدم تطبيقها للنساء العاملات فقط. وتهدف ايضا لبناء القدرات في آليات التعامل مع الحد الادنى للأجور، المراقبة ، العقوبات.

إن نطاق الدراسة يحد من إمكانية تعميمها بقوة على مستوى مجمل سوق العمل الفلسطيني حيث تبحث في الامتثال فقط في الضفة الغربية وتستثني قطاع غزة، فيما قطاع العمال في مشاريع العمل الإسرائيلي هي أيضا خارج نطاق الدراسة لأنها خاضعة لظروف وسياسات الاحتلال وليس لسياسات الحكومة الفلسطينية.

وعليه فإن الدراسة لا تستهدف بالأساس البحث عن عدم الامتثال وانعكاساته على كل من النساء والرجال إنما تكمن أهميتها في ما تحويه من أرقام وإحصائيات تساهم في فهم أهمية نظام الحد الادنى للأجور بالنسبة للنساء العاملات تحديدا، حيث تم تفصيل واقع النساء المرتبط بسوق العمل والحد الادنى للأجور والذي يرسم خريطة التواجد للنساء بسوق العمل من حيث سمات ومميزات ذات علاقة : بقطاع العمل، الاجر، التوزيع الجغرافي، التعليم، البطالة، معدلات الاجور المختلفة وهي جميعها إحصائيات وسمات تم استعراضها داخل الدراسة عبر التقسيم على اساس النوع الاجتماعي ذكور/ إناث. إن الحد الادنى للأجور يفيد النساء أكثر من الرجال فهن اللواتي يتواجدن في سوق العمل ضمن الاجور المتدنية جدا، وعليه فإن تحديد الحد الادنى يعني أن ترتفع رواتبهن دون أن يعني ذلك القضاء على فجوة الاجور بين الجنسين.